



# الموضوع

## مساهمة الشراكة الأوروبية في استقطاب رأس المال الأجنبي (2000-2014)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية وإقتصاد دولي

إشراف الأستاذ(ة):

■ د. عقبة نصيرة

إعداد الطالب(ة):

■ علي بن شعيرة

السنة الجامعية : 2015-2016

# الأهداء

للإبي أبيي وأممي : لرضائكما ودعائكما... نبحنا أبيي

إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد عائلتي : شاتقدم وتتبقرم... فهذه

هديتي

إلى أصدقائي وزملائي: صديق، علي، بو بكر، شوقي، نجمو، علاء الدين، سمير،

قبوبع صابر، أحمد، رامي، هودور رؤوف، رفيق، وإلى كل أصدقاء الدراسة

خاصة "عفاف، جلال، زاكبي، ... شتجميعكم وحكم... كل تي ريقة

لنم جميعاً: مع خالص شكري واحترامي

بوكل تضامع: جراً و قبال هتيدي.

۱

## شكر وعرفان

الشكر والحمد لله وحده والصلاة والسلام على آخر الأنبياء

من لم يشكر الناس لم يشكر الله، أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان لأستاذي المشرف

﴿ نصيرة عقبة ﴾

على كل ما قدمه لي من وقت وأفكار وتوجيهات وجهد من بداية العمل في هذا البحث المتواضع،

فجزاه الله عني الأجر كله.

الشكر أيضا للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

دون أن انسى كل من ساعدوني

ألف شكر

علي

## ملخص الدراسة:

يتناول هذا البحث مساهمة الشراكة الأوروبية الجزائرية في استقطاب رأس المال الأجنبي خلال الفترة (2000-2014)، حيث شمل الجانب النظري للشراكة الأوروبية الجزائرية في الفصل الأول من حيث المفاهيم والمسار التاريخي للشراكة ومضمونها، أهمية ودوافعها، كما تطرقنا في الفصل الثاني إلى الجانب النظري لرأس المال الأجنبي من حيث المفاهيم والإشكال، دوافع، نظريات وأثار الاستثمار الأجنبي.

أما الجانب التطبيقي للدراسة هدف إلى التعرف على مدى مساهمة الشراكة الأوروبية الجزائرية في استقطاب رأس المال الأجنبي، حيث تناول دراسة تحليلية لتدفقات الاستثمار إلى الجزائر عموماً والأوروبية خاصة قبل تفعيل اتفاقية الشراكة وبعدها، بالإضافة إلى دراسة تحليلية البرامج الدعم الأوروبية وأثرها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، حيث لاحظنا أن الشراكة ساهمت في زيادة تدفقات الاستثمارات الأوروبية خلال الفترة المدروسة، وتتركز بشكل كبير على قطاع المحروقات أما القطاعات الأخرى فكان نصيبها ضئيل من الاستثمارات الأجنبية، كما أثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري وذلك بزيادة الواردات، والمساهمة المادية الفعلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كانت ضئيلة جداً في نظر الخبراء.

**الكلمات المفتاحية:** الشراكة الأوروبية الجزائرية، رأس المال الأجنبي، الاستثمار الأجنبي المباشر.

## Résumé:

Cette étude porte sur la contribution du partenariat Euro-Algérienne à attirer les capitaux étrangers au cours de la période (2000-2014). La partie théorique du partenariat Euro-Algérienne est incluse dans le premier chapitre dont son parcours historique, ses concepts, son contenu, son importance et ses motivations. Dans le deuxième chapitre, l'aspect théorique des capitaux étrangers est décrit en termes de concepts et problématique, les motivations, les théories et les implications de l'investissement étranger.

La partie pratique de cette étude vise à déterminer l'ampleur de la contribution du partenariat Euro-Algérienne à attirer les capitaux étrangers par la réalisation d'une étude analytique sur les flux d'investissements en Algérie, et en particulier, des investissements Européennes, avant et après le partenariat Euro-Algérienne. En outre, la réalisation d'une étude analytique des programmes européens du soutien et leurs impacts sur le secteur des petites et moyennes sociétés en Algérie. Où on a remarqué que ce partenariat a contribué à augmenter le flux des investissements européens pendant la période étudiée. Ces investissements se condensent sur le secteur des carburants alors que les autres secteurs ont eu une petite part de ces derniers. Ces investissements étrangers directs avaient un impact sur la balance commerciale par l'augmentation des imports mais la contribution physique réelle à l'appui et le financement des petites et moyennes sociétés algériennes était minimales d'après l'avis des experts.

**Mots clés :** Partenariat Euro-Algérienne, capitaux étrangers, investissement étranger direct.

فهرس

المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	الإهداء
II	شكر وعرقان
III	الملخص
أ - و	مقدمة
أ	تحديد إشكالية الدراسة
ب	فرضيات الدراسة
ب	أهمية الدراسة
ج	أهداف الدراسة
ج	اسباب اختيار البحث
ج	منهجية الدراسة
د	الدراسات السابقة
و	هيكل الدراسة
8-35	الفصل الاول: مفاهيم عامة حول الشراكة الاورومتوسطية والأوروجزائرية
8	مقدمة الفصل
9	المبحث الأول: ماهية الشراكة الأجنبية
9	الفرع الأول : تعريف الشراكة
9	المطلب الأول: تعريف الشراكة الأجنبية و خصائصها



9	الفرع الأول : تعريف الشراكة
12	الفرع الثاني : خصائص الشراكة الاجنبية
13	المطلب الثاني: أسباب الشراكة الأجنبية
17	المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية
19	المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية
19	المطلب الثاني: التطور التاريخي للتعاون الأورو متوسطي
19	الفرع الأول: مرحلة التعاون الأورو متوسطي قبل إعلان برشلونة
20	الفرع الثاني : مرحلة الشراكة بعد إعلان برشلونة
22	المطلب الثالث: أبعاد و أهداف الشراكة الأورومتوسطية:
22	الفرع الأول: أبعاد اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية
25	الفرع الثاني: أهداف الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية
28	المبحث الثالث : الإطار العام للشراكة الاوروجزائرية
28	المطلب الأول: المسار التاريخي للشراكة الأوروجزائرية.
29	المطلب الثاني: مضمون اتفاقية الجزائرية- الأوروبية
32	المطلب الثالث: أهمية و دوافع الشراكة الأورو جزائرية
32	الفرع الأول : أهمية الشراكة الأورو جزائرية
33	الفرع الثاني : دوافع الشراكة الأورو جزائرية
35	خلاصة الفصل
37-70	الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول رأس المال الأجنبي
37	مقدمة الفصل

38	المبحث الأول: ماهية حركة رأس المال الأجنبي (رؤوس الأموال الدولية)
38	المطلب الأول: مفهوم وأهمية حركة رؤوس الأموال الدولية
38	الفرع الأول: مفهوم حركة رأس المال
39	الفرع الثاني: أهمية حركة رؤوس الأموال
42	المطلب الثاني: أشكال رأس المال الأجنبي (حركة رؤوس الأموال الأجنبية)
42	الفرع الأول : القروض الأجنبية
44	الفرع الثاني: المعونات الأجنبية
45	المطلب الثالث: المنافع والمخاطر المرتبطة بالتدفقات المالية الدولية
49	المبحث الثاني : عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر
49	المطلب الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
49	الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
51	الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر
52	المطلب الثاني : نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
52	الفرع الأول : التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
55	الفرع الثاني : التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
57	المطلب الثالث : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
59	المطلب الرابع : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
62	المبحث الثالث: عموميات حول الاستثمار الأجنبي غير المباشر
62	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفزي)

65	المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي غير المباشر
67	المطلب الثالث : الفرق بين الاستثمار المباشر و الاستثمار غير المباشر
70	خلاصة الفصل:
72-118	الفصل الثالث: تدفق رأس المال الأجنبي في ظل الشراكة الأورو جزائرية
72	مقدمة الفصل
73	المبحث الأول : محددات الاستثمار الأجنبي في ظل الشراكة الأورو جزائرية
73	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر
73	الفرع الأول: قوانين الاستثمار في الجزائر قبل توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية
76	الفرع الثاني: قوانين الاستثمار في الجزائر بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية:
77	المطلب الثاني : أجهزة و هيئات لدعم و تطوير الاستثمار في الجزائر
79	المطلب الثالث: عوائق الاستثمار في الجزائر
84	المبحث الثاني: انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاستثمار الأجنبي المباشر
88	المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
90	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
95	المطلب الرابع: انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الميزان التجاري.
100	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لبرامج الدعم الأوروبية " برنامج MEDA "
100	المطلب الأول: برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون (ميدا 1 و ميدا 2)
100	الفرع الأول: التعريف ببرنامج ميدا (MEDA)

101	الفرع الثاني: البرنامج المالي ميدا ( 2000 -1995)
104	الفرع الثالث : ميدا II للفترة ( 2000 - 2006 )
105	المطلب الثاني: برنامج بنك الاستثمار الأوروبي BEI
109	المطلب الثالث: برامج الدعم الأوروبي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر
109	الفرع الأول: البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ( ED (PME
113	الفرع الثاني: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال
118	خلاصة الفصل
120 -123	خاتمة
120	الخلاصة العامة للدراسة
120	اختبار الفرضيات
121	نتائج الدراسة
123	التوصيات المقترحة
123	آفاق الدراسة
125-132	قائمة المراجع
V	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
85	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2001-2000	(01 -03)
86	الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008-2003	(02 -03)
88	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2014-2000)	(03 -03)
90	جدول يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب الأقاليم (2014-2002)	(04 -03)
93	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2014-2002	(05 -03)
96	تطورات الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)	(06 -03)
102	المالية لبرنامج ميديا 1995 - 2000	(07 -03)
103	التوزيع السنوي للمبالغ الموجهة للجزائر في إطار ميديا I ( 1995 - 1999 )	(08-03)
104	التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميديا 1 تونس والمغرب (1995 - 1999)	(09-03)
105	المبالغ المخصصة للجزائر في إطار ميديا 2 ( 2000-2003 )	(10-03)

107	النشاط التمويل لبنك الاستثمار الأوروبي في المنطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط	(11-03)
108	النشاطات التمويلية لبنك الاستثمار الأوروبي في الجزائر	(12-03)

### قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
64	أنواع الاستثمارات الأجنبية غير المباشر	(01 -02)
87	نصيب دول الإتحاد الأوروبي من الإستثمار المباشر الداخل للجزائر 2003-2008-	(02 -03)
89	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2014-2000)	(03 -03)
91	قيمة المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2014-2002)	(04 -03)
92	عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2014-2000)	(05 -03)
93	عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2014-2002)	(06 -03)
94	مبالغ المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2014-2002)	(07 -03)
97	تطورات الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2014-2000)	(08 -03)

101	أهداف برنامج اللجنة الأوروبية ميديا	(09 -03)
101	أهداف برنامج اللجنة الأوروبية ميديا	(10 -03)
110	درجة تقدم إجراءات التأهيل بالنسبة لـ : 685 مؤسسة.	(11 -03)
111	توزيع الـ 445 مؤسسة المؤهلة حسب عدد عمليات التأهيل.	(12 -03)
111	توزيع الـ : 445 مؤسسة المؤهلة حسب قطاع النشاط.	(13-03)
112	توزيع عدد الإطارات المسيرة المستفيدة من التكوين وفقا لبرنامج ( ED PME) حسب نوع العملية.	(14-03)

المقدمة العامة



## المقدمة العامة

### 1. تحديد إشكالية الدراسة:

لقد شهد العالم حركة واسعة باتجاه إنشاء وتكوين كتلتا إقليمية باعتبارها الوسيلة التي تعطي فرصة للاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنظمة للتكتل، وفي بداية التسعينات ازدادت نزعة التكتل الإقليمي مع اختلاف الدوافع المؤدية لإنشاء هذه التكتلات من منطقة إلى أخرى وحتى من دولة إلى أخرى داخل نفس التكتل، وفي كل الحالات تهدف هذه التكتلات إلى تعزيز حرية التجارة في السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية فيما بين البلدان الأعضاء، وتحتل رؤوس الأموال الأجنبية أهمية استثنائية في الدول النامية التي وجدت نفسها أمام مواجهة المنافسة العالمية الشديدة في ظل العولمة الاقتصادية، ومن بين أهم التكتلات نجد الاتحاد الأوروبي الذي يتميز بقوة اقتصادية وسياسية عظمى، وفي نوفمبر 1995 عقد اجتماع في برشلونة اعتبر نقطة تحول في العلاقات المستقبلية بين دول الاتحاد الأوروبي وشمال المتوسط من خلال تأكيده على عدة أبعاد أهمها اعداد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف في الجانب الاقتصادي والمالي، السياسي والأمني، الاجتماعي والثقافي والإنساني، وفي دراستنا هذه سنركز على البعد الاقتصادي والمالي والذي ينص على إنشاء منطقة التبادل الحر وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطة لمسايرة عملية تحولها نحو اقتصاد السوق، وقد ترجمت هذه العلاقة بسلسلة من الاتفاقيات الثنائيات ضمن إطار الشراكة الأورو-متوسطية.

الجزائر كغيرها من البلدان المتوسطة وقعت على هذا الاتفاق رسمياً بعدما يقارب 17 جولة من المفاوضات لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، اقتناعاً منها أن هذه يمكن أن تساهم في تخفيض المديونية وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتنوع الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو وتوظيف أمثل للارتقاء بمستوى الرفاه الاجتماعي. فللقرب الجغرافي للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي يعتبر ميزة تحقق من خلالها تخفيض تكاليف النقل لمنتجاتها والاستفادة من كل الفرص المتاحة خاصة جذب أكبر قدر ممكن من المساعدات المالية والاستثمارات الأوربية، ومن أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية الأوربية والاستفادة من المساعدات المالية عملت الجزائر على تهيئة مناخها الاستثماري وذلك لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية على الصعيد الدولي.

وفي هذا السياق تتدرج إشكالية دراستنا هذه والتي تتمحور في السؤال الرئيسي التالي:

## المقدمة العامة

- كيف تساهم الشراكة الأورو جزائرية في استقطاب الرأسمال الأجنبي؟ وما هو دورها في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسي المطروحة وللإجابة عليها قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالشراكة وما هي أهدافها؟
  - ما مضمون اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية؟
  - فيما يتمثل رأس المال الأجنبي؟ وما هي أشكاله؟
  - هل أدت الشراكة الأورو جزائرية إلى تعديل النظام القانوني في الجزائر من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
  - هل ساهمت الشراكة الأورو جزائرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟
- II. فرضيات الدراسة:

- الشراكة هي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتهم وهدفها القيام بمشاريع تخدم مصالح كلا الطرفين، إلا أن في الواقع يخدم الطرف الأقوى اقتصاديا.
- تضمنت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عدة بنود في مختلف المجالات: الاقتصادية السياسية، الاجتماعية، الثقافية والأمنية.
- يتمثل رأس المال الأجنبي في انتقال الأموال من بلد ذو وفرة مالية إلى بلد آخر ذو ندرة مالية، و تكون في شكل استثمارات أجنبية بشقيها مباشرة أو غير مباشرة أو معونات أو قروض أجنبية.
- لم تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تحسين النظام القانوني في الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ساهمت الشراكة الأورو جزائرية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لكن المساهمة المادية الفعلية تبقى ضئيلة جدا في نظر الخبراء.

### III. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في معرفة الدور الذي تلعبه اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأوربية والمساعدات المالية وذلك للأهمية الكبيرة ل لاستثمارات الأجنبية بالنسبة للدول النامية في الرفع من مستويات الاقتصاد الوطني والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وغيرها من المزايا.

## المقدمة العامة

### أهداف الدراسة :

معالجتنا لهذا الموضوع كانت قصد تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

1. محاولة التعرف على ماهية الشراكة خصائصها، اشكالها، اهدافها.
2. التعرف على دوافع الجزائر من توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وما هو مضمونها.
3. تسليط الضوء على مفهوم الاستثمار الأجنبي بكل جوانبه
4. التعرف على أهم برامج التأهيل التي تبنتها الدولة الجزائرية و بالأخص برنامج ميذا و تحديد أهميتها خاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية المؤهلة لمواجهة الآثار المترتبة عن الانفتاح الاقتصادي .

### IV. أسباب اختيار البحث :

V. إن من بين الأسباب التي جعلتنا نركز على هذا الموضوع ما يلي :

#### أ. أسباب موضوعية:

- حادثة وتجدد موضوع الشراكة.
- محاولة التعرف على مدى نجاعة السياسة المتبعة في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- معرفة اثر انتقال رؤوس الأموال بين الضفة الشمالية للضفة الجنوبية لحوض المتوسط.
- كيفية إعداد الاتفاقيات المالية مضمونها وأثرها على الاقتصاديات الناشئة.

#### ب. أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي للموضوع و محاولة معرفة المزيد عنه.
- بحكم دراستنا الجامعية وتخصصنا و رغبتنا في تزويد المكتبات الجامعية بمعلومات قد تكون أكثر حداثة حول الموضوع.

### VI. منهجية الدراسة:

#### 1. المنهج المستخدم:

## المقدمة العامة

نظرا لطبيعة الدراسة فقد تم استخدام المنهج التالي:

**المنهج الاستقرائي:** وذلك عند تطرقنا إلى المسار المنهجي لموضوع الشراكة والذي يعتمد الوصف والتحليل لجوانب الاتفاقيات المبرمة مع الجزائر، كما اعتمدنا على الأدوات الإحصائية والكمية في الجانب التطبيقي لمعرفة اثر التدفق في رأس المال على الميزان التجاري وحركة الاستثمارات في الجزائر وكيف أدى التدفق إلى توسيع مسار الاستثمار.

### 2. مجتمع الدراسة

تمثلت الدراسة النظرية مجال محايد لا يخص دولة أو إقليم معين، أما الدراسة التطبيقية فتخصصت لدراسة حالة الجزائر.

### 3. فترة الدراسة

تم تحديد فترة الدراسة (2000- 2014) كون هذه الفترة تجمع بين قبل وبعد تفعيل اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وهذا يساعد على مقارنة الإحصائيات وتحليلها بغرض الوصول إلى نتائج الدراسة.

### 4. وسائل جمع البيانات

من أجل إنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على الوسائل التالية:

- الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية تمثلت في الكتب، رسائل الماجستير، الأطروحات، المجالات، التقارير والنشرات، والملتقيات الوطنية.
  - أما مصادر الإحصائيات والتقارير والمنشورات المتعلقة بموضوع البحث، لقد تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية والدولية.
- ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة السابقة الذكر فلقد اعتمدنا في الكثير من الأحيان على الرسوم البيانية التوضيحية وعلى عرض إحصائيات من أجل زيادة القيمة العلمية للبحث.

### VII. الدراسات السابقة

للدراسة بن سميحة دلال بعنوان: تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية،

## المقدمة العامة

جامعة بسكرة، سنة 2012-2013. التي هدفت إلى معرفة مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية والآثار الناجمة عن تطبيق هذه الإصلاحات على المستوى الاقتصادي الكلي، وتحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والكمي، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل التضخم، قد لعبا دورا مهما في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة المدروسة، فيما لم تحظ باقي المتغيرات (رصيد الحساب الجاري، رصيد الموازنة العامة، نسبة الدين الخارجي، تغيرات سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار) بالمعنوية ولم يكن لها تأثير ملموس على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة.

لدراسة جمال عمورة تحت عنوان: **دراسة تحليلة وتقويمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005**، ويهدف هذا البحث إلى دراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الشراكة على الدول العربية التي وقعت عليها، وذلك من خلال بعض التجارب السابقة كتجربة تونس، المغرب ومصر، التي بدأت بالفعل تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقيات، قصد الاستفادة منها في تجربة الجزائر، كما اعتمد على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وذلك لعرض المعلومات وفقا لتسلسل تاريخي والمراحل التي مر بها الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد العربي خاصة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الشراكة تهدف إلى زيادة فرص الاستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجية، تحسین نظام الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، ولكن الشراكة أثار سلبية تتمثل في محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة للدول العربية نتيجة غياب التكامل العربي في هذه المفاوضات الذي أدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت في متناولها وتتميز هذه الدراسة بعرضها للتجارب السابقة كالجزائر وتونس، المغرب، مصر.

لدراسة عديسة شهرة تحت عنوان، **أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهم الجوانب التي تطرحها عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر التي تم التوقيع عليها فعليا في أبريل 2002، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك

## المقدمة العامة

محدودية في ميزانية الإعانات المالية وضعف في قدرة الامتصاص من طرف الجزائر، وأن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة لأن المشاريع المرتبطة بالشراكة تمثل نسبة ضعيفة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الشراكة الأورو جزائرية وظاهرة الاستثمار الأجنبي في الجزائر في أنها خصت لتحديد مدى مساهمة الشراكة الأورو جزائرية في استقطاب رأس المال الأجنبي خلال الفترة 2014/2000، من حيث تسليط الضوء على أثر الشراكة على الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر وأثر التدفقات المالية من الاتحاد الأوروبي على ميزان التجاري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### .VIII هيكل الدراسة :

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على ثلاثة فصول رئيسية حيث :

لقد جاء الفصل الأول تحت عنوان: مفاهيم عامة حول الشراكة الأورو متوسطة والاورو جزائرية ، وتطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث، وقد تناولنا في المبحث الأول ماهية الشراكة الأجنبية وخصائصها بالإضافة إلى أسباب اللجوء إلى الشراكة وكذا أشكالها وبعد ذلك نتطرق في المبحث الموالي إلى اتفاقية الشراكة الأورو متوسطة وذلك من حيث مفهومها وتطورها التاريخي بالإضافة إلى أبعاد و أهداف الشراكة الأورو متوسطة، أما المبحث الأخير فخصصناه إلى الإطار العام للشراكة الأورو جزائرية حيث نتطرق فيه إلى المسار التاريخي ومضمون الشراكة الأورو جزائرية ونختتمها بأهمية ودوافع اللجوء إلى الشراكة الأورو جزائرية.

وفي الفصل الثاني سنتناول فيه مفاهيم عامة حول رأس المال الأجنبي، وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث المبحث الأول خاص بما هي حركة رأس المال الأجنبي من حيث المفهوم وأهمية حركة رؤوس الأموال الأجنبية وأشكالها وكذا المنافع والمخاطر المرتبطة بها، أما المبحث الثاني خاص بالأساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث المفهوم والنظريات و دوافع والآثار، أما المبحث الثالث فخصص حول الاستثمار الأجنبي غير المباشر من حيث المفهوم والمخاطر و الفرق بين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر.

أما الفصل الثالث فقد تضمن هذا الفصل دراسة تدفق رأس المال الأجنبي في ظل الشراكة الأورو جزائرية، وذلك بعرض محددات الاستثمار الأجنبي في ظل الشراكة الأورو جزائرية من خلال الإطار القانوني

## المقدمة العامة

---

وأجهزة وهيئات لدعم وتطوير الاستثمار في الجزائر وكذا ال عوائق التي تواجه الاستثمار في الجزائر ، بالإضافة الى انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من الاتحاد الأوروبي، و التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذا انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الميزان التجاري الجزائري، وفي الأخير فقد تطرقنا الى دراسة تحليلية لبرامج الدعم الأوروبية من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون ميدا 1 و ميدا2 وبرنامج بنك الاستثمار الأوروبي بالإضافة الى برامج الدعم الأوروبي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول

الشراكة

الأورو متوسطة

والأورو الجزائرية



### تمهيد:

في ظل اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي وتوسع الاستثمارات ولمواجهة المنافسة العالمية الحادة، أصبح من الضروري البحث عن استراتيجيات جديدة، تعمل على التعاون والتكامل وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية وغيرها. ومن بين هذه الاستراتيجيات إستراتيجية الشراكة.

وفي سنة 1995 شهدت مرحلة جديدة من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، من خلال طرح الأسس الجديدة التي ستحكم العلاقات المستقبلية بين الطرفين، وفق نمط الشراكة عبر الدخول في اتفاقيات ثنائية للشراكة تشمل كل شريك متوسطي من جهة والاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة من جهة أخرى، حيث عرفت هذه الاتفاقيات أشواطاً طويلة حسب تباين الرؤى بين كل طرفين، لكن سرعان ما تلاشت هذه الخلافات وتوصل كل منها إلى تدليل مختلف العقبات، وبعد كل من تونس، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن ومصر، أقيمت الجزائر في 22 أبريل 2002 بفرنسا الإسبانية على التوقيع الرسمي لاتفاق ثنائي للشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار ما سمي بالشراكة الأوروبية المتوسطية و التي سنتطرق إليها من خلال ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: ماهية الشراكة الأجنبية

- المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية

- المبحث الثالث: الإطار العام للشراكة الأوروبية الجزائرية.

### المبحث الأول : ماهية الشراكة الأجنبية

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفت التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرًا، ولقد تعرض هذا الموضوع إلى الكثير من الجدوى في مختلف دول العالم الثالث ، بالإضافة إلى بدا الكثير من المؤسسات الدولية في فرض الخصوصية أو اللجوء إلى الشراكة و التي سنتطرق إليها على النحو التالي:

المطلب الأول : تعريف الشراكة الأجنبية و خصائصها

المطلب الثاني: أسباب الشراكة الأجنبية

المطلب الثالث : أشكال الشراكة الأجنبية

المطلب الأول : تعريف الشراكة الأجنبية و خصائصها

إن المنطق الاقتصادي المعاصر وضع أسس و مبادئ التعاون و الاتحاد في عدة ميادين أساسية هامة، تمثل كل من الشراكة التعاون و الاتحاد مصطلحات تصاحب التحول الاقتصادي الذي مس معظم بلدان العالم مع بداية القرن العشرين إذ بدأت الدول انتهاج سياسة جدوى تركز على جملة من الاستراتيجيات ، فقد ظهرت الشراكة مع بداية الثمانينات مع التطورات الاقتصادية التي برزت آنذاك بصعود قوى جدوى من آسيا وهيمنة البنية الأمرى كوى على أوروبا.

الفرع الأول : تعريف الشراكة

1-التعريف اللغوي :كلمة مأخوذة من فعل شرك شركا ، ويقال إشتراك فلان مع فلان أي كان لكل منهما نصيب، فكلاهما شريك لآخر، كالشركة تتكون من مجموعة من الشركاء أو المساهمين بحصص مختلفة.

2- التعريف الاصطلاحي<sup>1</sup>:

إن إختلاف الميادين التي تؤول إليها الشراكة والأهداف التي يرمى إليها هذا التعاون جعل لهذا المصطلح تعاريف متعددة، فمفهوم الشراكة الأجنبية عولج من طرف الكثير من الباحثين والكتاب، يرى برونو " Bruno Ponson" بأنها شكل من أشكال التعاون للوصول إلى الأهداف المحددة، فمعنى الشراكة هنا

<sup>1</sup> بلاطة مبارك، أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص629.

يضم معنى التحالف الاستراتيجي، أما الباحثان قارات و دوسنج "Grrette et dussange" الشراكة التي تكن عبارة عن تحالف تحفظ للمؤسسة استقلالها فيما يخص الاهداف و الفوائد الخاصة بها، كما انها تتوحد امتابعة اهداف مشتركة.

حسب التعريف السابق لـ Garrette و Dussange فان وجود أهداف مشتركة يمثل الشرط الرئيسي للشراكة...، إلا ان تحليل الباحث K.Gherzouli جاء منافيا لتحليل الباحثين السابقين، فحسبه حتى و ان كانت تبدو وجود أهداف مشتركة ضرورية لنجاح الشراكة، فهي ليست دائما مراعاة للتطبيق، فبتحليله لاتفاقيات شراكة توصل إلى خلاصة و هي انه يوجد تباين لتوجيهات الأهداف الاستراتيجية التي يرجى الوصول إليها، فتباعد الأهداف الاستراتيجية الحقيقية يؤدي الى عدم نجاح الشراكة، و هو ما حصل ما بين مجمع شمال افريقيا و المجمع الفرنسي Alcatel-alsthom التي كانت تربطهم شراكة صناعية للتكنولوجيا العالية، وهذا ما يؤكد رأي الباحث Gherzouli في أن وجود أهداف مشتركة والتي تعتبر ضرورية لنجاح الشراكة ينبغي أن تتوفر على قدرات لإستمرار صيغ الشراكة و ديمومتها. وفي هذا الصدد يقول A.Dayan بأن التحالفات الإستراتيجية تعبر عن علاقات تعاون بين المؤسسات التي تنشط وتعمل في نفس المجال التنافسي ، بينما الشراكة تعبر عن علاقات تعاون بين مؤسسات تنشط في مجالات عمل مختلفة تماما.

و هناك من يتفق مع تعريف Garrette ويعتبرون الشراكة هو مفهوم مجمع يشمل التحالفات الإستراتيجية، و أن هذه الأخيرة تمثل التقارب بين المؤسسات التي تعمل وتنشط في المجال التنافسي. يمكن إدراج تعاريف متعددة للشراكة، نذكر منها على سبيل المثال<sup>1</sup> :

- حسب قاموس التسيير : " الشراكة هي نوع من التعاون الدائم بين المؤسسات المستقلة، فالتعاون الثانوي المخصص الذي يوجد بين مؤسستين بصفة دائمة يمكن أن يكون إشهاراً، خاصةً لم ا تركز المبادلات على علاقات التعاون المتعلقة بالإعلام المتواصل، المهارات المشتركة وتبادل الموظفين...".

- حسب موسوعة إدارة الأعمال : " تعرف الشراكة بأنها كيان ذهني ينبغي أن يرأس صلة تتصف بالفوائد المشتركة وبتوزيع المساهمات لعمل جماعي مشترك".

<sup>1</sup> بلاطة مبارك، مرجع سابق، ص630

- حسب فرنسوا برادوكس François bradou: " تعرف الشراكة على أنها نموذج من العلاقات الخاصة التي تقوم فيها مؤسستين بروابط متينة، في أغلب الأحيان تكن طويلة المدى وتتعدى إطار العلاقات التجارية العادية والتي لها هدف تقديم أحسن خدمة للزبون النهائي ".
- حسب كوانتيرو M.Cointerau: " تشمل الشراكة على تطوير ذهنية التعاون وترتكز على علاقات الثقة التي تسمح بالوصول إلى الغايات المشتركة والمتفق عليها".
- و التعريف الذي نراه مناسباً هو ان الشراكة عبارة عن تعاقد بين شركتين أو أكثر محلياً او دولياً لفترة زمنية محددة، و المشاركة لا تقتصر على حصة من راس المال، بل تتعدى إلى مجالات الإدارة وبراءة الاختراع والعلامات التجارية و كذا المساهمة في عمليات الإنتاج و التوزيع و مختلف النشاطات الأخرى".
- المعنى السياسي لشراكة : و هو يجعل من الشراكة قانوني مختلف عن باقي الكائنات القانونية الأخرى فالشراكة حسب هذا المفهوم لا تعني المساعدة أو المعونة لأن هذه الأخيرة تكون على وجه الإحسان أو الصدقة في حين أن الشراكة تقتضي في كل الحالات تبادل بمقابل<sup>1</sup>.
- فحسب المنظمات الدولية كصندوق و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ، انه ليكن الاستثمار الأجنبي مباشراً يجب أن يسيطر المستثمر الأجنبي على نسبة تتراوح ما بين 25 و 50% من كامل أسهم المشروع في حين أن التوجهات الخيرة للاستثمار الأجنبي المباشر أخذت منحني آخر و هو التوجه نحو الشراكة بين عدد من الشركات الأجنبية دون وجود شركة بعينها لها السيطرة المهيمنة في هذه الشراكة.
- إذا فالشراكة الأجنبية على الرغم من أنها نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها تختلف عنه من حيث المعايير التي تستند إليها، م الناتجة عن التغير الذي طرأ في نظام المعلومات الدولية على وجه الخصوص في بداية التسعينات، حيث أصبحت اعتبارات نقل التكنولوجيا و نظم الإدارة الحديثة تتفوق على اعتبارات نقل رؤوس الأموال، كما انه حدثت تغيرات في المناخ الاستثماري الدولي، اذ تحولت العلاقات الدولية من الصراع و القيود إلى التعاون و المشاركة، و في هذا المنحنى نمت الاتجاهات نحو حرية التجارة و المبادلات التجارية الدولية و اتسعت الأسواق، كما بدا للأفق أن تقسيم العمل الدولي الجديد يستلزم تنمية

<sup>1</sup> عجة الجلاي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتشار الدولة إلى احتكار الخواص ، دار الخلدونة لنشر و التوزيع، الجزائر، ط2007، 1، ص274.

الأقاليم و الدول التي تعرف ركود اقتصاديا و خلق أنشطة إنتاجية و صناعية بها لرفع قدرتها على المبادلة والتنمية، وهذا لا يأتي إلا بإبرام عقود شراكة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : خصائص الشراكة الأجنبية

تمثل الشراكة الأجنبية وسيلة فعالة لتنظيم علاقات مستمرة بين طرفين احدهما أجنبي، تستهدف تحقيق التعاون لبلوغ الأهداف المشتركة استنادا إلى الثقة المتبادلة بينهم خلال فترة زمنية محددة وهي قائمة على عدة خصائص أهمها :

- عبارة عن عقد أو اتفاق ملزم للجانبين، فهو يضم التزامات الأطراف فيما يتعلق بحصص المساهمة، كيفية تسيير الأعمال الإدارية و كيفية تسليم الأرباح وتحمل الخسارة، وذلك من خلال اتفاق الشراكة<sup>2</sup>.
- التقرب والتعاون المشترك، أي لا بد من اتفاق على حد أدنى من المرجعيات الضرورية المشتركة التي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة .
- التكافؤ بين الشركاء في إدارة المشروع المتفق عليه إدارة عادلة ومشاركة لأن أهدافهم موحدة هذا ما يعزز أكثر هذه الخاصية.
- كما يمكن إضافة خصائص منها<sup>3</sup>:
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة . . . الخ.
- تتسق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنوية بالتعاون.
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين.
- لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع ( إدارة مشتركة) ، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.

<sup>1</sup> بلاطة مبارك، مرجع سابق، ص631.

<sup>2</sup> أو شن ليلي، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص12.

<sup>3</sup> عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية المتوسطية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص12.

- النقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين.

هذه الخصائص التي تتمتع بها الشراكة أهلتها لتكون الإستراتيجية الأكثر استعمالاً من طرف المؤسسات الاقتصادية لبلوغ أهداف التنمية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : أسباب وأثر اللجوء إلى الشراكة الأجنبية

#### الفرع الأول: أسباب اللجوء إلى الشراكة الأجنبية:

إن اللجوء إلى الشراكة يبرره التعاون بين الأطراف وتبادل المنافع الاقتصادية و تعظيم الاستفادة منها ونذكر في هذا الصدد الأسباب التالية<sup>2</sup>:

#### 1. -الأسباب الخارجية: تتعلق هذه الأسباب بالتطورات الحاصلة في المحيط الدولي وكلها تجبر الدول

على إبرام اتفاقات وعقود شراكة قصد مواجهة هذه التحديات:

أ. بتامي ظاهرة العولمة

ب. تزايد حدة المنافسة

ج. التطور التكنولوجي وسرعة التغيير

#### 2. الأسباب الداخلية : وهي أسباب مشتركة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وتتمثل فيما يلي :

أ. الرغبة في النمو

ب. الرغبة في التعاون

ج. البحث عن تخفيض التكاليف

د. السيطرة على الأسواق ومراقبتها

#### الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للشراكة

#### 1. الآثار الساكنة للشراكة : تناولت الدراسات الاقتصادية الآثار الساكنة عن طريق تحليل أثر إقامة إتحاد

جمركي على الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الكتلة وهي كالآتي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> أوثن ليلي، مرجع سابق، ص12.

<sup>2</sup> أوثن ليلي، مرجع سابق، ص ص 17-22.

أ. أثر إنشاء التجارة: في حالة إنشاء التجارة يتم إستبدال الإنتاج المحلي الأقل كفاءة من حيث الإنتاج والأكثر تكلفة، وبذلك تزيد واردات الدولة العضو التي تنتج نفس هذه السلعة بأكثر كفاءة إنتاجية لان منتجاتها تصبح الأقل سعرا بعد إزالة التعريفات الجمركية في إطار التكامل الاقتصادي بين الدوليتين. بما يعني خلق تجارة يكون أثرها إيجابيا لأنها تعني إستخداما أفضل لمجموع موارد أعضاء الإتحاد وبالتالي الإقتراب من توزيع الإنتاج في ظل التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة.

ب. أثر تحويل التجارة : وهذا الأثر يعني، أن تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الإتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالإتحاد ينتج عن المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء حيث تصبح هذه الأخيرة بسبب السياسة التجارية التمييزية متفوقة على الدول غير الأعضاء.

ج. أثر الاستهلاك : إن أثر الاستهلاك هو أثر مرتبط أساسا بالتغير في أسعار السلع الذي يحدث نتيجة قيام اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول حيث يمكن رصد مصدرين أساسيين يحدثان انخفاضا مباشرا وأتيا في أسعار السلع و هما :

– إزاحة الحواجز التجارية.

– نتيجة اثر إنشاء التجارة.

## 2. الآثار الديناميكية للشراكة : نذكرها كما يلي<sup>2</sup>:

### أ. اتساع السوق:

بحيث يصبح بإمكان كل بلد توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكامل عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط، وهذا ما يؤدي إلى النمو في إنتاج المشروعات بسبب زيادة الطلب الداخلي وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد الإنتاجية، الأمر الذي يحقق الوفورات الإنتاجية، وزيادة المنافسة بين المشاريع الإنتاجية، وانخفاض الأسعار، وتحسين جودة المنتجات.

### ب. زيادة المنافسة:

يشير هذا الأثر إلى أن زيادة الأسواق يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة داخل نطاق دول الإتحاد الأمر الذي يؤدي إلى تغير هياكل الإنتاجية جراء المنافسة . وهذا ما يخلق بيئة تنافسية تؤدي إلى خفض مستوى القوى

<sup>1</sup> إبراهيم بوجلطة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروبية-الأوروبية -دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2013، ص ص 21-26.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 26-28.

الاحتكارية التي كانت متواجدة قبل قيام الاتفاقية والزيادة الكفاءة الاقتصادية والإدارية لشركات الدول الأعضاء.

### ج. تحقيق وفورات الحجم :

إن القيام باتفاقية الشراكة يتم بموجبه، رفع الحواجز التجارية بين الدول المشاركة يؤدي بذلك إلى إتساع حجم السوق أمام المنشآت العاملة داخل الاتحاد ونتيجة ذلك تستطيع هذه المنشآت زيادة مستوى إنتاجها وتحقيق ما يسمى بوفورات الحجم، ويترتب على ذلك زيادة كفاءة المنشآت الإنتاجية.

### د. تحسين مناخ الاستثمار :

إن الآثار الديناميكية للشراكة تبدو متشابكة ومتراصة فيما بينها، زيادة المنافسة وتحقيق اقتصاد الحجم الكبير الناتجة عن اتساع السوق فإن ذلك يؤدي إلى توسع وزيادة الاستثمار وتحفيز الاستثمارات الأجنبية إلى الدخول للاستفادة من مزايا السوق الكبيرة.

### المطلب الثالث : أشكال الشراكة الأجنبية

تتنوع الشراكة بتنوع مجالات الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات في<sup>1</sup>:

#### 1- الشراكة الصناعية:

تسعى الدول المستقبلية لهذا الشكل من الشراكة إلى الاستفادة من التقدم العلمي و التكنولوجيا في المجالات التي ترغب الاستثمار فيها، و اكتساب خبرات أجنبية، و استغلالها الأمثل للطاقة و الثروات المتوفرة لديها، كما تسعى الدول المصدرة للتكنولوجيا المتقدمة إلى اقتحام أسواق جديدة و يمكن ذكر شركة جينرال موتورز Général motors، التي تعتبر أول مصنع للسيارات العالمية، ومجموعة دايو Daewo، والتي تعتبر أهم مجموعة كورية لصناعة المعدات التقنية.

#### 2- الشراكة التجارية:

<sup>1</sup> غراب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأوروبية والأوروبية، ملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 14/13 نوفمبر، 2006، ص82.



هي علاقة تربط بين الممون و الزبون في مجال نشاطات بيع و شراء المنتجات داخل السوق المحلية أو الدولية، فهي تفسح المجال للشريك الأجنبي للدخول في أسواق جديدة، وتسمح للمتعامل المحلي بتقليل تكاليف المعاملات التجارية.

### 3- الشراكة المالية:

وتتمثل في رأس المال و يمكن أن تتحقق هذه الشراكة بأشكال مختلفة منها:

أ - الاندماج: ويظهر هذا النوع على شكل شركة جديدة.

ب تسليم المفتاح باليد: ويتميز هذا النوع من المشروعات الاستثمارية بالخصائص التالية:

- تقوم الدولة المضيفة بدفع مستحقات الطرف الأجنبي مقابل قيامه بوضع أو تقديم التصميمات

الخاصة بالمشروع و صيانتته و إدارته و تدريب العاملين فيه.

- تتحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول على الآلات و التجهيزات.

- بعد إجراء تجارب التشغيل و الإنتاج يتم تسليم المشروع للطرف الوطني.

### 4- الشراكة التقنية:

وتتمثل في تبادل المعارف و الخبرات من خلال تحويل التكنولوجيا و الخبرات و جلب تقنيات حديثة

في مختلف مجالات الإنتاج، ومن أشكال الشراكة التقنية نذكر<sup>1</sup>:

أ - الشراكة في مجال البحث و التطوير.

ب تحويل المعارف و الخبرات Know-How.

ج- الترخيص، ويعني منح حق استخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غيرها من

صفوف الاحتكار التكنولوجي من قبل المالك الأصلي لهذا الحق إلى مشتري معين مقابل ريع نقدي

محدد.

<sup>1</sup> غراب رزيقة، سجار نادية، مرجع سابق، ص83.

المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية

لقد فشلت دول الحوض المتوسط في تجسيد كيان اقتصادي متكامل بينها، واندماج حقيقي لاقتصادياتها عن طريق إقامة كتل أو خلق مناطق حرة لمواجهة التكتلات الاقتصادية التي اجتاحت العالم والنجاح الذي تحققه عبر الزمن، فبقيت دول الحوض المتوسط عبارة عن فكرة فقط ولم تجسد في أرض الواقع رغم التقارب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بينها، الأمر الذي جعل هذه الدول تبحث منفردة على ترتيبات حماية لاقتصادياتها عن طريق الدخول في منظمات دولية، أو إقامة تكتلات اقتصادية خارج إقليمها الجغرافي، فاشدت المنافسة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للاستحواذ على أكبر قدر من مناطق النفوذ على المستوى الدولي، الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي للإعلان عن سياسة متوسطية جديدة تجاه الدول المتوسطية، و المتمثل في مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، والتي لقيت تجاوبا كبيرا من قبل هذه الدول بدء بتونس التي وقعت على اتفاق الشراكة الأورو متوسطية ففتحت المجال بعدها للمغرب الأقصى، ثم الجزائر التي وجدت نفسها الوحيدة التي لم توقع على الاتفاقية ولكن في النهاية وقعت عليها، فتم التوقيع على اتفاقيات شراكة ثنائية بين دول الحوض المتوسط والاتحاد الأوروبي، من خلال مؤتمر برشلونة 1995 لتحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين الأوروبية والمغربية لتحقيق تنمية شاملة.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأوروبية المتوسطية

إن مصطلح الشراكة بما يمتاز به من حداثة يفترض عدة معان لا تختلف فيما بينها من حيث الطبيعة بقدر ما تختلف من حيث الدرجة ويمكن حصرها كما يلي :

1. معنى عام

ويتمشى فيه عقد الشراكة مع عقد الشركة حيث تصبح الشراكة بمثابة اتفاق يلتزم بمقتضاه شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام على المساهمة في استغلال فضاء مشترك بهدف التنمية المتبادلة أو لتحقيق منفعة مشتركة تجمع ما بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نادية بلورغي، نداعيات أزمة اليورو على الشراكة الأوروبية المتوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 91.

2. معنى خاص

ويضيق فيه معنى الشراكة إلى الحد الذي يجعل منه مجرد اتفاق على الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر بين أطراف العقد حسب جدول زمني متفق عليه بينهم.

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة الأوروبية المتوسطية والتي نسيج بعضها فيما يلي:

الشراكة الأوروبية المتوسطية يقصد بها بلدان المشرق والمغرب وإسرائيل التي ترتبط بشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وأن هذه الشراكة سوف تبدأ بالتحريك التدريجي للتجارة مع الدعم المالي قبل الانطلاق نحو تعاون سياسي واقتصادي أكبر يتضمن التنمية الاقتصادية والتجارة والإستقرار الاجتماعي والهجرة والبيئة على أن يكون الهدف النهائي من هذه الشراكة إقامة منطقة أوروبية متوسطة تتألف من ثلاثين إلى أربعين دولة<sup>1</sup>.

كما تعرف الشراكة الأوروبية المتوسطية على أنها تجمع إقليمي يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط، وتضم هذه الشراكة دول الإتحاد الأوروبي في شمال المتوسط سواء كانت أوروبية أو آسيوية أو أفريقية، وتضم هذه الشراكة دول الإتحاد الأوروبي في شمال المتوسط سواء كانت متوسطة أو ليست متوسطة طالما أنها أعضاء في الإتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى

تركيا وإسرائيل<sup>2</sup> وتعد هذه الشراكة وكما حددها إعلان برشلونة إطارا شاملا متعدد الأطراف حيث لا

تعتبر اتفاقا تجاريا عابرا ولا توافقا سياسيا محدد بل هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل

الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون

الحقيقي بين الإتحاد الأوروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة<sup>3</sup>.

كما تعرف كذلك الشراكة الأوروبية المتوسطية بعلاقة تعاون بين الإتحاد ودول البحر المتوسط ليست

وليدة اليوم وإنما جاءت كنقطة تحول جديدة في مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية نتيجة الظروف الدولية

الجديدة التي ميزت انهيار المعسكر الشرقي وبروز و.م.أ كقوة عالمية في مختلف الميادين، وهذا ما دفع

بالإتحاد الأوروبي إلى تطوير هذه العلاقة وارتقاء بها إلى شراكة حقيقية وتعاون فعال يفتحان له المجال

<sup>1</sup> محمد مرسي، المشاركة الأوروبية مالها وما عليها وسبل تفعيلها، المنتدى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 9/8 ماي 2004، ص 560.

<sup>2</sup> جمال عمورة، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، سنة 2006، ص 14.

<sup>3</sup> نادية بلورغي، مرجع سابق، ص 92.

لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط أكثر مما يعملان على الشكل وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الطرف الآخر<sup>1</sup>.

**المطلب الثاني: التطور التاريخي للتعاون الأورو متوسطي**

إن تسهيل فهم العلاقات الأورومتوسطية الرامية إلى إقامة منطقة التبادل الحر بين الضفتين يستوجب الوقوف عند مسار تطور هذه العلاقات، وذلك بعرض أهم المراحل التاريخية التي مر بها المشروع مذ كان مجرد فكرة حتى شكله الحالي، و لأن المسار طويل يمتد حتى قبل أن تتبلور فكرة الشراكة الأورومتوسطية فلقد ارتأينا تقسيم التطور التاريخي للتعاون الأورومتوسطي إلى مرحلتين يكون الحد الفاصل بينهما إعلان برشلونة الذي يعتبر نقطة تحول كبيرة في مسار العلاقات .

**الفرع الأول: مرحلة التعاون الأورو متوسطي قبل إعلان برشلونة**

إن المنتبغ يمكنه القول أن العلاقات الأورومتوسطية قديمة قدم ضفتي المتوسط؛ و هذا راجع إلى العديد من المقومات أولها الموقع الجغرافي، غير أن الاختلاف يكمن من حيث السياسة المتبعة في التعامل بين الطرفين حيث نرى أن هناك تطورا في العلاقات بالموازاة مع التطور الذي كان يحصل على مستوى الاتحاد الأوربي قبل إعلان برشلونة حيث عرفت المرحلة توقيع عدة اتفاقيات للتعاون التي نلخصها في ثلاث أجيال هي<sup>2</sup>:

- 1 - **الستينات:** عرفت توقيع عدة اتفاقيات استهدفت ترسيخ مستوى التدفقات التجارية التي نتجت خلال الفترة الاستعمارية خاصة مع (المغرب ، تونس) بالنسبة لفرنسا، وكانت في الأغلب ذات طابع بشائي ويتعلق أساسا بالصادرات الزراعية؛
- 2 - **السبعينات:** تعتبر مرحلة تمهيدية حيث ضمت كل من دول المغرب و المشرق العربي و حتى إسرائيل استعدادا للسياسة المتوسطة الأوربية أمام الهزات النفطية (1973) كانت ذات طابع شهي عي وبالإضافة إلى الجيل الأول تأخذ بعين الاعتبار الجانب الخاص بالمنتجات الصناعية والملف الاجتماعي؛

<sup>1</sup> غراب رزيقة، سجار نادية، مرجع سابق، ص 85.

<sup>2</sup> تواتي محمد، أثر الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري دراسة حالة الصناعة الصيدلانية 1998-2008، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص 07.

3- الثمانينات: ما يسمى بالسياسة المتوسطية المتجددة (PNR) حيث حاولت بلورة مقاربة جديدة لسياسة المتوسطية وهذا بسبب جملة من العوامل نلخصها في:

أ- التطور على مستوى التكتل الأوروبي بالانتقال من السوق الموحدة إلى الاتحاد الأوروبي إضافة إلى التوسع الأفقي (اليونان 1981 وإسبانيا والبرتغال 1986)؛

ب زيادة الفجوة في مستويات التنمية بين الضفتين و هذا بدوره زاد من أسباب التنافر والقطيعة بالإضافة إلى المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية.

ويمكن تلخيص الامتيازات التي منحتها المجموعة للدول العربية وغيرها المتوسطية كما يلي:

أ- الإعفاء التام للرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية؛

ب إلغاء القيود المحكمة على السلع باستثناء المنتجات الزراعية وبعض المنتجات الأخرى؛

ت منح امتيازات لبعض المنتجات الزراعية (القائمة الايجابية) ، كما تم السماح للدول بفرض رسوم جمركية جديدة أو ضرائب ذات أثر مماثل أو قيود كمية على المنتجات الأوروبية لحماية وتنمية الصناعات المحلية؛

ث اشتملت على وضع برنامج للتعاون المالي من اجل تنمية الدول المتوسطة من خلال أربع بروتوكولات مالية، ودامت خلال الفترة (78-96).

### الفرع الثاني : مرحلة الشراكة بعد إعلان برشلونة

اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 وذلك بمشاركة 27 دولة حيث تم وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي جدي لأجل الوصول إلى منطقة تجارية حرة أورو متوسطية في غضون 2010، بإزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتجات (الزراعية، الصناعية) ورؤوس الأموال<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق بذلت جهود كبرى لإقناع الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية للمشاركة في مؤتمر متوسطي تحدد فيه الخطوات العملية للمشروع المتوسطي ويمكن القول إن المؤتمر الذي دعت إليه الدول

<sup>1</sup> تواتي محمد، مرجع سابق، ص08.

الأوربية المتوسطية والذي سمي فيما بعد بمؤتمر برشلونة كتتويج لجهود 12 سنة من المفاوضات المناقشات لذلك فالقرار القاضي بإقامة مؤتمر متوسطي جاء نتيجة لتوصيات اجتماعات وندوات سبقت المؤتمر، ويمكن ذكر بعض من الآتي<sup>1</sup>:

- 1- اجتماع المجلس الأوربي عام 1994 في (كرونو) جزيرة يونانية حيث أقر دعم السياسات المتوسطية الجديدة؛
- 2- اقتراح اللجنة الأوربية في أكتوبر 1994 بتأسيس الشراكة الأوربية المتوسطية؛
- 3- توضيح مبادئ الشراكة المدروسة في ديسمبر 1994 من قبل المفوضية وحث الدول المتوسطية في الضفة الجنوبية القبول بها؛
- 4- اجتماع المجلس الأوربي في (كان) المدينة الفرنسية وتوضيح موقف الاتحاد الأوربي تمهيدا لمؤتمر برشلونة .

كما أن فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط ترجع إلى 1983 عند اقتراح الرئيس الفرنسي ( فرانسوا ميتران) خلال زيارته للمغرب لعقد اجتماع ( 4+5)، التي أصبحت فيما بعد ( 5+5)، ثم تلتها ندوة طنجة المغربية في 1989/05/27-24 حضرتها كل الدول المغربية حتى ليبيا<sup>2</sup>.

ثم جاءت معاهدة ماستريخت لتعكس رغبة الطرف الأوربي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة ، حيث وفي جوان 92 بدأ التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوربي اتجاه المتوسط حيث أشارت قمة لشبونة للمجلس الأوربي إلى أن شرقي وجنوبي المتوسط بالإضافة إلى الشرق الأوسط هي مناطق جغرافية لها أهمية كبيرة للاتحاد الأوربي في إطار الأمن والاستقرار الجماعي.

ومع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ نوفمبر 93 كلفت قمة كورفر باليونان-المجلس الأوربي في جوان 94 كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوربية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المدى القصير و المتوسط.

<sup>1</sup> أمين عابد، الشراكة الاورومتوسطية و آثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي الجزائري ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003، ص.ص.24،30.

<sup>2</sup> تواتي محمد، مرجع سابق، ص.09.

وبناء عليه عقد مؤتمر كان بفرنسا يومي 26 و 27 يونيو 95 لمناقشة إمكانية التطوير الفعلي للسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي. الذي تضمن البيان الختامي الصادر عنه تأييد عقد المؤتمر الأوروبي - المتوسطي في برشلونة نوفمبر 95.

واستنادا إلى هذا الموقف الأوروبي تم إعداد مشروع الإعلان الرسمي لمؤتمر برشلونة 95 الذي أصبح أساسا للتفاوض بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية بهدف إنشاء متدرج لمنطقة تجارة حرة ومنطقة سلام آمن واستقرار أوروبية متوسطية وجاء مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 ليضع أسس جديدة للعلاقات الأوروبية المتوسطية<sup>1</sup>.

وما يجب الإشارة إليه هنا انه حدث بين هاتين المرحلتين نوع من الانقطاع في الحوار أحيانا ليستأنف أحيانا أخرى بسبب الصراع العربي الإسرائيلي والتي كانت ولا تزال القضية الأساسية في جدول أعمال الحوار العربي، وكذا توقف في سنة 1992 لطلب الجانب الأوروبي استبعاد العراق و ليبيا في الحوار وفي اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي سنة 1994 في اليونان والذي دعا فيه اللجنة الأوروبية بتقديم ورقة عمل تبين فيه المبادئ الأساسية لصناعة سياسة أوروبية متوسطية وقد تم إقرارها في ألمانيا خلال القمة الأوروبية في نفس السنة والتي وجهت أسسا عامة لسياسة أوروبية متوسطية ثم صياغتها لاحقا في وثيقة مؤتمر برشلونة<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: أبعاد و أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية:

لقد اهتم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا للعلاقات الأوروبية-المتوسطية في الستينات والسبعينات التي كانت تمتد أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة، حيث تم اتفاق الدول المشاركة على تحديد إطار للشراكة الأوروبية متوسطية وفق أبعاد و أهداف سنتطرق لها في ما يلي:

### الفرع الأول: أبعاد اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية

<sup>1</sup> أمين عابد، مرجع سابق، ص30.

<sup>2</sup> عابد شريط، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأوروبية-متوسطية - حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003، ص98.

بمناسبة انعقاد ندوة برشلونة(نوفمبر 1995) تمت صياغة إعلان مكمّل ببرنامج عمل يجسد روح الندوة، القائم أساسا على فكرة الأمن والتعاون في حوض المتوسط.إذن الأمر يتعلق بإطار متعدد الأطراف، يجمع بشكل واسع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بهدف إنشاء فضاء أورو متوسطي متعدد الأبعاد:

### أولا : البعد السياسي والأمني

لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي، تتضمن تبادل المعلومات الأمنية، والتعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك، وتشترط الوثيقة على موقعها الالتزام بالتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية دولة القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية، وهذا لتحقيق هدفين أساسيين :

-إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن : انطلاقا من مبدأ السلم، فإن استقرار أمن حوض المتوسط هو غاية مشتركة، وضع لها إعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل والمنظم كآلية لتحقيقها، والتزم الجميع في إطار إعلان المبادئ باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليمي، مع الاعتراف في هذا الإطار بحق"كل طرف في اختيار وتطوير بكل حرية نظامه السياسي والسوسيوثقافي والاقتصادي والقانوني"، هذه العبارة الأخيرة التي أدخلت في الإعلان بعد طلب دول جنوب حوض المتوسط، تعكس مخاوف هذه الأخيرة ومحاولة للدفاع عن السيادة.

-ترقية الأمن الإقليمي: تم وضع مجموعة من الإجراءات في ميدان ترقية الأمن الإقليمي مكملة للآليات التي جاء بها إعلان برشلونة، والهدف هو منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وجعل منطقة الشرق الأوسط ومال أفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبناء نظام أمني إقليمي يقوم على مفهوم الأمن الشامل.<sup>1</sup>

### ثانيا : البعد الاقتصادي والمالي

تتركز الشراكة الاقتصادية والمالية على ما يلي :

#### 1- إقامة منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي :

<sup>1</sup> أمين عابد، مرجع سابق، ص.ص30-31.



لقد اتفق الشركاء المتوسطيون والاتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة على إنشاء منطقة التبادل الحر سنة 2010 تضمن حرية تنقل المواد المصنعة وفقا للقواعد المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة .

و تنص اتفاقيات الشراكة المبرمجة ما بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي على منح كل شريك مهلة 12 سنة للدخول في منطقة التبادل الحر وهذا ابتداء من اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية حيز التنفيذ، ولعل أهم ما يميز منطقة التبادل الحر هذه أنها تضمنت فقط حرية انتقال المنتجات المصنعة كمرحلة أولى على أن تتم حرية انتقال المنتجات الزراعية بشكل تدريجي نظرا لصعوبة الملف والذي كان في العديد من المرات مصدر مشاكل ما بين الدول المتوسطية كما هو الحال بالنسبة لكل من المغرب واسبانيا . إن الانضمام لهذه المنطقة سوف ينتج عنه بصفة عامة ما يلي :

- 1- تطبيق سياسة تجارية مفتوحة وحررة من قبل كل الأعضاء في المنطقة .
  - 2- إلغاء الحقوق الجمركية والحواجز على التجارة الخارجية .
  - 3- منع التمييز والتفرقة ما بين الدول فيما يخص المبادلات التجارية.
  - 4- تطابق السلع والخدمات التي يتم مبادلتها مع المعايير الدولية في ما يخص الجودة والنوعية واحترام القواعد الصحية وكذلك قواعد الحماية البيئية ( وفق اتفاقية كيوتو حول حماية البيئة )<sup>1</sup>
- 2- التعاون الاقتصادي والمالي :

يتشكل هذا التعاون أساسا في تدعيم ومساعدة الدول المتوسطية على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتنمية القطاع الخاص وبالخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لشركائه المتوسطيين في إطار برنامج ميذا وكذا القروض والمساعدة المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار ، قصد المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للخفيف من الآثار الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي لهذه البلدان في إطار انضمامها إلى منطقة التبادل الحر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006، ص 253

<sup>2</sup> أمين عابد، مرجع سابق، ص 48

### ثالثا: البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني

تعترف الوثيقة بالتقاليد الثقافية والحضارية للضفتين، وترى أن الحوار بين هذه الثقافات والتبادلات الإنسانية هي مكونات أساسية للتقارب والتفاهم بين الشعوب.

ضمن هذا السياق تقترح الوثيقة إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية تقوم أساسا على :

\* الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات والأديان شرط أساسي للتقارب بين شعوب المنطقة.

\* تطوير الموارد البشرية بواسطة التعاون وتبادل الخبرات في مجال التربية والتكوين.

\* اشتراك المجتمع المدني في مسار التنمية والتفاهم بين الشعوب.

وضمن البعد الاجتماعي دائما تطرح الوثيقة المشكل الديموغرافي في شكله الحالي يطرح تحدي، يجب مواجهته عن طريق سياسات تضمن تسريع الانطلاق الاقتصادي، كما تطالب الوثيقة بضرورة تدعيم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا العنصرية.

ومن أجل تحقيق الأبعاد الثلاثة، تم الاتفاق على خلق إطار متعدد الأطراف دائم يكون مكملا للعلاقات الثنائية، يتضمن هذا الإطار اجتماعا لوزراء الخارجية من أجل تقييم الوضع وتقييم مسار برشلونة.

### الفرع الثاني: أهداف الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية

يسعى كل من الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية من وراء هذه الشراكة إلى تحقيق أهداف كل حسب رغبته وطموحاته المستقبلية .

### أولا : أهداف الاتحاد الأوروبي

يمكن تلخيص أهم أهداف الاتحاد الأوروبي من وراء شراكته مع الدول المتوسطية في النقاط التالية :<sup>1</sup>

<sup>1</sup> فيروز سلطاني ، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية ( دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 152 .

1. العمل على تحقيق الاستقرار والأمن في دول منطقة المتوسط ، حيث تعاني بعض الدول من عدة مشاكل أمنية ( الإرهاب، العنف السياسي ،الصراع في الشرق الأوسط...إلخ)، وهذا عن طريق توفير عوامل الاستقرار فيها من خلال العمل على إحداث نمو متواصل، ورفع مستويات المعيشة فيها، من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي والتعاون المالي ، علاوة على دعم وتشجيع الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ، فاستقرار الوضع الأمني وكذا الأوضاع الاقتصادية في الدول الشريكة من شأنه تحقيق :

- ضمان أمن أوروبا ومواجهة أخطار الحركات الأصولية والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة ومواجهة خطر انتشار الأسلحة خصوصا الغير التقليدية
- التقليل من موجة الهجرة السرية خصوصا نحو دول جنوب أوروبا (فرنسا ، ايطاليا ،اسبانيا، اليونان...) لما لها من آثار سلبية، والتي تتزايد من يوما إلى آخر إذا بقيت الأوضاع في دول الضفة الجنوبية على حالها، فحاليا يدخل إلى أوروبا يوميا ما بين 1 إلى 12 مهاجرا سريا من الدول الشريكة .

2. إقامة منطقة إستراتيجية(سياسية واقتصادية) أوروبية متوسطة من أجل منافسة المنطقتين الإستراتيجيتين الكبيرتين في العالم ، الأمريكية بزعامة الولايات المتحدة والآسيوية بزعامة اليابان ، وهو ما يمكن الاتحاد الأوروبي من ضرب عصفورين بحجر واحد: من جهة تقوية موقعه في الساحة الدولية ، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمن حصة أور وبل في الاقتصاد العالمي ، من خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط والتي تنافسه فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بدورها إلى الاستحواذ عليها نظرا لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، فمنطقة الضفة الجنوبية للمتوسط مثلا (دول المغرب العربي) تم تصنيفها من قبل كتابة الدولة الأمريكية للخارجية في جوان سنة 2000 ضمن الأسواق العالمية الاثنى والعشرين الكبيرة والواعدة في المستقبل .

3. كما أن أهداف أخرى، كضمان مصادر دائمة للطاقة بالنفط والغاز خصوصا وأن بعض الشركاء يعدون دول غنية بالنفط كما هو الحال بالنسبة للجزائر، فالاتحاد الأوروبي باعتباره كقوة اقتصادية عالمية كبيرة يعد من كبار المستهلكين للطاقة حيث استورد مثلا في سنة 1999 حوالي 75 % من احتياجاته من النفط

والتي تقدر ب 10,5 مليون برميل يوميا مع العلم أن دول شمال أفريقيا تلبية حوالي 19% من هذه الاحتياجات<sup>1</sup>.

أما فيما يخص الغاز الطبيعي الذي يزداد الطلب الأوروبي عليه بنسبة 3% سنويا ، والذي يمثل 20% من مصادر الطاقة في أوروبا ، والتي من المنتظر أن ترتفع إلى 25 % في سنة 2010 فهو يستورد حاليا 40 % من احتياجاته ، والتي يتوقع أن تصل إلى 70 % خلال العشرين سنة القادمة ، حيث يعد الزبون الأول للدول المتوسطية المنتجة لهذه الثروة كالجزائر التي لبت رفقة النرويج أكثر من نصف حاجيته من الغاز الطبيعي سنة 1999، حيث صدرت حوالي 52 مليار متر مكعب من أصل 74 مليار متر مكعب المنتجة خلال نفس السنة ، مع الإشارة إلى أن هناك عدة عوامل تساعد على زيادة الصادرات الطاقوية المتوسطية خصوصا الجزائرية منها إلى أوروبا ، ولعل أهمها القرب الجغرافي، وجود هياكل قاعدية مساعدة في عملية النقل مثل الأنبوبين الناقلين الأول من الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس والبحر المتوسط، والثاني من الجزائر إلى أسبانيا عبر المغرب ومضيق جبل طارق على مسافة 1370 كم ، علاوة على الاحتياطات الكبيرة التي تتمتع بها الدول الشريكة.

### ثاني: أهداف الدول المتوسطية

تسعى دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط من وراء شراكتها مع الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة فيما يلي :<sup>2</sup>

1. فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

<sup>1</sup> فيروز سلطاني، مرجع سابق، ص153.

<sup>2</sup> فيروز سلطاني، مرجع سابق، ص154.

2. الحصول على المعونات المالية والقروض الإنمائية قصد تمويل مختلف المشاريع، علاوة على جذب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات.
3. تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية.
4. التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقات السياسية .

### المبحث الثالث : الإطار العام للشراكة الأوروبية الجزائرية

في ظل ظاهرة المنافسة العالمية و اقتصاد السوق و توسع الاستثمارات تلجا الدول لاستراتيجيات التعاون فيما بينها، وقد سعى الاتحاد الأوروبي قبل سنوات لاتفاقية الشراكة مع دول حوض المتوسط بالنظر إلى أهميتها الإستراتيجية و مواردها الطبيعية المهمة و البعد الحضاري و الذي تتمتع به . والجزائر كغيرها من الدول المتوسطية وقعت على هذا الاتفاق.

#### المطلب الأول: المسار التاريخي للشراكة الأوروبية الجزائرية.

لقد وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات تعاون مع ثلاثة دول من شمال إفريقيا عام 1976 و هي الجزائر و المغرب و تونس، و مع أربع دول من المشرق العربي هي : مصر لبنان ، سوريا و الأردن . شملت الاتفاقيات منح الأفضلية التجارية و المساعدات المباشرة لتلك الدول حسب البروتوكولات المالية المرفقة بالاتفاقيات الموقعة معها ، غطت هذه الاتفاقيات فترة خمس سنوات وفرت دعما ماليا للتممية الاقتصادية للشركاء<sup>1</sup>.

بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، فعرفت المفاوضات نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة ( 12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي . ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي<sup>2</sup>:

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.
- الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

<sup>1</sup> تشام فاروق، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسین مناخ الاستثمار -دراسة حالة الجزائر- ، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، يومي 9/8 ماي 2004، ص79.

<sup>2</sup> عمورة جمال، مرجع سابق ، ص387

- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق توارىخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.
- المطالبة بالتحريك التدريجي.

وتم استئناف المفاوضات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي يوم 2001/12/05 و التي تم التوقيع بعد نهايتها على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 2001/12/19 ببروكسل بعد اختتام الجولة 17 من المفاوضات بين الطرفين ليتم الوصول إلى الإتفاق النهائي في منتصف سنة 2002 ليدخل حيز التطبيق في 1 سبتمبر 2005.

ولقد وضع الإتحاد الأوروبي في هذا الإطار أدت مالية جديدة، الهدف منها تأهيل الاقتصاديات المتوسطية غير الأوروبية والتأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ مطالبات الشراكة وهذه الأداة هي برنامج<sup>1</sup> MEDA 1 و MEDA 2

#### المطلب الثاني: مضمون اتفاقية الجزائرية- الأوروبية

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية و فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية. احتوى الاتفاق الجزائري-الأوروبي على ثمانية (8) محاور تمثلت في الجوانب الآتية<sup>2</sup>:

- أ. الجانب الأول : يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن للمنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 3، 4، 5، من الاتفاقية)
- ب. الجانب الثاني : يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري) وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (ZLE)، وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 06)، اما فيما يتعلق بمجال تبادل

<sup>1</sup> غراب رزيقة، سجاد نادية، مرجع سابق، ص 88.

<sup>2</sup> بن سمينة عزيزة، الشراكة الأوروبية الجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 09، 2011، ص 152.

المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين

- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات

- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين

**ج. الجانب الثالث :** يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات ( Droit d'établissement et prestation de service)، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...إلخ).

**د. الجانب الرابع :** يتعلق بالدفع رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الإلتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به ( المواد 38-39)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لإختلالات في ميزان مدفوعاته، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها<sup>1</sup>.

**هـ. الجانب الخامس :** يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به المادة (48) من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع

<sup>1</sup> بن سميحة عزيزة، مرجع سابق، ص 153.



مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية، وقد تم التركيز في المواد (50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي :

- من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي (لاسيما التعاون المغربي البيني)؛ -  
تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنية التحتية).
- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث؛ - التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين.
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، استعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين - دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية - الغذائية.
- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي.
- التعاون من أجل مقارنة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية والرقابة المالية.
- دعم إعادة هيكلة قطاع النقل وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة. والمناجم، السياحة والحرف، التعاون في مجال الإحصاء، كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

**الجانب السادس:** يتعلق هذا الجانب بالتعاون الاجتماعي والثقافي، حيث يتضمن هذه المحاور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الاتحاد والجزائر، و قد ركزت الاتفاقية في هذا المجال على تحسين شروط العمل للجزائريين العاملين بصفة قانونية في دول الاتحاد و عدم التمييز بينهم و بين رعاياهم فيما يخص : ظروف العمل، الأجور، الضمان الاجتماعي، أنظمة التأمين، كما تمنح الجزائر لرعايا الدول الأعضاء العاملين على إقليمها ولأفراد نظاما مماثلا كما تنص الاتفاقية على ضرورة قيام الحوار والتعاون بين الطرفين في المجال الاجتماعي و الثقافي فيما يخص :

ظروف العمال، الهجرة غير الشرعية، تحسين ظروف المعيشة، توفير مناصب الشغل، تحسين قطاع الصحة والسكن ونظام الحماية الاجتماعية وترقية تبادل المعلومات والتبادل الثقافي والإسهام في تحسين المنظمة التربوية و التكوين<sup>1</sup>.

و. الجانب السابع: يتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على ما يلي<sup>2</sup>:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل
- الأخذ بعين الاعتبار للآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

ز. الجانب الثامن: يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (J.A.I) وذلك بـ \_\_\_\_\_ :

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.
- التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.
- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.

المطلب الثالث: أهمية و دوافع الشراكة الأورو جزائرية

الفرع الأول : أهمية الشراكة الأورو جزائرية

يتمتع الإتحاد الأوربي بسوق واسعة و إنتاج وفير و ذو جودة عالية و قدرة تنافسية كبيرة إضافة أنها تطبق سياسة زراعية مشتركة و تتمتع بحماية كبيرة، أما الجزائر فبلد متخلف يعتمد على إنتاج وتصدير منتج و حيد ألا و هو المحروقات، كما انه يتخبط في مشاكل اقتصادية و هيكلية كبيرة و ذو تباعيه للإتحاد الأوربي بحوالي 56% من تجارته الخارجية بينما لا تشكل هذه التجارة إلا ما نسبته 05% من تجارة الإتحاد الأوربي<sup>3</sup> ، وعدم التكافؤ هذا بين الطرفين يؤكد على اختلاف أهمية الاتفاق بالنسبة لكل طرف، حيث تسعى

<sup>1</sup> مفتاح صالح، بن سميحة دلال، اتفاق الشراكة الأورو- جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية،، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 59.

<sup>2</sup> بن سميحة عزيزة، مرجع سابق، ص 154.

<sup>3</sup> تواتي محمد، مرجع سابق، ص 43.

الجزائر و كما رأينا إلى جملة من الأهداف من خلال الاتفاق و بذلك فان هذا الأخير يعتبر ذو أهمية من خلال النقاط التالية<sup>1</sup>:

- 1 إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة و قطع الغيار المستوردة و هذا ما سيعمل على تحسين نتائج المؤسسات و يجعلها في وضع أفضل اتجاه التزاماتها الضريبية، كما انه في ذات الوقت يخفف الضغط على المستهلك و يزيد من قدرته الشرائية.
- 2 إن اتساع السوق الخارجي و تنفيذ سياسات الإصلاح و التكيف على المستويين الجزئي والكلبي سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار المحلي و الأجنبي و الذي من شأنه زيادة الدخل و التخفيف من وطأة البطالة.
- 3 وصول المنتجات إلى الأسواق العالمية نتيجة التحكم في تقنيات التسويق الدولي و تأهيل الموارد البشرية و الاستفادة من التحول التكنولوجي بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيا و زيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية.
- 4 سيؤدي تحرير التجارة ضمن هذه الاتفاقية إلى زيادة كل من الصادرات و الواردات و تتوقف المحصلة النهائية على مدى قدرة السياسة الاقتصادية على تأهيل الاقتصاد حتى يتم التحرير النهائي للتجارة مما يزيد من فرص الاستفادة للصناعات القادرة على التصدير<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني : دوافع الشراكة الأورو جزائريّة

إن الشراكة الأورو جزائرية لم تكن وليدة الصدفة و هذا بدليل مجموعة الحوارات و المفاوضات التي سبقتها بين طرفيها، و لذلك كانت هناك دوافع لكل جانب تمحورت من خلالها المفاوضات نلخصها في<sup>3</sup>:

- بالنسبة للجزائر فان المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها حيث و منذ انهيار أسعار النفط في سنة 1986 واجهت الجزائر أوضاعا صعبة تجلت ملامحها في الاختلالات المالية و زيادة حدة التبعية

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجزائرية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 06.

<sup>2</sup> سوامس رضوان، بوقفلول الهادي، الأبعاد الاقتصادية لتجربة الشراكة العربية الأوروبية في ظل النظام العالمي الجديد، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 08-09 ماي 2004، ص 100.

<sup>3</sup> تواتي محمد، مرجع سابق، ص 42.

والارتفاع الكبير في نسبة البطالة والتدني في مستوى الإنتاج والتراجع الملحوظ في احتياجات الصرف وزيادة الكتلة النقدية وارتفاع مؤشر خدمة المديونية التي وصلت 83%، وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة، وكذا ضعف الاستثمار المحلي و نفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين الصناعية و الزراعية و الخدماتية، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛

- بالنسبة للطرف الأوروبي فوجود رغبة فرنسية جامحة للإبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا كبيرا ليس فقط في الجزائر و إنما أيضا في المغرب العربي و إفريقيا، وهذا كونها مستعمرة فرنسية سابقة من جهة و قربها الجغرافي لأوروبا من جهة أخرى و وجود لوبي في الجزائر يسعى جاهدا لإبقاء العلاقات متميزة بين الجزائر و فرنسا التي من ورائها أوروبا كلها.

كما أن المصالح الاقتصادية المتبادلة و المشتركة بين الطرفين لعبت دورا هاما في إقامة تعاون وثيق و في جميع الميادين بين الطرفين و هذا ما عبرت عنه ديباجة الاتفاق و أرجعته إلى<sup>1</sup>:

- 1 - الروابط التاريخية و القيم المشتركة و الرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية و تبادل المصالح و الامتيازات؛
- 2 - إقامة شراكة تركز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية و يشجع الاستثمار في الجزائر بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية و يعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها؛
- 3 - الرغبة في إقامة تعاون و حوار منظم في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العلمية و التكنولوجية و البيئية.... الخ؛
- 4 - تقريب مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بين الطرفين؛
- 5 - جعل جو من التفاهم و التسامح بين الثقافات و الحضارات و تقريب الطرفين من بعضهما في شتى المجالات؛

<sup>1</sup> عديسة شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 74.

6 - إقامة إطار مناسب للحوار السياسي و الأمني بما يعمق التوافق السياسي حول المسائل الثنائية ذات المصلحة المشتركة.

7 - يعتبر التعاون من أجل الأمن و تبادل المعلومات دافع قوي بالنسبة للجزائر.

### خلاصة الفصل :

سعى الاتحاد الأوروبي لتنظيم علاقاته وتطويرها مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط تجسدت في فكرة إنشاء الشراكة الأورو متوسطية، والتي تأسست اثر انعقاد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، وفي هذا المؤتمر تم تحديد أسس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في المجال السياسي والأمني، المجال الثقافي والاجتماعي، المجال الاقتصادي والمالي، وفي هذا الإطار ساءة الجزائر إلى إقامة علاقات تعاون وشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل إيجاد حلول للأزمات المالية والاقتصادية وبهدف جذب أكبر قدر من الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبتاريخ 22 أبريل 2002 وقعت الجزائر على إتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي بمدينة فالنسيا وتضمن هذا الاتفاق العديد من مجالات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 01 سبتمبر 2005.

# الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول

رأس المال الأجنبي

### تمهيد:

تعد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إحدى الفروع المهمة في الاقتصاد الدولي، والعنصر الحاسم في العلاقات الشراكة الاقتصادية بين الدول. وهي تشكل حلقة وصل تربط أركان الاقتصاد العالمي، فضلا عن كونها تمثل قوة رئيسية في عملية تكامل الاقتصاد على الصعيد العالمي، ونظرا للأهمية البالغة لها محليا ودوليا فسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية حركة رأس المال الأجنبي (رؤوس الأموال الدولية)

المبحث الثاني : عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: عموميات حول الاستثمار الأجنبي غير المباشر

### المبحث الأول: ماهية حركة رأس المال الأجنبي (رؤوس الأموال الدولية)

أثرت الزيادات في حركة رؤوس الأموال الأجنبية اهتمام الكثير من الباحثين والاقتصاديين، بسبب انعكاساتها وأثرها على القطاعات المالية والاقتصادية المحلية، ولأهميتها في برامج التنمية الاقتصادية، لدى معظم الدول النامية، خاصة تلك التي تتسم ببيئة اقتصادية قادرة على جذب التدفقات المالية الدولية من الخارج، لذا سنعاول في هذا المبحث إعطاء سرت شاملة عن ماهية حركة رؤوس الأموال الأجنبية، أشكالها، منافعها، و أهم المخاطر المحتمل عنها.

#### المطلب الأول: مفهوم وأهمية حركة رؤوس الأموال الدولية

##### الفرع الأول: مفهوم حركة رأس المال

هناك تعريفات مختلفة لحركة رؤوس الأموال الدولية منها:

يعرف البنك الدولي حركة رؤوس الأموال الدولية على أنها: " صافي التدفقات من القروض التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة مطروحاً منها التسديدات ، بالإضافة إلى المساعدات الرسمية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في محافظ الأسهم".<sup>1</sup>

تعرف على أنها: " انتقال للحقوق والديون فيما بين الدول وكذلك تم تعريفها بانها القوة الشرائية النقدية التي تنتقل بين الدول دون أن تخصص لشراء سلع إستهلاكية".

وتعرف أيضا: " على أنها تدفق للموارد الاقتصادية للغير، بهدف استخدامها خارج الدولة صاحبة المواد الاقتصادية ويشمل ذلك المساعدات والقروض و الإستثمار الأجنبي المباشر".<sup>2</sup>

ويمكن القول بأن حركة رؤوس الأموال تتمثل في انتقال الأموال من بلد إلى بلد آخر، وذلك بالدخول والخروج من دولة إلى دولة أخرى في شكل رؤوس الأموال غير ناجمة عن حصيله صادرات أو تسديد واردات سلعية أو خدمية، فقد تكون في شكل استثمارات أجنبية بشقيها مباشرة أو

<sup>1</sup> احمد طلفاح، التدفقات المالية العالمية وأشكالها، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2004، ص3.

<sup>2</sup> بو عبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص116.



غير مباشرة، كذلك في شكل معونات أو قروض أجنبية، وتظهر أيضا نتيجة خروج أو دخول اليد العاملة الأجنبية للدولة. وتأثر حركة رؤوس الأموال على ميزان المدفوعات بصفة مباشرة. وتكمن أهمية حركة رؤوس الأموال في انتقال الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها.

### الفرع الثاني: أهمية حركة رؤوس الأموال

تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدول المقرضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي:

أولاً: أهمية تدفقات رؤوس الأموال الدولية بالنسبة للدول المقرضة (المتلقية): تستهدف الدولة

المتلقية لرأس المال في الغالب:<sup>1</sup>

- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- مواجهة العجز في ميزان المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.

وتظهر أهميته أيضا من خلال التالي:

- توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء على البطالة؛
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن أو العمل).

كما يمكن للدولة أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين، فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على

<sup>1</sup> رمضاني لعلا، تدفقات رؤوس الأموال الدولية وأثرها على النمو والتنمية في الدول النامية -دراسة تجريبية كوريا الجنوبية وماليزيا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشوره)، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر -3-، 2010-2011، ص 61.

القروض أو المنح الخارجية يصبح أمرا لا مفر منه لأنه عندما تكون الواردات أكبر من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى وجود فجوة في موارد الصرف الأجنبي، ولابد من سد هذه الفجوة بأحد الأسلوبين:<sup>1</sup>

1. عن طرق السحب من الاحتياطات الخارجية المملوكة للدول؛

2. الاقتراض الخارجي.

وعادة ما يتم اللجوء إلى الأسلوب الثاني إذا كان مستوى الاحتياطات الخارجية لا يسمح

بالمزيد من السحب منه.

كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لأن الاستثمارات المباشرة توفر تكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية رفيعة المستوى بالإضافة إلى تفاعل المشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الأسواق الدولية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع القابلة للتصدير، كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج.<sup>2</sup>

ثانيا: أهمية تدفقات رؤوس الأموال الدولية بالنسبة للدول المقرضة: فمن وجهة نظر الجهات

المانحة فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف.

فيؤكد كل من جريفن واينوس (Griffin & Enos) على دور العوامل السياسية في تحديد الدولة

المتلقية من ناحية وفي تحديد حجم تدفقات الرأسمالية المتدفقة إليها من ناحية أخرى، وتحاول الدول التي تمنح قروض رسمية لدول أخرى أن تحقق أهداف عديدة كتصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها وتشغيل جانب كبير من شركاتها في أعمال النقل والوساطة والتأمين والمقاولات وبيوت الخبرة المختلفة بها.

كما أن القروض الرسمية الثنائية ترتبط بضرورة إنفاقها في أسواق الدول المانحة (باستثناء

حالات قليلة جدا يتم فيها فتح قروض نقدية ولأهداف خاصة)، كما أن الحصول على قرض معين من دولة أخرى لا يعني إعطاء الدولة المقترضة الحق في استخدامها كاملة والشراء من أي سوق من

<sup>1</sup> مفتاح صالح، مطبوعة في المالية الدولية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، 2005\_2006، ص 3 .

<sup>2</sup> مفتاح صالح، مرجع سابق، ص3.

الأسواق الدولية وفقا لأجود أنواع السلع وأرخص الأسعار،<sup>1</sup> ولكن الدول المانحة تريد تحقيق عديدة أهداف منها:<sup>2</sup>

- تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم؛
- تحمل الدولة المانحة للقرض المشاريع الممولة بالقرض تكاليف النقل والتأمين لدى شركات تابعة للدولة المانحة بالإضافة إلى تكاليف الخبراء والمشرفين؛
- حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل للقطاع الزراعي (الذي ينتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بأضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات).<sup>3</sup>
- أما التمويل الدولي متعدد الأطراف: وهو رأس المال الذي يتدفق من المؤسسات الدولية والإقليمية، فهو يخضع في تحركه للتغيرات السياسية من جانب الدول المسيطرة على إدارة هذه المؤسسات الدولية.<sup>4</sup>
- **ثالثا: أهمية تدفقات رؤوس الأموال على المستوى العالمي:** <sup>5</sup> إن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات، وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فليقل انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك.
- والملاحظة الجديرة بالذكر هي أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي، ولم يعد هناك ارتباط بين التدفقات المالية والتدفقات العينية، وتعرف هذه الظاهرة على المستوى الدولي بظاهرة الاقتصاد الرمزي، وأن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة

<sup>1</sup> رمضاني لعلا، مرجع سابق، ص 62.

<sup>2</sup> مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 5.

<sup>3</sup> رمضاني لعلا، مرجع سابق، ص 62.

<sup>4</sup> مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 5.

<sup>5</sup> رمضاني لعلا، مرجع سابق، ص 63.

الأمريكية (USA) هي وحدها المستفيدة من ظهور ونمو الاقتصاد الرمزي، ويعود ذلك لامتلاكها للأدوات القادرة على توجيه عمليات التحرك لهذه الأموال كاستخدام السياسة النقدية لجذب رؤوس الأموال وسياسة الصرف الأجنبي بهدف إحداث تخفيض في القيمة الحقيقية لديونها الخارجية المقومة بالدولار الأمريكي.

▪ وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسات منذ أصيب ميزانها التجاري بعجز سنة 1972 وحتى الآن.

### المطلب الثاني: أشكال رأس المال الأجنبي (حركة رؤوس الأموال الأجنبية)

سنتطرق في هذا المطلب لمفاهيم عامة حول القروض الأجنبية والمعونات الأجنبية أما في ما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فقد خصصنا لهم المبحثين الثاني والثالث وذلك للأهمية التي يتسمان بها في موضوعنا و كبر حجم المعلومات التي لا يمكن تغطيتها في مطلب واحد.

تتخذ حركة رؤوس الأموال الأجنبية عدة أشكال من بينها التالي:

- القروض الأجنبية؛
- المعونات الأجنبية؛
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (الاستثمار الأجنبي غير المباشر)

### الفرع الأول : القروض الأجنبية

شكلت القروض لعقود متعددة وما تزال شكلا مهما ورئيسيا من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و إن اختلفت الأهمية النسبية لهذا النوع في الآونة الأخيرة لصالح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وهذا ما سنبينه من خلال التوزيع النوعي لهذه التدفقات التي تمثل القروض التي تمنحها المحافل الدولية إلى الدول المحتاجة إلى تمويل بناء على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها وبدفع فائدة عليها وفق شروط معينة.

ويمكن التمييز من نوعين من القروض وهما:

أولاً - القروض العامة<sup>1</sup> : وهي تلك القروض التي تمنحها الحكومات الأجنبية على أساس تجارية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت الجهة التي تتلقى القرض، حكومة أو أي جهة خاصة وتتميز هذه القروض بمايلي :

- يقدم القرض العام بشكل مبلغ من العملة القبيلة للتحويل
- تشترط الدولة المقرضة على الدولة المقترضة ضرورة إنفاق القرض في الحصول على إحتياجات التنمية الاقتصادية من أسواق الدول المضيفة.

ثانياً - القروض الخاصة: وهي القروض الممنوحة من جهات خاصة (أفراد ومؤسسات خاصة) إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة و يأخذ هذا النوع من التحركات الدولية لرؤوس الأموال الأشكال الفرعية التالية<sup>2</sup>:

### 1. تسهيلات موردين:

ويطلق عليها أحيانا قروض التصدير، وهي عبارة عن ائتمان مضمون من حكومات الدول المقترضة، تمنحه الشركات المنتجة والمصدرة في دولة ما للمستوردين في دولة أخرى وتستخدم حصيلة هذا القرض في شراء سلع وخدمات من الشركات المانحة للائتمان، وعادة ما يتم عقد هذه القروض على أساس فترات زمنية تتراوح بين 360 يوماً إلى 10 سنوات، وبأسعار فائدة تعتمد في تحديدها على أسعار الفائدة السائدة في سوق الاقتراض الدولي طويل الأجل.

ويوجد بصفة عامة نوعان من قروض التصدير:

- ✓ الأول : عبارة عن ائتمان يقدمه المصدر إلى المستورد مباشرة.
- ✓ الثاني: تمنحه غالباً مؤسسة مالية في بلد المصدر للمشتري ويطلق عليه ائتمان المشتري (Buyercredit).

### 2. قروض البنوك التجارية:

وهي تسهيلات مصرفية توفرها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في

<sup>1</sup> أبو عبد الله علي، مرجع سابق، ص 117.

<sup>2</sup> مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 36.

حصول الأقطار النامية المدينة من النقد الأجنبي، و تتسم بقصر آجالها، و تحدد أسعار الفائدة كما هي سائدة في البلد المانح، و هي مرتفعة في الغالب لأنها تعتمد على حركة أسعار الفائدة في الأسواق الدولية ذات الإقراض قصير الأجل.<sup>1</sup>

### 3. الاكتتاب في السندات التي تصدرها الدولة في مشروعاتها :

يمكن للدولة أن تحصل على رأس المال الأجنبي عن طريق قيام الدولة التي ترغب بالاقتراض بطرح سندات ذات قيمة معينة وبسعر فائدة معين وتستهلك بعد حلول أجل معين لكي يكتتب فيها المستثمرون الأفراد أو الهيئات الخاصة في هذه الدول الخارجية.

#### الفرع الثاني: المعونات الأجنبية

تتجه غالبية الآراء إلى اعتبار المساعدات الأجنبية على أنها كافة التحويلات الدولية التي تتم وفقا لشروط وقواعد ميسرة بعيدا عن القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة، و يمكن أن تأخذ المساعدات الخارجية شكلين رئيسيين هما:

**الشكل الأول:** يتمثل بالمنح (الهبات) وتعرف على أنها التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول لغيرها سواءا لاعتبارات اقتصادية أو إنسانية، وهي تحويلات لا ترد، وتجدر الإشارة إلى أن المساعدات العسكرية لا تدخل في هذا المفهوم لأنها تختلف في أهدافا المباشرة عن المعونات الاقتصادية.<sup>2</sup>

**أما الشكل الثاني:** يتمثل في المعونة التي يمتزج فيها عنصر الهبة مع القرض، فتشكل نوعا من القروض السهلة من خلال انخفاض سعر الفائدة، طول فترة السداد، فترة سماح، مع إمكانية تسديد القرض بعملة البلد أو بالسلع التي تنتجها المشاريع الممولة بواسطة تلك القروض. و تعتبر المعونات من الدول المتقدمة و من دول النفط و التي يطلق عليها اسم مساعدات التنمية الرسمية (ODA) من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، و يرجع ذلك إلى عدم ملائمة قروض البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية و عدم كفاية معونات هيئة المعونات الدولية.

<sup>1</sup> توفيق بن الشيخ، التمويل الخارجي في ظل اصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2004، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص نقود و مالية، جامعة قلمة، 2006، ص18.

<sup>2</sup> بو عبد الله علي، مرجع سابق، ص ص117، 119.

و تطلب الدول النامية هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتلخص باستخدام الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية أو لأغراض إنسانية لتخفيف أثار الفقر الأمراض.. و غالبا ما تكون هذه المساعدات أداة في يد الدول المتقدمة تساعدها على خدمة مصالحها دون الاهتمام بوضعية و لا ظروف الدول النامية و لا متطلباتها التنموية، و من ثم فهي تتسم بعدم العدالة في توزيعها بين الدول المحتاجة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: المنافع والمخاطر المرتبطة بالتدفقات المالية الدولية

نظريا تعود التدفقات المالية بالمنافع والفائدة على الدول التي تشارك مباشرة في هذه المعاملات وعلى الاقتصاد العالمي ككل، وذلك بتوجيه المدخرات الدولية إلى المشروعات ذات الإنتاجية المرتفعة، إضافة إلى مساهمتها في تمويل الموازنات العامة، إلى المنفعة ودرجة الاستفادة، تختلف حسب القدرات المالية، والبشرية لكل دولة، كما أن هذه التدفقات ينتج عنها مخاطر، وهو ما سنحاول إبرازه في هذا المطلب من خلال التطرق للمنافع والمخاطر المتعلقة بالتدفقات المالية الدولية.

#### أولاً: المنافع المحتملة جراء التدفقات المالية الدولية

1. تمهيد الاستهلاك: يقع تمهيد الاستهلاك لأن المستهلكين يخططون استهلاكهم لأكثر من فترة ويمكنهم توزيع الموارد بين الفترات، كما تساعد التدفقات على تمهيد الاستهلاك من خلال الاقتراض وقت الشدة والإقراض وقت الرفاه، و تلعب الأسواق الدولية دوراً مكملًا للدورة الاقتصادية خاصة في حالة وجود صدمات مؤقتة.

2. رفع الاستثمار: تمثل التدفقات الخارجية عاملاً مكملًا للدخار المحلي الذي عادة ما يكون غير كاف لتمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية (أثر الحجم أو الكم)، و تحسين إنتاجية الاستثمار من خلال تحويل الموارد المالية إلى المشاريع أكثر ربحية ( أثر النوعية أو الكيف ) كما أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو أهم من التدفقات الأخرى لأنها تسهل

<sup>1</sup>توفيق بن الشيخ، مرجع سابق، 34.

انتقال المعرفة التكنولوجية والتنظيمية ويحسن من هيكل قوة العمل وهذا الأثر يكون أكثر قوة

إذا توفر حد أدنى من رأس المال البشري ذي نوعية جيدة وتوفر حد أدنى من الدخل.<sup>1</sup>

3. **المساهمة في تمويل التنمية:** إن مساهمة التدفقات المالية، خاصة في شكل استثمارات أجنبية

في سد فجوات الموارد المحلية، يعتبر عامل مهم في تمويل التنمية المحلية، خاصة في ظل

عجز الموارد المحلية، بالإضافة إلى دوره في سد فجوة المهارات الفنية، وتدريب العاملين

والمدرين الوطنيين، ونقل الفن الإنتاجي إلى الدولة المضيفة، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي

المباشر، الخط النقل لأحدث التقنيات والابتكارات الحديثة، سواء كانت منتجات أو وسائل

فنية.<sup>2</sup>

4. **تعزيز درجات الالتزام ونوعية السياسات الاقتصادية الكلية:**

- رفع تكلفة القيام بأخطاء على مستوى السياسات الكلية ومنفعة اتخاذ الإجراءات الملائمة

وبالتالي التقليل من عدد الأخطاء وتعزيز سبل التحوط من الأزمات.

- الالتزام يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يساعد على استمرار النمو لأن التذبذب يؤثر سلباً

على النمو.<sup>3</sup>

5. **الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات:** ينعكس الآثار الأول للتدفقات الأجنبية، خاصة

الاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في

الدول المضيفة، وینعكس ذلك بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال وذلك في حالة

لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية، للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها

لتمويل مدفوعاتها المحلية، وفي مرحلة تالية يساهم في تخفيف الشح في النقد الأجنبي إذا ما

واجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تساهم في سد

جزء من حاجة السوق الوطنية، وقد يفوق هذا الأثر من حيث أهميته الأثر السلبي الذي يتركه

تحويل رأس المال والأرباح على ميزان المدفوعات، إذ ساهم هذا الاستثمار في توسيع حجم

الصادرات إلى مختلف دول العالم.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أحمد طلفاح، مرجع سابق، ص ص 25-27

<sup>2</sup> هيل عجمي جميل، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 28، جامعة بغداد، ص 53.

<sup>3</sup> أحمد طلفاح، مرجع سابق، ص 28.

<sup>4</sup> هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص 55.



6. تحسين الكفاءة والاستقرار المالي: تساهم التدفقات المالية خاصة إذا اصطحبت بدخول البنوك الأجنبية وتعزيز دورها في ضغط لتحسين شفافية و انسياب لمعلومات وتحسين وسائل الرقابة وتعزيز المنافسة بين البنوك، اقتحام أفضل لأسواق رأس المال العالمية، تطوير مستوى الخدمات المالية وتحسين و إتباع أساليب حديثة في الإدارة، كما ان وجود بنوك أجنبية قوية محلياً سيساهم في الحد من هروب رؤوس الأموال في حالة الأزمات.<sup>1</sup>

### ثانياً: المخاطر المحتملة جراء التدفقات المالية المحتملة

بما أن للتدفقات المالية الدولية آثار إيجابية على كل الطرفين، فهي تخلف آثار سلبية ومخاطر على الأطراف المشاركة فيها ونذكر أهمها :

#### 1. التركيز الجغرافي للتدفقات:

- إن التدفقات تتحرك بتوافق مع الدورة الاقتصادية وبالتالي يصعب الحصول على هذه التدفقات في أوقات الشدة.
- حصة غير متكافئة للدول النامية.
- 2. ضغوط متزايدة على السياسات الكلية:
  - ارتفاع سريع في المجاميع النقدية، ضغوط تضخمية، ارتفاع قيمة العملة، تدهور وضعية الميزان الجاري.
  - إدارة الاقتصاد الكلي تصبح أصعب نتيجة عدم قدرة صانعي القرار على تحقيق سعر صرف ثابت وسياسة نقدية موجهة إلى أهداف داخلية في ظل حرية التدفقات المالية .
  - أزمات الثقة في نظام الصرف تزيد في ظل تدفق حر لرؤوس الأموال مما يمكن أن يؤدي إلى أزمات مالية ومصرفية خطيرة.
  - إن السياسات التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية للتدفقات المالية مكلفة وغير مجدية في بعض الحالات.
- 3. التذبذب المالي وعدوى الأزمات المالية: إن تحرير عمليات رأس المال والتدفقات الخارجية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم في تذبذب الحركة الاقتصادية ويزيد من هشاشة الاقتصاد المحلي من

<sup>1</sup> أحمد طلفاح، مرجع سابق، ص29

خلال المضاربة، ميول البنوك إلى أخذ مخاطرة أكبر خاصة في ظل وجود ضمانات ولو ضمنية من قبل الحكومة، عدم التطابق بين فترات الأصول والخصوم من ناحية والعملات المحسوبة بها هذه الأصول والخصوم من ناحية أخرى.

- التذبذب يزيد من درجة المخاطر المنبثقة عن عدم استقرار سعر الصرف أو تغير مستمر في مستوى الاحتياطي الأجنبي. في الحقيقة أن درجة التذبذب تعد مقياساً لدرجة المخاطرة .
- إن التذبذب يؤثر سلباً كذلك على النمو وتنافسية الصادرات .
- التدفقات قصيرة المدى تستجيب في أغلب الأحيان إلى تغير في قراءة الوضع الاقتصادي أو إحساس خاص بالمستثمرين يمكن أن يؤدي إلى "تصرفات القطيع" وخروج كبير لرؤوس الأموال وبالتالي أزمات مالية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أحمد طلفاح، مرجع سابق، ص ص 30-31.

### المبحث الثاني : عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان، وهذا راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته.

و حتى يتسنى لنا فهم الاستثمار الأجنبي المباشر ارتأينا إلى ضرورة إلقاء الضوء على الجوانب التي تدخل في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### المطلب الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وقد كان لمصطلح الاستثمار. النصيب والمصدر في الدراسات والأدبيات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي.

#### الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية : الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ومن أجل إبراز الفرق الجوهرية بينهما سوف نقوم بتقديم بعض التعاريف.

بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر، لم نجد أن هناك اختلاف كبير حول هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية ويقصد به الاستثمار في المحفظة (الاستثمار المحفظي) أو الاستثمار في الأوراق المالية ، و ذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تعددت التعاريف و النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية ، و أهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي، الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي

<sup>1</sup>عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001 ، ص 13.

المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، " و هو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (O.C.D.E) فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، التعريف الأول يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة :

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع... الخ.

- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

و نشير إلى أن طبيعة القرض في هذه الحالة يكون طويل المدى(5 سنوات أو أكثر).

أما التعريف الثاني الذي تتبناه منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد، مرجعي للدول الأعضاء، و يتمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية و المرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، و يعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي<sup>2</sup>.

وهناك من عرفة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه :

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003 ، ص 251.

<sup>2</sup> سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة الماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 4.

"الحصة الثابتة للمستثمر المقيم في إقتصاد ما في مشروع مقام في إقتصاد آخر"<sup>1</sup>.

وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية ، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر (عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة.

قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر".

بعد عرضنا لبعض تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا الوقوف على أنه كل من تعريف صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية يتفقان على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي صاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع، أما بالنسبة إلى المحاسبين المكلفين بميزان المدفوعات الأمريكي فإنهم يركزون على نسبة المساهمة أو الملكية في المشروع الاستثماري و التي تقدر ب10% على الأقل.

ومن خلال التعاريف السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أنه تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة، و ذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، مع إمكانية تملك حق الإدارة و التحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة إلي حق ملكية المؤسسة.

وبعد أن تعرفنا على مفهوم الاستثمار الأجنبي بنوعيه (المباشر و غير المباشر) ، يمكننا التمييز بين هذين الأخيرين من خلال معياري السيطرة و المراقبة، فالأول يشير إلي تحركات رأس المال التي تتضمن ملكية و نوع من المراقبة و التحكم في اتخاذ القرار من قبل المستثمر، أما الثاني فلا يتضمن الملكية و الإدارة، و إنما هو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي، مثل شراء السندات و غيرها من الأوراق المالية.

### الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص نذكر منها :

<sup>1</sup> أحمد سمير أبو الفتوح، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015، ص10.

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدرا جيدا للحصول على العملات الأجنبية أو رؤوس الأموال الأجنبية إلي تمثل دعامة أساسية لأي برنامج تنموي في الدول النامية.
- فالدول النامية تستطيع استخدام جزء من هذه الأموال في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من الخوف من مشكلة في الاستقلال الاقتصادي نتيجة الاعتماد على الأجانب في هذا الخصوص.
- يمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل عن طريق قيام أفراد المجتمع، رجال الأعمال مثلا بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو إنشاء مشروعا جديدة تقوم بتقديم خدمات مساعدة أو جلب وتوريد المواد الخام أو توزيع منتجات المشروعات الاستثمارية الأجنبية...الخ<sup>1</sup>.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدرا جيدا وفعالا لنقل التقنيات (التكنولوجيا) الحديثة المطورة إلى الدول المضيفة، وبالرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمارات المباشرة يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات من خلالها، مثل العقود الإدارية، التراخيص.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناءه ليس فقط على خلق فرص جيدة للعمل بل أيضا يضاف في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة عندما تكون الشركات متعددة الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر وتمارس أنشطة إنتاجية في دولة ما تتحكم في أسواق بعض السلع على المستوى العالمي أو في الدولة الأم<sup>2</sup>

#### المطلب الثاني : نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

#### الفرع الأول : التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم

بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

#### أولا : النظرية الكلاسيكية :

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 2، بيروت، 2003، ص 53  
<sup>2</sup> عبد السلام ابو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 157.

" يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات ، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

1. ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
2. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
3. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
4. قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.
5. وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية انها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية<sup>2</sup>.

**ثانياً : نظرية عدم كمال الأسواق:**

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها<sup>3</sup>.

"كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

1. اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي

<sup>1</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن ، 2007، ص55.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص32.

<sup>3</sup> عمر الصقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص48.

2. توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية
3. قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى
4. اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر
5. التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور
6. الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها

#### للاستثمار في الدول النامية

الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق ، أي وجود السوق غير التامة .

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية<sup>1</sup>.

#### ثالثا : نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات و إمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية . و من تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

و كان ( هايمر) أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد ، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

<sup>1</sup> قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص13.



و قد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية ، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل ، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل و الميزة التنافسية و لم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع مايلي:

#### أولا : نظرية توزيع المخاطر:

ركز " كوهين" عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر . فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض.<sup>2</sup>

#### ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج:

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا و مرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة أنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص.<sup>3</sup>

من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

<sup>1</sup> رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية

مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية بالمنصورة، مصر، 2007، ص49.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص49

<sup>3</sup> قويدري كريمة، مرجع سابق، ص15.

1. ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة. ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.<sup>1</sup>

### ثالثاً: النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي:

لقد قام "دنينج" "Dunning" بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و تجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية<sup>2</sup>. وقد قام "دنينج" بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية و نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع و قد أوضح دنينج أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج و هي:

1. تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
  2. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.<sup>3</sup>

### رابعاً: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية) :

رواد هذه النظرية هما ( كوجيما و أوزاوا ) و قد عُنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة و مثل التميز التكنولوجي و كذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة ، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص19.

<sup>2</sup> رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص53.

<sup>3</sup> عمر صقر، مرجع سابق، ص ص49-50.

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية ، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة.

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة ، دون تقديم التفاصيل.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

#### أولاً. دوافع المستثمر الأجنبي :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة،

ويمكن أن نستخلص أهم دوافع المستثمر الأجنبي فيما يلي:

- **الدافع السياسي** ويكون هذا الدافع إما لمساعدة دولة حليفة أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول.<sup>2</sup>
- **الدافع الاقتصادي** ويكون دافع المستثمر الأجنبي هو تسهيل الوصول إلى الأسواق والموارد الطبيعية التي تحقق أكبر قدر من الفوائد والأرباح، هذا ما يشجع الدول الأجنبية على التواجد بالدول التي تمتلك موارد طبيعية هامة بغية التوسع وزيادة حصصها السوقية.
- **الميزة الاحتكارية:** امتلاك الميزة الاحتكارية هي إحدى الدوافع القوية لدفع الشركات على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وتركز هذه الميزة في امتلاك رأس المال، التكنولوجيا، خبرات إدارية، مهارات تصميم المنتج، العلامة التجارية، براءة الاختراع... التي قد تعزز للشركة المستثمرة موقفها الاحتكاري، كما تستطيع الشركة المستثمرة التغلب على المنافسين لها في الأسواق الأجنبية في ضوء قوة ميزتها الاحتكارية.

<sup>1</sup> عبد السلام، مرجع سابق، ص70.

<sup>2</sup> خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البادية، الأردن، 2009، ص 217.

- تخفيض التكاليف: يمكن تخفيض التكاليف بعدة طرق من خلال دراسة وتحليل تكاليف الإنتاج، ويعتبر دخول السوق الأجنبي والاستثمار بتكاليف منخفضة خطوة مهمة جدا لحيازة المركز التنافسي في السوق الدولي. ومن الأمثلة على ذلك انتقال بعض الصناعات اليابانية والأوروبية والأمريكية من موطنها إلى دول أخرى بسبب حصول هذه الصناعات على ميزة الأيدي العاملة الرخيصة في كل من هونك كونغ وكوريا والمكسيك، حتى تبقى تلك الصناعات محافظة على مستواها التنافسي في الأسواق العالمية.
- قيود الاستيراد في الدول المضيفة قد تعاني بعض شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من بعض القيود خلال مزاولتها النشاط بسبب قيام الدولة المضيفة بإصدار قوانين مقيدة للأنشطة، فمثلا لو أرادت دولة ما (من خارج الاتحاد الأوروبي) تصدير سلعها إلى أي دولة من الاتحاد الأوروبي فإنها ستواجه عقبات تحدد نشاطها التصديري. وبقصد تجنب هذه القيود سعت الشركات المستثمرة إلى مزاوله نشاطها الإنتاجي في الدول المستضيفة سواء كان ذلك عن طريق منح الترخيص أو إنشاء فروع للشركة الأم.
- التخفيف من حدة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية من خلال التنوع وتوزيع استثماراتها في مناطق عدة من العالم، خاصة المخاطر الأمنية والطبيعية التي لا تتعرض لها الكثير من الدول في وقت واحد فإذا كانت للشركة المستثمرة عدة فروع وفي مناطق مختلفة وقد تعرض أحد الفروع للخطر لا يؤثر ذلك على بقية الفروع بل يساعد نجاح الفروع في الدول الأخرى لتعويض الخسائر المترتبة عن الفرع المتأثر، أما إذا كانت الشركة وفروعها في منطقة واحدة فستتعرض هذه الشركة لأزمة حقيقية.

#### ثانيا. دوافع البلد المضيف:

- تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتيجية، والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الاقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي:<sup>2</sup>
- المساهمة في التخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية؛
- زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛

<sup>1</sup> زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال الدولية، دار الثقافة، الأردن، 2011، ص 160.

<sup>2</sup> سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي- ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 73.

- تدريب وتأهيل العاملين المحليين من خلال الدورات التدريبية والتكوينية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحليين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي جلبها.
- و يسعى أيضا إلى تحقيق<sup>1</sup>:
- المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بينها؛
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق؛
- الانتعاش الاقتصادي إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يوفر مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها، وخير دليل على أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في الانتعاش الاقتصادي، تجارب البلدان الناشئة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي تشهد بورتها ديناميكية كبيرة؛
- تغيير الهيكل الاقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر تطورا؛
- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات

#### المطلب الرابع : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم أهداف السياسة الإقتصادية لمعظم دول العالم بالنظر لما تحققه هذه الإستثمارات من زيادة في الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي وإيرادات الخزينة ، بالإضافة إلى ما تخلقه من فرص عمل وتدريب للعمالة وإستيعاب التكنولوجيا...، وبالرغم من هذه المزايا إلا أن هناك من يرى العكس ويرى بأن الإستثمارات الأجنبية تتخللها بعض العيوب.

#### أولا : إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر :

- 1 يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملا في التخفيف من حدة البطالة ، وهذا بما توفره الشركات متعددة الجنسيات من فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة ، حيث أن هذه الشركات تحتاج عمالة لأداء أعمالها الخاصة ، كما تخلق فرصا وظيفية بشكل غير مباشر من خلال تنشيط أعمال الموردين المحليين .
- 2 يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر عاملا مهما في تنمية وتحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة ويكون ذلك من خلال ما ينتج عن الشركات متعددة الجنسيات من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم كافي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغيرداية، 2011، ص 65.

- 3 يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر بما لديه من خبرة إعلانية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى توسيع نطاق السوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المحلية .
- 4 إشباع حاجات السوق بالمنتجات و زيادة فتح الأسواق المحلية و الأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات.
- 5 رفع مستوى التنمية الاقتصادية و هذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي و العيني من الأثر الايجابي على اقتصاد و تجارة تلك الدولة و ذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة و طويلة الأجل.<sup>2</sup>
- 6 يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل أفضل من القروض الخارجية خاصة من خلال آثاره على ميزان المدفوعات حيث أنه يدر عائدا بدلا من زيادة أعباء خدمة الدين التي تمثل في نفس الوقت عبء على ميزان المدفوعات ، حيث ان تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وزيادتها في الدول المضيفة تترك تأثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال لجوء الشركات متعددة الجنسية الى بيع عملاتها الاجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، او محاولة التخفيف من شحة النقد الاجنبي في حالة توجيه الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الانتاجية التي تؤدي الى احلال الاستيرادات ويساهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية وهذا يعني تحسين حالة ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات.
- 7 الرفع من الطاقات الإنتاجية وكذلك التوسع في الإستثمارات الصافية مما يمكن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة و حقيقية للنشاطات الإنتاجية و غير الإنتاجية.<sup>3</sup>
- 8 مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الإجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد و رصف الطرقات المؤدية إلى مشروعه و توصيل شبكات المياه و الصرف الصحي والكهرباء.<sup>4</sup>

#### ثانيا : سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر :

1 سلمان حسين ، مرجع سابق ، ص 35.

<sup>2</sup> سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف، 2010، ص29.

<sup>3</sup> خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013، ص103.

<sup>4</sup> فارس فضيل، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، أطروحة الدكتوراه ، قسم العلوم الإقتصادية(غير منشورة) ، فرع التحليل المالي ، جامعة الجزائر ، 2004، ص ص 51-52.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على جملة من العيوب نذكر منها :

- 1 إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف.
- 2 إن اختلاف العادات و المعتقدات بين المستثمر و البلد المضيف, قد يؤثر سلبا في الثقافة لوطنية, وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.
- 3 يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج و كذا خروج الأموال في شكل أرباح و العوائد على المدى الطويل, و هذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج.<sup>1</sup>
- 4 إن تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية تترك تاثيرات سلبية في اداء السياسة النقدية خاصة في الدول النامية، من خلال تأثيرها على استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم النقدي، فتدقق الاموال الى الداخل يؤدي الى تقييم عملة الدولة المضيئة بأكثر من قيمتها فتصبح اسعار الاستيرادات منخفضة واسعار الصادرات عالية مما يؤدي الى زيادة عجز الميزانية و البطالة وارتفاع معدل التضخم وانخفاض اسعار الصرف الحقيقية.
- 5 خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيئة للاستثمار المباشر الأجنبي، و خطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية و من بينها المجالات الاجتماعية و الثقافية و ربما حتى السياسية... الخ.
- 6 تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، و تقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث و التطوير هذه الممارسات يصعب ملاحظتها و الكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيئة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها.<sup>2</sup>
- 7 تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي للدول المضيئة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية و ربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي هذا حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها و زوالها و

<sup>1</sup> سحنون فاروق، مرجع سابق، ص 31.

<sup>2</sup> خاطر إسمهان، مرجع سابق، ص 105.

من ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب و السبب في ذلك كون أن هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتردها المنافسون المحليون.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> فارس فضيل ، مرجع سابق، ص 53.



### المبحث الثالث: عموميات حول الاستثمار الأجنبي غير المباشر

رغم الاهتمام الكبير للمفكرين والاقتصاديين ورجال الأعمال أكثر بالاستثمار الأجنبي المباشر لأهميته الكبيرة، إلى أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يشكل أهمية كبيرة في اتجاهات المحفظة الاستثمارية في الدول المتقدمة والنامية، وسباحة من أهم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا بفضل التكنولوجيا العالية في مجال الاتصالات والمعلومات وتسارع التداول، أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر ولكن يبقى ضئيل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

#### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي)

يدعى هذا النوع من الاستثمارات بعدة تسميات، حيث يطلق عليه "الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية"، "الاستثمار الدولي في الأوراق المالية"، ويدعى أيضا "الاستثمار الأجنبي المحفظي" وهذا لأنها مشتقة من الاستثمار الأجنبي في المحافظ الاستثمارية.

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه: "استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية، عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية، أي هو تملك الأفراد و الهيئات و الشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع، و يعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر، استثمارا قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر".<sup>1</sup>

وهناك من يعرفه بأنه " تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فرق الأسعار أو الحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم بشرط أن لا يملك الأجنبي من الأسهم ما يخوله حق إدارة المشروع".<sup>2</sup>

كما نجد "أميرة حسب الله محمد" عرفت على أنه الاستثمار الذي: "يتعلق بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية، سواء كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات) وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية و ذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال المؤسسات المالية متخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها، و قد يتم

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 13.

<sup>2</sup> حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 111، 112.

التعامل في الأوراق المالية مع الأجانب. فالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية فإنه يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة و طويلة الأجل بين دول العالم المختلفة، و يعني شراء أسهم وسندات وخلافه لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى، و يعطي هذا الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم والسندات.<sup>1</sup>

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر: هو امتلاك الأوراق المالية من الأسهم والسندات والتي يحتفظ بها المستثمر بهدف توزيع المخاطر وتحقيق مزيج من الاستثمار يحقق له أرباح قصيرة الأجل أو طويلة الأجل إذا توقع هناك ارتفاع في القيمة على المدى الطويل. ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج الخصائص المميزة لهذا الاستثمار وهي كما يلي:

- سهولة الدخول والخروج إلى الدول المضيفة والأسواق المستهدفة

- يعمل على زيادة سيولة وعمق أسواق الأوراق المالية.

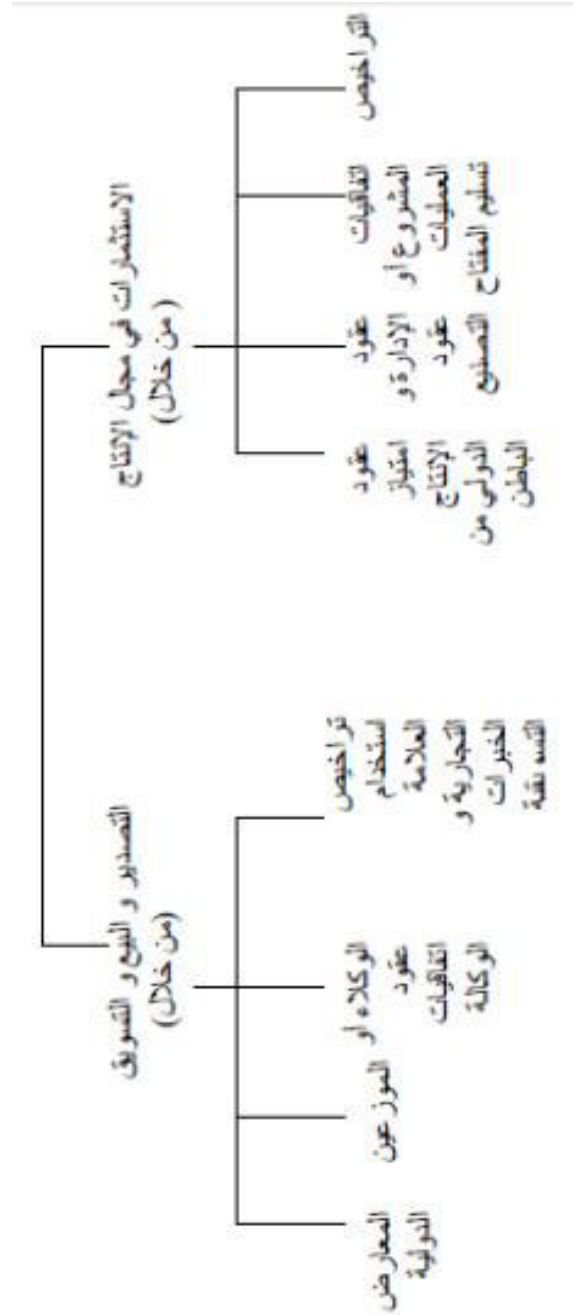
- صعوبة تحكم الأسواق المالية المضيفة في هذه الاستثمارات وضبطها، حيث قد تنسحب بصورة مفاجئة نتيجة لعوامل عديدة.<sup>2</sup>

و نلخص في الشكل الموالي أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية غير المباشر

<sup>1</sup>أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 43-44.

<sup>2</sup>صالح مفتاح، بوعبد الله علي، واقع الاستثمار الأجنبي في أسواق الأوراق المالية العربية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع العشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 67.

شكل رقم (1-2) : أنواع الاستثمارات الأجنبية غير المباشر



المصدر: عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص: 26.

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي غير المباشر

إن الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يخلو من مخاطر عديدة ومتنوعة فمنها تتعلق بالمخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي، ومنها ما تتعلق بأسعار الصرف، وغيرها من المخاطر المحفوفة بتلك التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي، ومنها ما تتعلق بأسعار الصرف، وغيرها من المخاطر المحفوفة بتلك الاستثمارات ، وفيما يلي نبين اهم تلك المخاطر:

1. المخاطر السياسية

تعد المخاطر السياسية احد انواع المخاطر غير النظامية بالنسبة للمستثمر الاجنبي اذ ترتبط بدولة معينة ويمكن تجنبها من خلال الاستثمار في مجموعة متنوعة من الاسواق المالية في بلاد العالم ، وتعزى تلك المخاطر الى التغيرات في الظروف السياسية والتي تؤثر على اسهم الشركات وسنداتها، فمثلا تدخل الدولة في القطاع الخاص ، واعادة تقويم العملة ، وتغيير الحكومة ، والضرائب على الدخل، فكل من هذه الجوانب تأثير على ارباح الشركة ، وبصفة عامة فانه من السهل تجنب الاستثمار في الشركات التي توجد في دول مضطربة ولكن من الصعب التنبؤ بالاحداث السياسية التي يحتمل ان تؤثر على اسعار الاسهم.<sup>1</sup>

2. مخاطر أسعار الصرف

يمثل سعر الصرف مبلغ إحدى العملات التي يمكن تبادلها للحصول على عملة أخرى ، أو سعر إحدى العملات مقابل عملة أخرى المستثمرين في الاوراق المالية في بلد أجنبي، عوائدهم تتأثر بالتغيير في قيمة الاوراق المالية، وكذلك التغيير في قيمة العملة التي يتم تسعير الاوراق المالية بموجبها. فإذا كان من المتوقع تعزيز عملة البلد الأصلي، فان المستثمرين الأجانب قد يكونون على استعداد للاستثمار في الأوراق المالية للبلاد للاستفادة من حركة العملة، على العكس من ذلك، إذا كان من المتوقع انخفاض عملة البلد الأصلي، يمكن للمستثمرين الاجانب ان يقرروا شراء الأوراق المالية في بلدان أخرى. ذلك ان العائد على الاستثمار في اسواق المال الاجنبية يشمل العائد المتوقع نتيجة التغيير في سعر صرف العملة الاجنبية ، وبالتالي فان الارباح الراسمالية التي يحققها المستثمر تتأثر بالتغيرات في اسعار العملة مما يعني ان علاوة

<sup>1</sup> محمد أياد طاهر، الاستثمار الأجنبي غير المباشر وانعكاسه على تداول الأسهم العادية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق لمالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص107

المخاطرة التي يحصل عليها هذا المستثمر يكون جزء منها مقابل المخاطر العامة اما الجزء الآخر فيغطي مخاطر سعر الصرف.<sup>1</sup>

### 3. مخاطر التضخم

يعود السبب لانخفاض القوة الشرائية للنقود أم تغير قيمة التدفقات المتوقع الحصول عليها أو الثروة المستثمرة إلى ارتفاع معدلات التضخم التي يعاني منها الاقتصاد في بلد ما، ومعنى ذلك أن القوة الشرائية لرأس المال المستثمر في الوقت الحالي تختلف عن قدرته بعد مرور سنة أو أكثر على الاستثمار نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، وعادة تؤثر مثل هذه المخاطر تأثير كبير في حالة الاستثمار في أدوات استثمارية تحمل معدلات دخل ثابتة كالودائع في حسابات التوفير أو الاستثمار في السندات أو أي استثمار مالي ذات عوائد ثابتة وعندما يتجاوز معدل التضخم معدلات الفائدة الثابتة فان المدخرات تعاني من هبوط في القوى الشرائية.<sup>2</sup>

### 4. مخاطر سعر الفائدة

تتمثل في المخاطر الناجمة عن احتمال حدوث اختلاف معدلات الفائدة المتوقعة ومعدلات الفائدة الفعلية بسبب التغيرات السوقية خلال المدة الاستثمارية، حيث يختلف تأثير مخاطر تغير أسعار الفائدة حسب نوع الورقة المالية، إذ نجده أكبر في حالة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت كالسندات و الأسهم الممتازة مقارنة بالأوراق المالية ذات الدخل المتغير كالأسهم العادية<sup>3</sup>. فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم والسندات، لان المستثمر العادي يفضل بيع الأوراق المالية التي يملكها إيداع مقابلها كوديعة في البنك لذا تتأثر الاستثمارات بالتغيرات في أسعار الفائدة، فالأموال تتجه نحو البلدان ذات أسعار الفائدة العالية طالما لا يتوقع انخفاض قيمة العملات المحلية.<sup>4</sup>

### 5. الضرائب

<sup>1</sup> محمد أياد طاهر، نفس المرجع، ص108.

<sup>2</sup> دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر كالتوزيع، عمان، 2009، ص 116.

<sup>3</sup> عقبة خضير، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الدوحة-قطر- للأوراق المالية خلال الفترة (2008-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص121.

<sup>4</sup> محمد أياد طاهر، مرجع سابق، ص 109.

المستثمرين على الأغلب يفضلون الاستثمار في البلد الذي تكون فيها الضرائب على إيرادات الفوائد او توزيعات الأرباح من الاستثمارات منخفضة نسبيا ، وذلك بتقييم الأرباح المحتملة بعد الضريبة من الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية. إذ يلاحظ أن الضرائب تستقطع جزءا من الدخل ، إذ تخضع توزيعات الأرباح والفوائد التي يحصل عليها المستثمر للضرائب عند حصول المستثمر عليها ، بينما تخضع الأرباح الرأسمالية لمعدل ضريبة اقل مقارنة بالعوائد الأخرى للاستثمارات ، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية فان اكبر معدل للضريبة على الدخل الشخصي يساوي 39,6 % بينما معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية 20%<sup>1</sup>.

## 6. مخاطر أخرى

توجد مجموعة من القيود والعوائق أمام الاستثمارات الدولية سواء كانت مباشرة او غير مباشرة فالاختلافات الثقافية من المخاطر الرئيسية للاستثمارات الدولية ، وفي الغالب يكون المستثمرون غير مطلعين على الثقافات الأجنبية لتلك الاسواق. فضلا عن ان بعض الحكومات تسيطر تماما على أنشطة الأوراق المالية العاملة في بلدانها وبدرجات متفاوتة . اذ في بعض البلدان لا يستطيع المستثمر الأجنبي ان يتعدى الحد المسموح به للاستثمار في الأوراق المالية ، وذلك لوجود سقف مالي لا يمكن تجاوزها. ان المخاطر التي تصطب عملية الاستثمارات الأجنبية في اسواق الأوراق المالية عامة في كل الاسواق في العالم ، غير ان الاسواق الناشئة والأسواق المالية للدول العربية قد تكون من اكثر الدول احتضانا لتلك المخاطر، وعلى وجه الخصوص العراق الذي لا يخلو فيه نوع من انواع تلك المخاطر.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث : الفرق بين الاستثمار المباشر و الاستثمار غير المباشر

إن التفرقة ما بين الاستثمار المباشر، و الاستثمار غير المباشر تلزم حتما استخدام معيار ما يصطلح عليه " السلطة و الرقابة " و هذا الأخير يعني بكل بساطة ووضوح مدى الإشراف على المشروع و إدارته و من ثم اتخاذ القرارات الفعلية من طرف المستثمر الأجنبي، إلى جانب الرقابة الحقيقية على مختلف الجوانب التي تخص المشروع الاستثماري الذي يقيمه مثل: الرأسمال المستثمر، الأهداف، الاستراتيجية التي يفترض أن تتبع، النشاط، العلاقات مع العملاء ، الموردین،....الخ).

<sup>1</sup>أياد طاهر محمد، نفس المرجع، ص108

<sup>2</sup>عقبة خضير، مرجع سابق، ص123.

و يتخذ هذا المعيار في الواقع الاقتصادي صيغتين أساسيتين: الصيغة الكيفية، و الصيغة الكمية، فوفقاً للصيغة الكيفية، فإنّ الاستثمار الذي يتجسّد ميدانياً و الذي يمكنّ القائم الأجنبي به من الإشراف عليه و اتخاذ القرارات بشأنه ومن ثمّ مراقبته وذلك إما بشكل كامل أو بشكل جزئي - المشاركة في ذلك -، فعندها يمكن الحكم جزماً بأنه استثمار مباشر، أما الاستثمار الذي يتجسّد ميدانياً في ظل تسجيل عدم تمتّع القائم الأجنبي بتلك الخاصيّة، فذلك بلا شكّ يفسّر على أنه استثمار غير مباشر.

أما الصيغة الكمية: فتعني تقدير نسبة من رأس المال المملوك في مشروع استثماري خارج البلد الأصل من طرف المستثمر الأجنبي، و التي تسمح بأن يكون الاستثمار مباشراً أو غير مباشر أي أن هذه النسبة هي التي تؤكّد حق السيطرة و الرقابة أم لا<sup>1</sup>.

وعليه لما ذكر سابقاً: "إنّ الاستثمار بواسطة المحفظة Portfolio (الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة)، عن طريق شراء الأسهم في الأسواق المالية، يمثل الحدّ الفاصل بين الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (القروض و التمويلات) و بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بسبب:

1. أن تشابهه مع الاستثمارات المباشرة يشتمل على مساهمة في رأس المال (في شكل أسهم و ليس في شكل قروض عامة) في البداية دون السيطرة على الشركة الحائزة على الموارد.
2. يمكن تحويله إلى استثمار مباشر إذا ما ازدادت مساهمته وأصبحت كافية لتحمله مسؤولية السيطرة على الشركة".

على ضوء ما سبق ذكره، يمكن القول أن الاستثمار المباشر و الاستثمار المحفطي يتشابهان من حيث أنهما يشكلان حركة من الحركات الدولية لرؤوس الأموال، أي تحويل رؤوس الأموال الدولية من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة.

و تأسيساً على ما تقدم يستحسن بنا في هذا الشأن التعرّض إلى مختلف الخصائص التي يتمتّع بها الاستثمار المباشر الأجنبي و التي تميّزه عن الاستثمار المحفطي، هي:

- يكون الاستثمار قصير المدى و باستطاعتها أن تخرج من البلد بنفس سرعة دخولها لأن من السهل على مستثمري المحفظة أن يصفوا استثماراتهم ببيع الأسهم لأجل ذلك يعرف هذا الفيض

<sup>1</sup>فارس فضيل، مرجع سابق، ص14.

- المالي بفيض الأموال سريعة التنقل، بينما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بعيد المدى لأنها تتضمن رساميل لا يسهل تصفيتها بسرعة كالمعدات والمصانع وغيرها<sup>1</sup>.
- لاستثمار المباشر الأجنبي هو الذي يتجسد واقعيًا من خلال سعي القائم به تحقيق التمتع بحق الإشراف و الرقابة و ليس فقط تحقيق الأرباح مقارنة بالاستثمار المحفظي الذي يسعى من وراءه فقط تحقيق الأرباح.
  - إن القائم بالاستثمار المباشر و الذي يتمتع بحق الإشراف و الرقابة يتحمل مسؤولية ما يتحقق من نتائج المؤسسة المعنية بذلك سواء كانت أرباح أو خسائر و ذلك بشكل جزئي أو كلي تبعًا للنسبة من الرأسمال التي ساهم بها في تلك المؤسسة، مقارنة بالقائم بالاستثمار المحفظي الذي لا يمكنه تحمّل تلك المسؤولية لكونه لا يتمتع بحق الإدارة و اتخاذ القرارات...الخ.
  - الاستثمار المباشر الأجنبي يمكن اعتباره وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشئ للمديونية فهو يحقق علاقات دائمة و متينة مع المؤسسة في البلد المضيف لا تقتصر على مجرد الحصول على الأرباح بل تتعداها إلى الإستراتيجية، و البحث عن نمو المؤسسة و استمراريتها...الخ وهو بذلك يختلف عن الاستثمار المحفظي الذي يخصّ مجرد امتلاك أوراق مالية من أجل الحصول على دخل مالي سريع يستجيب لمتطلبات التوظيف، أو ربما مجرد امتلاك حصّة من رأسمال مؤسسة ما ، حيث يهدف من وراء ذلك مجرد تحقيق عائد.
  - الاستثمار المباشر الأجنبي هو بمثابة رؤوس أموال تمّ نقلها و تحويلها لغرض تجسيدها في أصول حقيقية خلافاً للاستثمار المحفظي البسيط الذي قد يتخذ شكل المشاركة في تكوين رأسمال ثابت للمؤسسة.<sup>2</sup>
  - الاستقرار السياسي هو العامل المنفرد الأهم الذي يسهل كلا النوعين من الاستثمار، فيما أنّ تدفق الاستثمارات محفظة الأوراق المالية هو أكثر تقلبًا من تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سنغ كفالجين، عولمة المال، دار الفارابي، 2001، ص40.

<sup>2</sup> فارس فضيل، مرجع سابق، ص18.

<sup>3</sup> - سنغ كفالجين، مرجع سابق، ص 40-41.



### خلاصة الفصل:

بالاستناد إلى ما تم التطرق إليه من خلال مضمون هذا الفصل، يمكن القول أن ينتقل رأس المال الأجنبي من البلدان المرتفعة الدخل التي يكون فيها العائد منخفض، إلى البلدان ذات الدخل المنخفض التي يكون العائد فيها مرتفعة، لتوفير الفرص الاستثمارية وتتجلى أهمية حركة رؤوس الأموال الأجنبية في نقل القوة الشرائية بين الدول، حيث تتحرك من الدول ذات الطلب المنخفض نحو الدول ذات الطلب المرتفع عليها، وتتخذ هذه التحركات عدة أشكال أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض المصرفية، والإستثمار الأجنبي الغير مباشر، والإعانة الدولية.

## الفصل الثالث

تدفق رأس المال الأجنبي

في ظل الشراكة

الأوروبية

تمهيد:

عرفت الجزائر عدة إصلاحات في نظامها الاقتصادي للتحويل إلى اقتصاد السوق والانضمام إلى مختلف المنظمات العالمية الفاعلة كالإتحاد الأوروبي، و تمثلت هذه الإصلاحات في تحسين مناخها الاستثماري ومحاولة تحسين أداء المنظومة الإدارية، وذلك من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات المالية و ذلك لتحسين الوضع الاقتصادي.

وعليه سنتناول في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : محددات الاستثمار الأجنبي في ظل الشراكة الأورو جزائرية

المبحث الثاني: انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لبرامج الدعم الأوروبية "برنامج MEDA "

### المبحث الأول : محددات الاستثمار الأجنبي في ظل الشراكة الأورو جزائرية

تسعى الجزائر بكل ما أوتيت من قوة في الآونة الأخيرة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المناسب خاصة في ما يخص سن القوانين والتشريعات وإزالة العراقيل الإدارية والبيروقراطية لا سيما في الألفية الثالثة، وصاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات من أجل تسهيل عمليات و جذب الاستثمار الأجنبي.

#### المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

لقد عرف تطور الاستثمار في الجزائر منذ 1962 عدة مراحل قانونية يمكن حصر أهمها كما يلي:

#### الفرع الأول: قوانين الاستثمار في الجزائر قبل توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

1. فترة "1963-1966": لقد عرفت هذه الفترة صدور قانونين هامين:

- قانون 1963: كان هذا القانون موجها إلى رؤوس الأموال الإنتاجية أساسا وقد حولت ل ضمانات ما

هو عام وخاص بجميع المستثمرين، ومنها ما هو خاص بالمؤسسات المنشأة عن طريق إتفاقية.<sup>1</sup>

أ- الضمانات العامة وهي أربعة<sup>2</sup>:

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب.

- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.

- المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية.

- ضمان ضد نزع الملكية، وإن كان ذلك فبتعويض عادل.

ب- الضمانات الخاصة<sup>3</sup>:

- تكون هذه المؤسسات في وضعية تعاقدية.

- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة.

- تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز المتوسطة وطويلة الأجل.

<sup>1</sup> قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963، يتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية ، العدد 53، الموافق لتاريخ 02 أوت 1963، المادتين 01 و 02.

<sup>2</sup> نفس المرجع ، المواد: 03، 04، 05.

<sup>3</sup> نفس المرجع ، المواد: 08، 09، 12، 14، 19، 31.

– تخفيض جزئي أو كلي للضريبة على المواد الأولية المستوردة.

لقد فشل هذا القانون في تجنيد رأس المال الأجنبي من أجل التنمية، رغم الامتيازات الممنوحة، وهذا لاعتبارات سياسية واقتصادية نذكر منها مايلي<sup>1</sup>:

أ-انعدام الثقة من طرف رأس المال الأجنبي الذي يرى في الجزائر بلد غير مستقر سياسيا، إضافة إلى اتباعه للنظام الاشتراكي.

ب-نقص الادخار في الاقتصاد الجزائري، وضيق السوق، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

لكن هذا القانون لم يطبق ميدانيا وخاصة أن المستثمرين شككوا في مصداقيته ولم يتبع بنصوص تطبيقية خاصة أن الجزائر بدأت في التأمينات (63-64) وبعد سقوط النظام سنة 1965 ظهر قانون آخر في 1966.

#### – قانون 1966:

ب عد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا لتحديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية و مكانه وأشكاله والضمانات الخاصة به، ويختلف النص الثاني جذريا عن النص الأول، يبدو ذلك من خلال المبادئ التي وضعها قانون<sup>2</sup> 1966 .  
وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي<sup>3</sup>:

– المبدأ الأول: إن الاستثمارات الخاصة لا تتجزأ بحرية في الجزائر ذلك بالتمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون للدول الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية.

وبهذا أصبحت الدولة وهيئاتها تحتكر الاستثمار في هذه القطاعات، أما لرأس المال الوطني الأجنبي يمكن له أن يستثمر في قطاعات أخرى وهذا بعد حصوله على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية. ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة وإما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة.

<sup>1</sup> محفوظ لعشب، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الرسمية، الجزائر 1989، ص91.

<sup>2</sup> الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المتعلق بقانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد، 80، المؤرخة في 17 سبتمبر 1966، المادة الأولى.

<sup>3</sup> نفس المرجع، المواد: 02، 05.

- **المبدأ الثاني:** يتعلق بمنح الضمانات والإميازات، تخص إميازات الإستثمار الأجنبي ويكون النظام الجاري للإميازات والضمانات نتيجة الاعتماد أو الترخيص.

لم يعرف هذا القانون تطبيقا على الاستثمارات الأجنبية ولكن طبق على الاستثمارات الخاصة الجزائرية فقط، كما أن هذا القانون لم يجلب المستثمرين الأجانب مثله مثل القانون السابق لسنة 1963، والسبب يعود إلى النقطتين التاليتين<sup>1</sup>:

أ. كانا ينصان على إمكانية التأميم

ب. الفصل في النزاعات فيهما كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري.

**فترة 1982-1990:**

- **قانون 1982:**

في سنة 1982 تبنت الجزائر قانونا يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها<sup>2</sup>، بذلك تكون قد أكدت نيتها في رفض الاستثمار المباشر لتدخل الرأس المال الأجنبي، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة الاقتصاد جاء هذا القانون ليحدد الإطار العام الذي يخول في نطاقه لمؤسسة أو لعدة مؤسسات أجنبية، ويبين كيف ذلك، كما تستفيد المؤسسات الأجنبية من امتيازات جبائية ويسمح لها بتحويل أرباحها لبلادها الأصلي.

- **قانون 1986:**

جاء هذا القانون إثر حدوث أزمة أسعار البترول سنة 1986 ليتم قانون 11/82 ويدخل تغييرات في ميكانزمات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصا على مستوى قطاع المحروقات والذي يعد بحق الايطار القانوني لتدخل الإستثمارات الأجنبية في هذا القطاع حيث أرسى قواعد التنقيب والبحث عن المحروقات وإستغلالها ونقلها، وحقوق المؤسسات التي تمارس هذا النشاط، ومكن بذلك الشركات الأجنبية من التدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية (سوناطراك) فقط شريطة ألا يتعدى الرأس المال الأجنبي<sup>3</sup> 49%.

<sup>1</sup> كمال عليوش قربوع ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، ، 1999 ص6.

<sup>2</sup> قانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصادية و طرق سيرها ، الجريدة الرسمية، العدد35، الموافق ل31 أوت 1982.

<sup>3</sup> نفيسة ناصري ، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، فرع مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص135.

– قانون النقد والقرض الصادر في 1990:

جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر، حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية<sup>1</sup>. وحدد هذا القانون بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وجسد بذلك ولأول مرة شعار (الباب مفتوح)، حيث تتميز طبيعة هذه العلاقة بخاصتين هما<sup>2</sup>:

أ- في المجال المالي : الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وكذا المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية، ومن هنا يتأكد أن هذا القانون نص على حرية إنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة، وتكون لغير المقيمين سواء لوحدهم أو بالتعاون مع المقيمين.

ب- في المجال الاستثماري : يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية.

وقد أقر هذا القانون أربعة مبادئ نذكرها فيما يلي<sup>3</sup>:

- المبدأ الأول: حرية الاستثمار.
- المبدأ الثاني: حرية تحويل رؤوس الأموال.
- المبدأ الثالث: تبسيط وتسهيل عملية قبول الاستثمار.
- المبدأ الرابع: تطبيق الضمانات الواردة في الاتفاقية الدولية التي وقعت عليها الجزائر.

فترة 1993-2001:

– قانون الإستثمار 12/93:

جاء المرسوم التشريعي رقم 12/93 لتحديد الامتيازات الجبائية والجمركية، حيث تتحدد الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي حسب طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي له، و تركز فلسفته على ما يلي

<sup>1</sup> عبد الحميد بوخورس، عيبر بلعبيدي عايدة ، ورقة مشاركة في:الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16-نوفمبر 2011م، ص09.

<sup>2</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية، الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 173-174.

<sup>3</sup> كمال عليوش قربوع، مرجع سابق، ص13.

:مبدأ حرية الاستثمار، أصناف الاستثمار، مبدأ المساواة، إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها ومتابعتها، مبدأ التشجيع على الاستثمار.

– قانون تطوير الإستثمار 2001:

بتاريخ 20 أوت 2001 صدر الأمر رقم 03/01 و المتعلق بتطوير الاستثمار، و الذي يعمل على تعميق الإصلاحات الإقتصادية و خلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية و الأجنبية. لذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة له، كما يمنح للمستثمرين الأجانب عدة حوافز مالية و جبائية و جمركية بالإضافة إلى تبنيه أربعة مبادئ هامة هي : مبدأ حرية الاستثمار ، رفع القيود الإدارية عليه، عدم اللجوء إلى التأميم و حرية تحويل رأس المال و العوائد الناتجة عنه و التحكيم الدولي<sup>1</sup>.

الفرع الثاني: قوانين الاستثمار في الجزائر بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية:

– قانون المحروقات رقم 05/ 03 الموافق لشهر مارس 2005:

إن قانون المحروقات المعدل يعتبر من أهم القوانين التي أصدرتها الجزائر وهذا من جانب آثاره الإيجابية على التنمية والاستثمار، ومن أسباب هذا القانون:

- تنويع صادرات هذا القطاع وبالتالي زيادة مداخيل الدولة؛
- توفير مناصب شغل جديدة؛
- زيادة استغلال المجال الطاقوي والموارد المائية وبالتالي فتح العزلة على المناطق المحرومة لسكان الجنوب وذلك باستثناء شبكة توزيع الغاز.

ومن آثاره الإيجابية تغير الأوضاع التي تعاني منها الدولة كالبطالة، هشاشة اقتصادها، قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقص التكنولوجيا، حيث يكون هذا التغير بالانتعاش الاقتصادي الذي يوفره استغلال الثروات الطبيعية. لكنه لا يخلو من السلبيات فهو يتسبب في انتقال ثروات الدولة ( الثروات الطبيعية والمنشآت الأساسية ) إلى الشركات الأجنبية، وبالتالي استنزاف احتياطي المحروقات، وحرمان الأجيال القادمة من هذه الثروات وكذلك تحرير أسعار المنتجات النفطية في الآجال المتوسطة مما يؤدي إلى استهلاك المنتجات المستوردة بدل المنتجات المحلية

<sup>1</sup> عبد الحميد بوخورس ، عبير بلعبيدي عايدة ، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص25.



– قانون الاستثمار رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006: والذي ينص على ديمومة الضمانات التالية

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
  - إمكانية الطعن الإداري.
  - المساواة في التعامل مع كل المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.
  - التغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية لحماية الاستثمارات.
- بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المراسيم الأخرى التي توفر المناخ المناسب للاستثمار منها:

1. المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 جانفي 2007: يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03/0 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار
2. المرسوم التنفيذي 0898 المؤرخ في 24 مارس 2008: يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب، ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك
3. القرار المؤرخ في 20 فيفري 2008: يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو مؤسسة مالية في رأس مال شركة تأمين و/أو إعادة التأمين بـ 15% من رأس مال هذه الشركة.

**المطلب الثاني : أجهزة و هيئات لدعم و تطوير الاستثمار في الجزائر**

من أجل تعزيز الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تم إنشاء هياكل إدارية أوكلت لها مهمة الإشراف ومتابعة المشاريع الاستثمارية تمثلت أساسا في:

### 1. المجلس الوطني للاستثمار:

#### Le Conseil National De L'investissement (CNI)

تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، تحت إشراف رئيس الحكومة و يتمثل دوره الأساسي في إعداد الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بترقية الاستثمار ومتابعتها والسهر على تطبيقها ومتابعة إنجازها، والقيام بتحسينات عبر قوانين المالية<sup>3</sup>، و يكلف هذا المجلس بالمهام التالية<sup>4</sup>:

– اقتراح التدابير اللازمة لتطوير الاستثمارات، وهذا بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات طبقا لما تحدده

<sup>1</sup> عبد الحميد بوخورس ، بلعبيدي عبيد عايدة، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> فاروق سحنون، مرجع سابق، ص 52.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 53.

<sup>4</sup> دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العموم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 341.

المادة الأولى من الأمر 01-03 ؛

- إيداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات لحساب الدولة والمستثمر، كما يحدد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها؛
- دراسة طلبات منح المزايا بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك وإصدار القرار بمنح هذه المزايا؛
- رفع تقارير إلى مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار وتنميته كالتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة؛
- إيداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات كما يتلقى اقتراحات المستثمرين الأجانب، وبحثها وتقديم توصيات إلى مصالح الحكومة من أجل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها.

#### الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) Agence nationale de développement de l'investissement

وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة، ونظمت في شكل شبك وحيد (Guichet Unique)، يضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار مثل: بنك الجزائر، إدارة الضرائب، أملاك الدولة، إدارة الجمارك، البلدية... الخ، وتضطلع بالمهام التالية<sup>1</sup>:

- تستقبل وتعالج تصريحات الاستثمار؛
- ترافق، وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات، وإنشاء المشروعات الاستثمارية؛
- تصدر قرارات منح المزايا والتحفيزات؛
- تضمن متابعة الاستثمارات، خاصة احترام الالتزامات الموقعة من قبل المستثمر.

#### 2. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار:

Le Ministère Délégué du chef du Gouvernement chargé de

la participation et la promotion de l'investissement

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، أحمد مداني، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، - دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة" ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 3.

- تتكفل هذه الوزارة بترقيات الاستثمار وبعمليات الخوصصة، ولا تتوفر على هيكل خاص بمتابعة الاستثمار الأجنبي، مع ملاحظة وجود تدخل في الصلاحيات بين مهام الوزارة ومهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، خاصة في مجال الترقية وتقوم بالمهام التالية:
- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة؛
  - متابعة تسيير مجلس مساهمات الدولة الذي يعمل على ترمين شركات القطاع العام؛
  - ترقية وتطوير الاستثمار وذلك من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث يشرف على متابعة جميع أعمالها؛
  - القيام بمهمة أمانة مجلس مساهمات الدولة والمجلس الوطني للاستثمار؛
  - اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

بعد الاستقلال حاولت الجزائر تحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال تنظيم العملية الاستثمارية من أجل إعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري، وذلك بإصدار عدة قوانين من شأنها أن تشجع الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي.

بعد ما تطرقنا إلى أهم قوانين الاستثمار في الجزائر وتقسيم تاريخ صدورهما إلى قبل و بعد توقيع الشراكة الأورو جزائرية، نلاحظ أن أهم القوانين هي الصادرة في فترة بعد الاستقلال 1963 إلى سنة 2001 حيث حددت هذه القوانين امتيازات وحقوق المستثمر الأجنبي ونسبة ملكية رأسمال المشروع الاستثماري للمستثمر المحلي — 51% والمستثمر الأجنبي له الحق في 49% فقط، وجاء القانون 10/90 في هذه الفترة وهو ليس بقانون استثمار ولكنه نص على الاستثمارات حيث يعتبر تغيير جذري للنظام المصرفي ويخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية، أما القوانين التي صدرت بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية لم تحدث تغييرات كبيرة مثل القوانين السابقة، ومنه يتضح لنا بأن الشراكة الأورو جزائرية لم تساهم في تعديل وتحسين قوانين الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

### المطلب الثالث: عوائق الاستثمار في الجزائر

على الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل تهيئة مناخ الاستثمار، إلا أن هناك بعض العراقيل التي تحد من تدفق الاستثمار ومن أهمها:

<sup>1</sup> لبيبة جوامع، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص329.

1. **مشاكل قانونية:** في بعض الأحيان هناك غموض في بعض النصوص القانونية مما ينتج عنه عمليات التأويل المختلفة في فهمها، والبعض منها لا يصدر في الوقت المناسب، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض القوانين عامة، وليست مخصصة لظاهرة بعينها، وهذا ما يؤدي إلى تخوف المستثمر وإحجامه عن القيام بعملية الاستثمار، وعدم تناسب قوانين الاستثمار في الجزائر مع المتغيرات العالمية، وعدم السرعة في تطبيق القوانين<sup>1</sup>.
2. **مشكلة القطاع الغير رسمي:** في الجزائر عدت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2,7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري.

وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف.

وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، وأن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريرا غير مشجع على الإطلاق<sup>2</sup>.

3. **مشكل العقار وشهادات الحصول على ملكية الأراضي:** يعد مشكل العقار أهم العقبات التي تواجه المستثمرين، ذلك لأن العقار يعد عاملا مساعدا على استقرار وتوطن المستثمرين، فالحصول على الأراضي يبقى في الجزائر دائما من صلاحيات اللجنة المحلية لدعم الاستثمارات التابعة لصلاحيات الولاية والتي من مهامها القيام بالإجراءات الضرورية التي تسمح للمستثمرين بالحصول على العقارات الصناعية ورخص البناء في إطار التنازل عن الأملاك العمومية، ومن الملاحظ في الجزائر أن عملية الرد على طلبات استغلال العقار الصناعي تستغرق مدة زمنية طويلة، حيث قد تصل هذه المدة أحيانا إلى سنة كاملة مما يؤدي إلى استغناء المستثمرين في كثير من الحالات على مشروعاتهم<sup>3</sup>.
4. **مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي:**

<sup>1</sup> مصطفى بودرامة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 09، 2009، ص196.

<sup>2</sup> أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص68.

<sup>3</sup> مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012، ص45.

على الرغم من سلسلة التوجيهات و التوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية و تسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية و التنظيمية، رسخت انطبعا سيئا لدى المستثمرين يمكن إجمالها فيما يلي<sup>1</sup>:

- غياب هيئة مكلفة بإدارة و تنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط
  - رجل الأعمال ينتظر فترة تزيد عن أسبوعين للحصول على تأشيرة في الجزائر.
  - المدة اللازمة لإنهاء الإجراءات الجمركية لسلعة معينة و التي قدرت بـ 16 يوما (و قد تصل إلى 35 يوما في بعض الحالات)، هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب و خمسة أيام في الصين و في أقصى الحالات لا تتعدى 12 يوما.
  - ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج للجزائر، في الوقت الذي لا يتطلب وصولها على أي ميناء أوروبي حوالي الأسبوع، بالإضافة إلى أن أسعار الشحن من أي دولة عربية إلى الجزائر تفوق حوالي ثلاث مرات أسعار الشحن نحو أي بلد في العالم.
- 5. مشكلة التمويل:** يعتبر النظام البنكي من أهم العوائق في وجه المستثمرين الأجانب نظرا لعدة أسباب منها صعوبة منح القروض من طرف البنوك الجزائرية، وعدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار وعدم تحمل البنوك الجزائرية للمخاطرة مما أدى إلى غياب مصدر أساسي لتمويل المؤسسات بالإضافة إلى ذلك صعوبة تحويل الأموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي أدت إلى عدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- 6. مشكلة الفساد:**

يعتبر الفساد من المصطلحات العامة المتداولة و له تعاريف عدة لعل أهمها: 1- استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية ( تقرير التنمية في العالم لعام 1996 ). 2- الفساد هو استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية (تعريف منظمة الشفافية الدولية، 2004 ).

أن تأثير الفساد على الاستثمار سلبي و هذا طبقا إلى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية شملت دولتي سنغافورة و المكسيك، يؤثر الفساد في هذين البلدين على الاستثمارات الأجنبية بما يعادل تأثير رفع المعدل الحدي للضريبة بـ 50% على دخل الشركات. و على من ذلك فإن تخفيض الفساد بنسبة 30% يسمح بالرفع من معدل الاستثمار بـ 4%، و يظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي و الأجنبي

<sup>1</sup> أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 69.

على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر و بالتالي امتصاص جزء من أرباحه.

أن العوائق الإدارية و التنظيمية السابقة الذكر في الجزائر سوف تجعل المستثمرين يقدمون رشاي إلى الموظفين في هذه الإدارات لتسهيل الإجراءات و تحسين الخدمات العمومية.

و حسب المسح الذي قام به البنك الدولي و شمل 557 مؤسسة في الجزائر عام 2003، فإن الرشاي المقدر المدفوعة 75% و متوسط نسبة الرشوة من المبيعات تقدر بـ 8,6% و ينتج هذا الأمر أساسا من البيروقراطية و الروتين الإداري، و كذا انعدام أنظمة معلوماتية تلائم القيام بالعمل الاستثماري مما يؤدي في النهاية إلى انعدام التنسيق بين الهيئات المشرفة على الاستثمار.

- من الناحية القانونية فهو ناتج عن عدم وضوح النظام الضريبي و عدم كفاية شفافية القوانين و الإجراءات الضريبية، و يكمن هذا أساسا في إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة و استقرار البيئة القانونية و التشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية.

- وجود نظام قانوني و ضريبي عادل إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل يحد من انتشار الفساد، أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها قد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين لإنجاز أعمالهم.

- فالرشوة تعتبر أحد العوامل التي يراعيها المستثمر في مشاريعه و تضاف في حسابات تكاليف و أعباء المشروع و أن هذا العامل يورق السلطات لاسيما الجهات التي تعمل على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الاستثمار في الجزائر مازال رهين البيروقراطية و الرشوة و تدعو منظمة الشفافية العالمية إلى تكثيف الجهود لمحاربة الفساد و تتي سياسة النفس الطويل للوصول إلى بيئة أكثر شفافية في أداء الأعمال، و تهتم المنظمة بمتابعة الإجراءات الوطنية التي تحارب الفساد مثل القوانين التي صدرت من أجل تحريم دفع الرشاي من قبل الشركات الأجنبية المباشرة إلى كبار الموظفين و الحكوميين، و توافق ذلك مع سياسات محاربة تبييض الأموال و العمل على زيادة الوعي بمحاربة الفساد على كافة الأصعدة، و بالإضافة إلى ظاهرة الرشوة التي تتفشى كثيرا في عالم المال و الأعمال فإن مشكل ارتفاع التكلفة الإدارية يعتبر هاجسا آخر حيث تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة مقارنة بتونس و المغرب و هذا ما يؤدي إلى إبعاد المستثمرين الأجانب لارتفاع قيمة التكلفة الإدارية من جهة و طول مدة الانتظار لإنجاز المشروع و تعقيد الإجراءات من

ناحية أخرى.

و بالرغم من أن الجزائر لم تدمج ضمن مؤشر الشفافية إلا أن المختصين يصفونها على أنها متوسط رصيدها المسجل ينطوي على وجود درجة فساد عالية خاصة و أن مؤشر الرشوة من أسوء مظاهر الفساد في الجزائر وهو ما سبب تأخر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر بالقدر المطلوب<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص ص 70-71.

## المبحث الثاني: انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاستثمار الأجنبي المباشر

عملت الجزائر على تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير مستهدفة تحسين بيئة الاستثمار، بغية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك عن طريق إجراء تعديلات في إطار التشريعات المنظمة للاستثمار في الجزائر وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الاستقرار السياسي والأمني و بناء البنية التحتية من أجل تكييف اقتصادياتها مع التحديات العالمية، و من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي في الجزائر و التوزيع القطاعي و الجغرافي له.

## المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من الاتحاد الأوروبي

من خلال هذا المطلب سنحاول دراسة إذا ما ساهمت الشراكة الأورو جزائرية في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي و ذلك من خلال مقارنة تدفقات الاستثمار قبل وبعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

قبل التطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يجب في البداية أن نعرف هذا المصطلح

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعني به ما دخل فعلا في نفس العام كاستثمارات جديدة، أو هو الفرق بين مخزون الاستثمارات أو التغيير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنتين متتاليتين<sup>1</sup>.

ويعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات

الاقتصادية

## أولاً: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي قبل توقيع الشراكة الأورو جزائرية

يوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال السنتين

(2001-2000) كما يلي :

<sup>1</sup> أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 80.



جدول رقم(03-01): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوربي خلال الفترات 2000-2001

الوحدة: بالالف دولار

الدول السنوات	فرنسا	اسبانيا	ايطاليا	ألمانيا	هولندا	بلجيكا
2000	49472	35596	9262	66509	1308	4484
2001	80413	152867	34383	37791	71944	12384
المجموع	129885	188463	43645	104300	73252	16868

المصدر: أحمد سمير أبو الفتوح، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، المكتب العربي للمعارف،

مصر، 2015، ص85.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اسبانيا أكثر الدول استثمارة في الجزائر حيث قدر تحقيق استثماراتها بـ 188.463 مليون دولار و ذلك لاستثمارها في قطاع المحروقات من خلال شركتي (Ropsol) و (Cepsa) ثم تليها فرنسا حيث قدر حجم استثماراتها في قطاع المحروقات بـ 129.885 مليون دولار من خلال الشركات (Schlumberger) و (GDF) و (Total) ثم تليها الاستثمارات الألمانية حيث قدر حجم استثماراتها خارج قطاع المحروقات بـ 104.300 مليون دولار حيث كان أهم المشروعين هما "اناد" المصنع ألماني لمواد التنظيف (ENAD)، ومجموعة (MESSER) المتخصصة في الغازات الصناعية، وهناك مفاوضات بينهما وبين سوناطراك والمؤسسة العمومية للغازات الصناعية (ENGI).

ويعود سبب تمركز هذه البلدان المراكز الأكثر استثمارا إلى العلاقات الاقتصادية التقليدية مع الجزائر، كما يمكن ذكر بعض الاستثمارات الفرنسية المستثمرة بالجزائر خارج قطاع المحروقات كما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> أعمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص281.

جزائرية

- المجال المالي: BNP Paribas, Société Générale, Calyon, Natixis, Cetelem, Cardif, Gras
  - : Savoye, Geos, LCH Consultant
  - مجال السياحة والنقل: Accor, CMA CGM, Daher
  - مجال خدمات التوزيع: Carrefour
  - مجال الاتصالات: Alcatel Telecom, La Poste, Sofrecom
  - مجال وسائل النقل: Renault, Peugeot, Citroën, Renault Trucks
- أما بخصوص الاستثمارات الهولندية والبلجيكية فتعتبر ضعيفة مقارنة مع استثمارات البلدان الأخرى.
- ثانيا: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الشراكة الأورو جزائرية

فيما يلي جدول يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية خلال الفترة 2003-2008 :

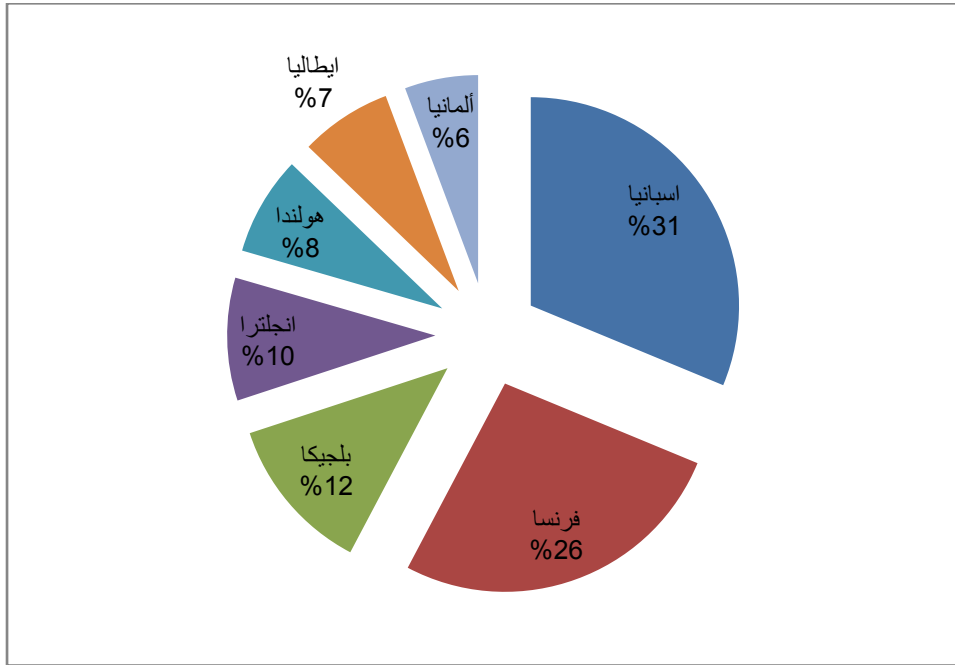
جدول رقم (03-02): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2008

الوحدة: مليون دولار - قيم تقريبية

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
اسبانيا	61,34	40,05	129,73	187,04	132,41	294,32	844,89
فرنسا	9,98	61,7	60,42	239,76	211,82	132,76	716,44
بلجيكا	0,31	3,53	0,81	4,11	99,61	221,91	330,28
انجلترا	12,45	53,89	28,57	24,89	23,17	114,93	257,90
هولندا	12,25	2,88	0	6,19	3,09	183,46	207,87
ايطاليا	1,32	1,44	0,76	12,97	5,19	171,14	192,82
ألمانيا	6,38	9,38	10,38	36,44	69,83	21,76	154,17
قبرص	0,02	0	2,92	30	36,39	0,14	69,47
الدنمارك	0	0	1,37	7,85	4,31	3,05	16,58
المجموع(تضمن دول أوروبية أخرى)	104,05	172,87	234,96	549,25	585,82	1143,47	2790,42

Source : Investissement Développement Conseil S.A (IDC ), Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE, Rapport Final, Bénéficiaire : Le ministère du Commerce de la République Algérienne Démocratique et Populaire, le 3 novembre 2009, Alger, p139.

الشكل رقم(03-02): نصيب دول الإتحاد الأوروبي من الإستثمار المباشر الداخل للجزائر 2003-2008



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

من الجدول أعلاه يتضح أن بعض البلدان من الإتحاد الأوروبي فقط مهتمة بالاستثمار في الجزائر خلال الستة سنوات بصفة منتظمة، وخاصة إسبانيا، فرنسا، بلجيكا، إنجلترا، هولندا، إيطاليا، و ألمانيا، و بدرجة أقل قبرص والدنمارك<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Investissement Développement Conseil S.A (IDC ), Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE, Rapport Final, Bénéficiaire : Le ministère du Commerce de la République Algérienne Démocratique et Populaire, le 3 novembre 2009, Alger, p139.

كما يمكن ملاحظته أن مجموع الاستثمارات الأوربية في الجزائر قد عرفت تضاعف بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 حيث نجد أنها إنتقل إلى الضعف سنة 2006 بمعدل نمو 134%، ثم انتقلت 1143,47 مليون دولار سنة 2008 بعدما كانت 172,87 مليون دولار سنة 2004، أي تضاعفت مرتين مقارنة سنة 2005. وتركزت التدفقات الواردة من الاتحاد الأوربي خلال الفترة 2003-2008 بصفة خاصة في قطاع المحروقات بنسبة 31%، الصناعات الغذائية 13%، البناء ومواد التشييد 12%، في القطاع المالي ( البنوك والتأمين) 11%، الصناعة الكيماوية 8%، المنتجات المصنعة 7%، وتعتبر بقية القطاعات غير جاذبة للاستثمارات الأوربية وهي: صناعة الالكترونيات والإعلام الآلي 5%، الصناعة الصيدلانية 3%، خدمات الري والنقل والهندسة 9%<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عملت الجزائر على تحسين مناخ استثمارها بإصدار قوانين ومنح امتيازات خاصة للمستثمرين سواء من الاتحاد الأوربي أو من خارجه حيث عرفت الفترة الممتدة ما بين 2000-2014 عودة الاستقرار والأمن في الجزائر بعد عشريني سوداء أدت إلى ضعف حجم تدفقات رؤوس أموال الأجنبية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على حجم الاستثمار تدفق الأجنبي المباشر في الجزائر.

**جدول رقم (03-03): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014) الوحدة: مليون دولار أمريكي**

السنوات	قيمة التدفقات الواردة
2000	280,1
2001	1107,9
2002	1065,0
2003	638,0
2004	882,0
2005	1145,0
2006	1795,4

<sup>1</sup> فاطمة رحال، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر: 2000-2010، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 203.

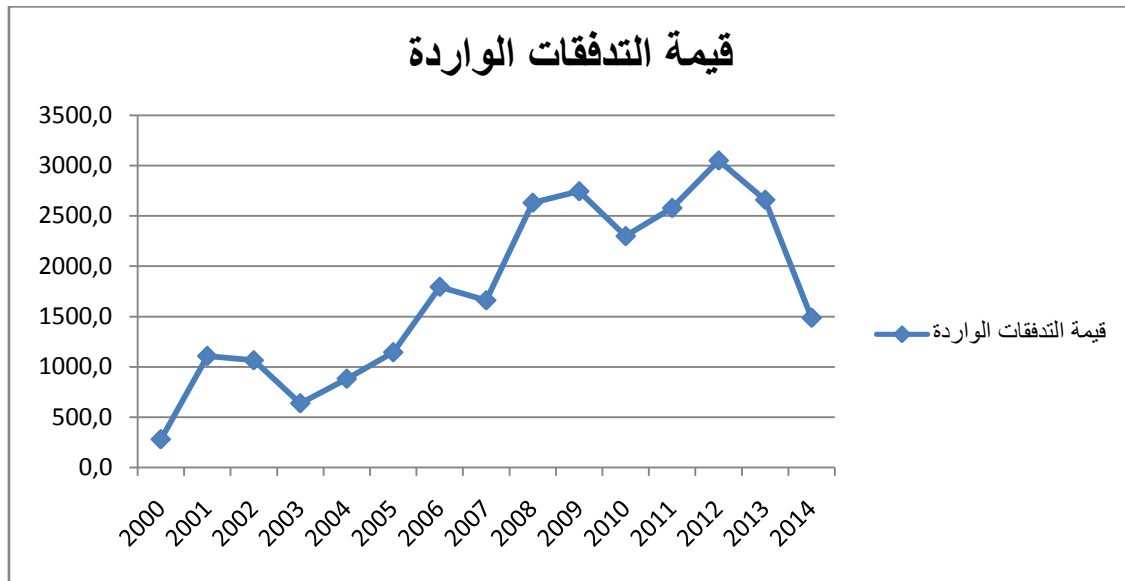
تدفق رأس المال الأجنبي في ظل الشراكة الأورو  
جزائرية

1661,8	2007
2632,1	2008
2746,2	2009
2300,2	2010
2580,0	2011
3052,3	2012
2661,1	2013
1488,0	2014
<b>26035,1</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

استنادا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي:

الشكل رقم(03-03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ارتفعت عام 2001 إلى 1107.9 مليون دولار مقابل 280.1 مليون دولار عام 2000 ويرجع ذلك إلى صدور الأمر (03/01) عام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى تحسن الوضع السياسي والأمني للبلاد إضافة إلى أنه خلال سنة 2001 تم بيع رخصة الهاتف النقال لشركة "اوراسكوم"

المصرية وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة "اسبات" الهندية، ثم انخفضت هذه التدفقات سنة 2002 إلى 1065 مليون دولار، وفي عام 2003 واصلت هذه التدفقات الواردة انخفاضها إلى أن تصل 638 مليون دولار غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي شهدت ارتفاعا خلال الفترة 2003-2006 حيث قدرت بـ 1795,4 مليون دولار سنة 2006 ويعود ذلك إلى دخول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ سنة 2005، ثم انخفضت هذه التدفقات سنة 2007 إلى 1661,8 مليون دولار، بعدها ارتفعت لتصل إلى 2632,1 مليون دولار سنة 2008، و تواصل ارتفاعها إلى 2746,2 مليون دولار سنة 2009، إلا أنها انخفضت سنة 2010 إلى 2300,2 مليون دولار قبل أن تعاود الارتفاع إلى 2580,0 مليون دولار سنة 2011، و تواصل ارتفاعها و تباع ذروتها في سنة 2012 بتسجيلها 3052,3 مليون دولار، إلا أنه انخفض بعدها إلى 2661,1 مليون دولار سنة 2013 و يواصل انخفاضه سنة 2014 إلى 1488 مليون دولار.

وقد عزز الاتجاه الإيجابي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في السنوات الأخيرة، الإرادة السياسية للسلطات من خلال البرامج الطموحة لدعم الإنعاش والنمو الاقتصادي<sup>1</sup>، و من بين هذه المبادرات صدور مجموعات من القوانين بداية من قانون النقد والقرض الصادر في عام 1990 والذي تطور و عدل في قانون 2001 وقانون الاستثمارات الصادر في 1993 والذي يعتبر من أفضل التشريعات في البلاد العربية في مجال الاستثمارات حيث جاء بعد دراسة تحليلية لأهم التجارب العربية في هذا الميدان<sup>2</sup>، ومن بين أسباب هذه التدفقات أيضا هي دخول الجزائر في الشراكة الأورو متوسطة التي ساهمت في ارتفاع وتزايد تدفق رأس المال الأجنبي.

#### المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب مصادر الاستثمار الأجنبي في الجزائر كما سنتناول في هذا المطلب أيضا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الرئيسية في الجزائر.

#### أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا عربية أو أجنبية، والجدل الموالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> دلال بن سميثة، مرجع سابق، ص 353.

<sup>2</sup> أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 83.

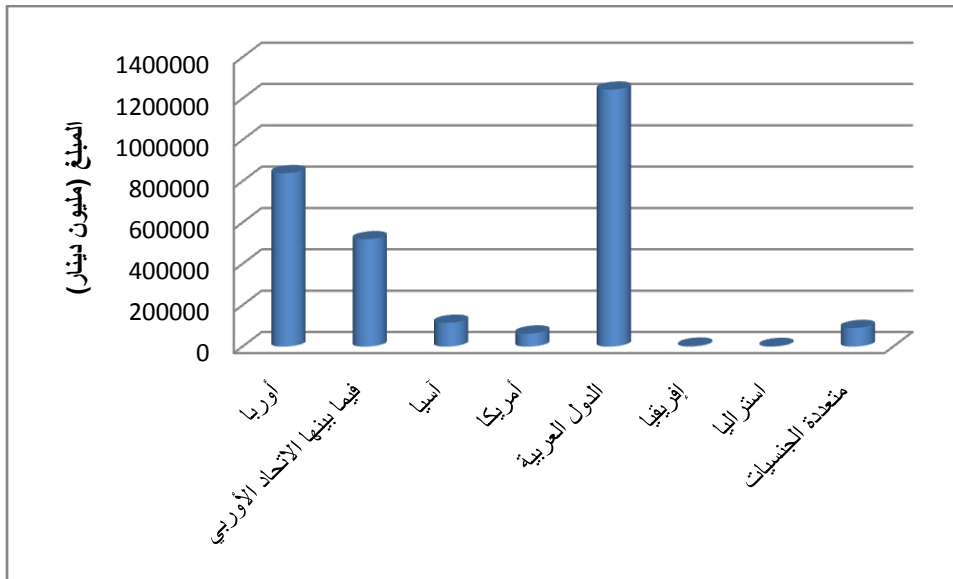
جدول رقم(03-04): جدول يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب الأقاليم (2002-  
(2014

المبلغ (مليون دينار)	عدد المشاريع	الإقليم
839295	316	أوروبا
519485	238	فيما بينها الاتحاد الأوروبي
115219	53	آسيا
63171	10	أمريكا
1243455	171	الدول العربية
4510	1	إفريقيا
2974	1	استراليا
89985	13	متعددة الجنسيات
2358609	565	المجموع

الوحدة: مليون دينار جزائري

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار

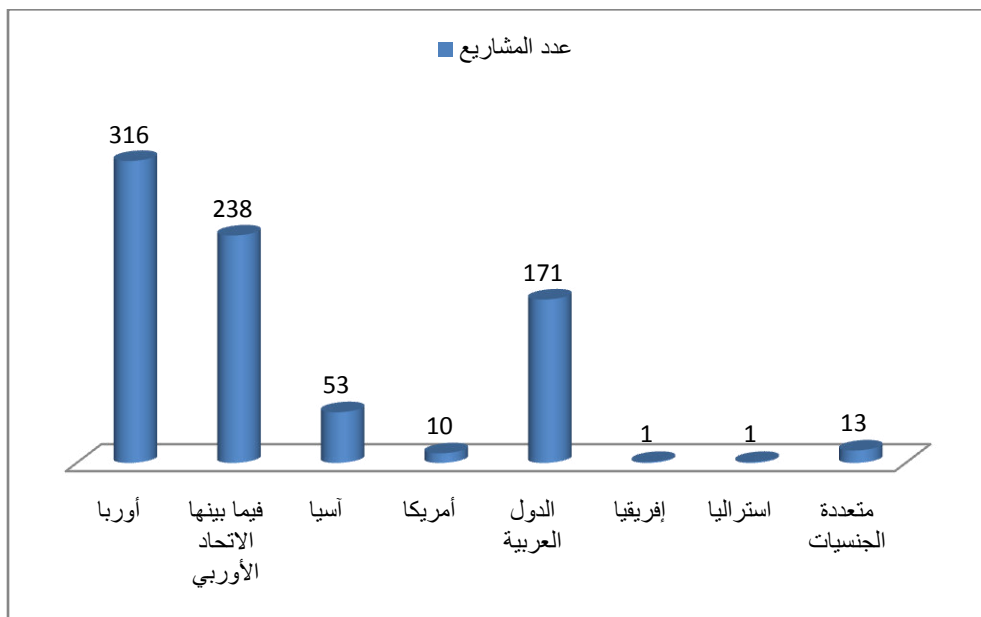
الشكل رقم(03-04): قيمة المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-  
(2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول رقم(03-04) و الشكل رقم(03-03) نلاحظ أن الدول العربية تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث قيمة الاستثمار خلال الفترة (2000-2014)، وذلك بقيمة استثمار قدرت بـ1.243.455 مليون دينار جزائري، حيث تعتبر كل من مصر، الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية من أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر<sup>1</sup>، ثم تليها الدول الأوروبية في المرتبة الثانية باستثمارات قدرها 839295 مليون دينار جزائري منها 519485 مليون دينار جزائري مصدرها دول الاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر كل من فرنسا، اسبانيا و ايطاليا في مقدمة الدول التي أبرمت معها الجزائر اتفاقيات التعاون و الشراكة خاصة في قطاع المحروقات، الصناعات الغذائية، صناعة الخزف، الكيمياء، الصيدلة والتعدين، ثم تليها الدول الآسيوية في المرتبة الثالثة بمبلغ 115219 مليون دينار جزائري، ثم بعدها الاستثمارات المتدفقة من مشاريع متعددة الجنسيات في المرتبة الرابعة بمبلغ يقدر بـ89985 مليون دينار جزائري، ثم تليها أمريكا بمبلغ يقدر بـ63171 مليون دينار جزائري في المرتبة الخامسة، ثم تأتي افريقيا في المرتبة السادسة بمبلغ يقدر بـ 4510 مليون دينار جزائري، و يأتي في المرتبة الأخيرة استراليا بمبلغ 2974 مليون دينار جزائري.

الشكل رقم(03-05): عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2000-2014)



<sup>1</sup> دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص360.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

أما من حيث عدد المشاريع يتضح أن الاتحاد الأوربي يحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بـ 316 مشروعاً حيث نجد 238 مشروع تابع لدول الإتحاد الأوروبي، ثم تليها الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 171 مشروع، ثم تأتي مشاريع الدول الآسيوية في المرتبة الثالثة بـ 53 مشروع، ثم تليها أمريكا في المرتبة الرابعة بـ 10 مشاريع وفي الأخير تأتي إفريقيا وأستراليا بمشروع واحد.

### ثانياً. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمتاز الجزائر بوفرة وتنوع الثروات الطبيعية والإمكانيات اللازمة لاستقطاب رأس المال الأجنبي للاستثمار في هذه الثروات والقطاعات المتوفرة، إلا أن التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لا تزال محصورة في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة خاصة فيما يتعلق بالصناعة البترولية، في حين القطاعات غير النفطية فان توزيع هذه التدفقات يبقى محدوداً، والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

جدول رقم (03-05): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة

2014-2002

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون دينار)	النسبة %
الزراعة	9	1.60%	5495	0.23%
البناء، الأشغال العامة والري	95	16.84%	59713	2.54%
الصناعة	324	57.45%	1613708	68.55%
الصحة	6	1.06%	13573	0.58%
النقل	19	3.37%	12405	0.53%
السياحة	10	1.77%	462619	19.65%

<sup>1</sup> عبير بلعبيدي عابدة، عبد الحميد بوخورس، مرجع سابق، ص 11.

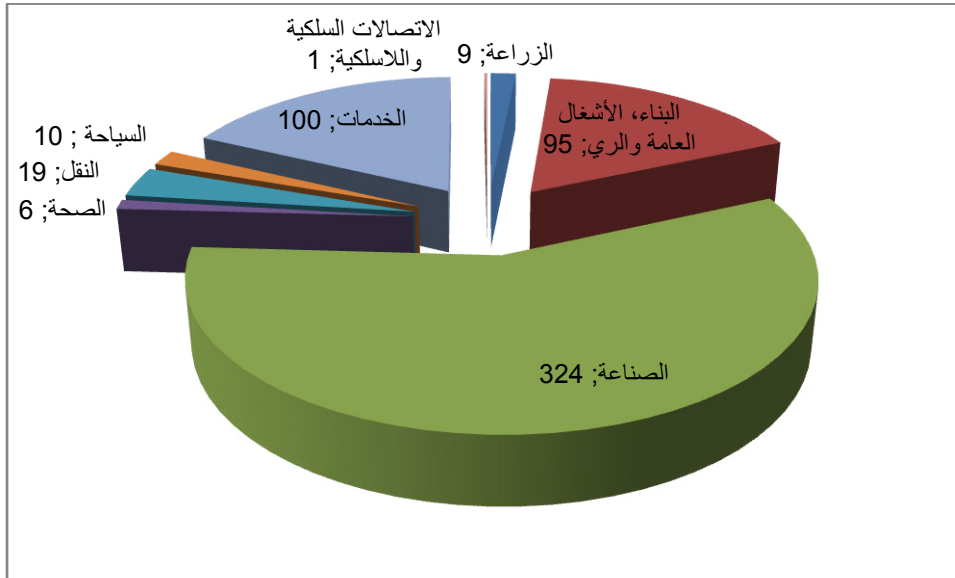
تدفق رأس المال الأجنبي في ظل الشراكة الأورو  
جزائرية

الخدمات	100	%17.73	97145	%4.13
الاتصالات السلكية واللاسلكية	1	%0.18	89441	%3.80
المجموع	564	100%	2354099	100%

Source: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>,20/02/2016,18:30h.

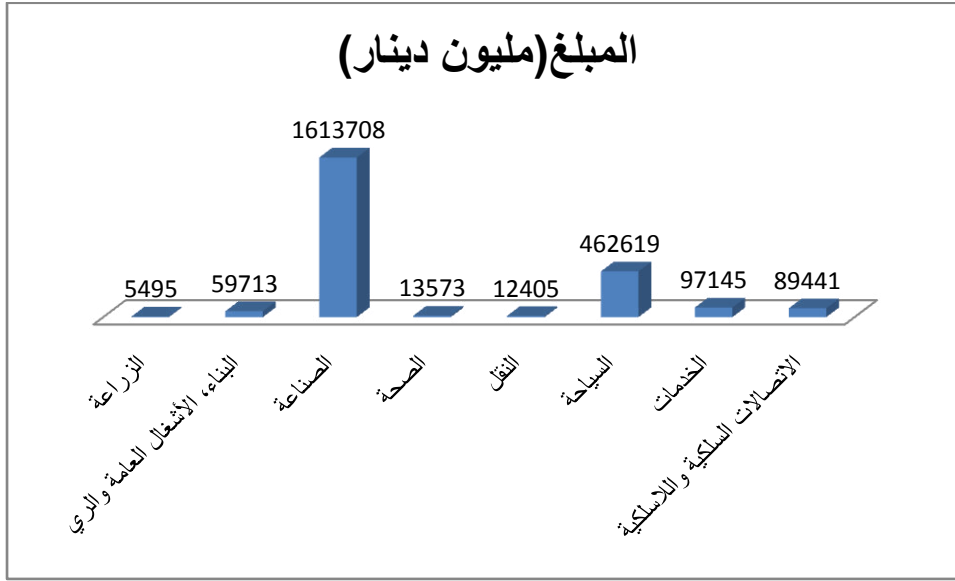
بالاعتماد على معطيات الجدول نستخلص الشكل التالي:

الشكل رقم(06-03): عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة  
(2014-2002)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05-03)

الشكل رقم(07-03): مبالغ المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة  
(2014-2002)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-05)

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك ب 324 مشروع أي بنسبة 57.45% من مجموع المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2002-2014 بقيمة 1613708 مليون دينار جزائري أي بنسبة 68.55% من إجمالي التدفقات الأجنبية المصرح بها، ومن أهم الصناعة التي تم الاستثمار فيها، الصناعة الميكانيكية مثل استثمار الشركات الفرنسية "Michelin" التي عادت إلى النشاط بعد توقف دام تسعة سنوات وذلك منذ 12 أكتوبر 2002، حيث تبلغ قيمة مشروعها 20 مليون أورو، كذلك نجد الصناعة الغذائية التي عرفات انتعاشا في السنوات الأخيرة خاصة بدخول الشركات الفرنسية "DANONE" إلى السوق الجزائرية سنة 2002، كذلك الاستثمار في مجال السكك الحديدية الذي تتولاه المجموعات الأمريكية (جنرال موتورز)، كما يضم قطاع الصناعة أيضا مجالات حيوية ومربحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت عددا من الشركات الأجنبية مثل: الشركة البريطانية "Glaxo Smith klin" ، كذلك مشاريع تحلية مياه البحر الذم يعرف تنافسية كبيرة بين عدد من الشركات الأجنبية أهمها "Le Consortium Geida" والذي يضم أربع شركات إسبانية هي: COBRA, CODESA, BESESA, SADYT، إضافة إلى المجمع الإسباني " Inima Aqualia" ، ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات التقيمية نجد المشروع الجزائري الألماني الاماراتي لانتاج مركبات عسكرية من نوع "Volkswagen"، بالإضافة الى مشروع مصنع

السيارات رونو- الجزائر بالشراكة مع الشركة الفرنسية لانتاج السيارات "RENAULT"<sup>1</sup>. بعد القطاع الصناعي يأتي القطاع السياحي في المرتبة الثانية فلقد بلغ عدد المشاريع المصرح بها في هذا القطاع 10 مشاريع بما يعادل قيمة 462619 مليون دينار جزائري قدرت ب 19,65% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ومن أهم المشاريع السياحية نجد المشروع الايطالي "بروميدا" الكائن مقرها بوهران والجزائر والتي تساهم بنحو 20% في مجمع المؤسسات الإيطالية، وأوضح بيان أن هذا المجمع يتكون من 35 مؤسسة ذات طابع سياحي وسكني ورياضي وثقافي بمناطق "بوتليس" و"عين الكرمة"، كما يتضمن هذا المشروع إنشاء أربعة فنادق ذات طراز عالي وميناء للترفيه مارييا ومدرسة للفندقة وفيلات ومركز تدريب في كرة القدم وعيادة متخصصة<sup>2</sup>، أما قطاع الخدمات فقد احتل المرتبة الثالثة بعد القطاع السياحي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 4.13% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ويحوم هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك، في حين باقي القطاعات الأخرى لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية حيث تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنقص المشاريع في كل من هذه القطاعات وهي قطاع الاتصالات، قطاع البناء، قطاع الصحة، قطاع النقل، كقطاع الزراعة على التوالي، وهو ما يتطلب من السلطات الحكومية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### المطلب الرابع: انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الميزان التجاري.

نحاول من خلال هذا الجدول أدناه تتبع تطورات الميزان التجاري الجزائري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والوضعية الجديدة لتغطية الصادرات للواردات، بعد دخول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ .

<sup>1</sup> دلال بن سميحة، مرجع سابق، ص 359.

<sup>2</sup> أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع ساب، ص 95.

الجدول رقم (03-12): تطورات الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)

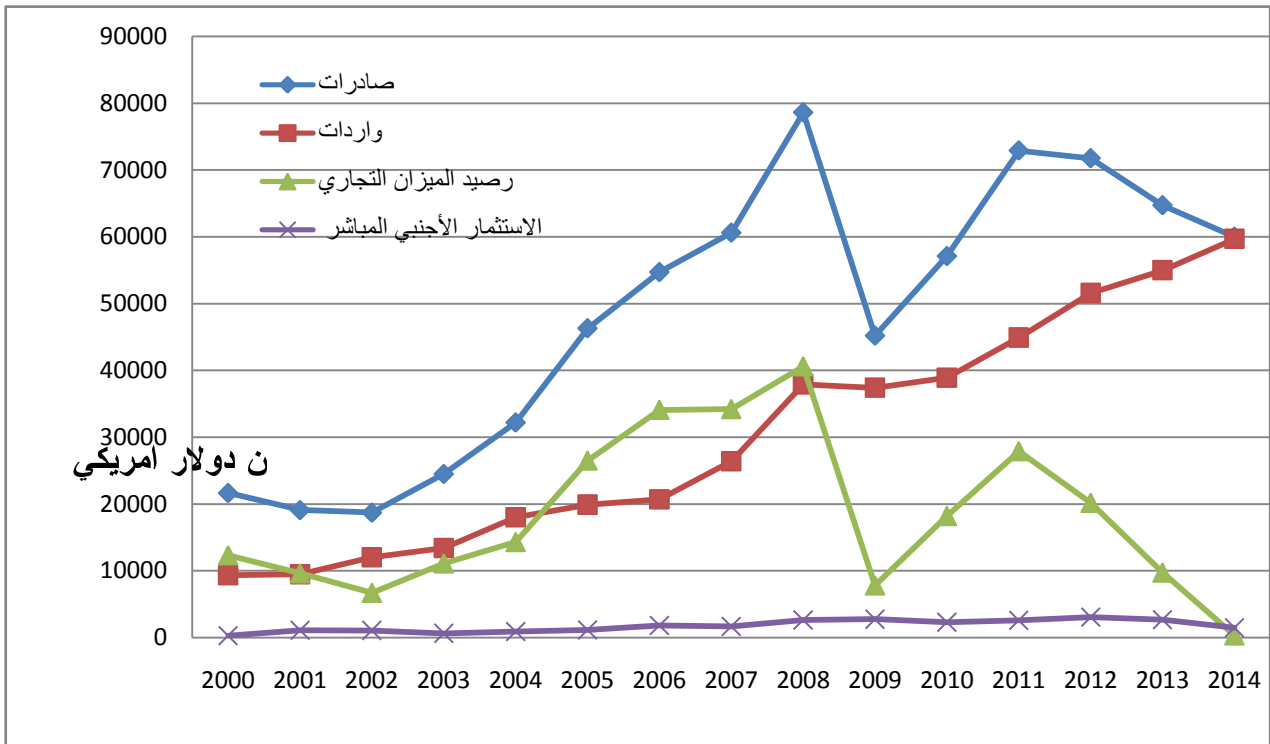
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صادرات	21650	19090	18710	24500	32200	46300	54700	60600
واردات	9340	9480	12010	13400	18000	19900	20700	26400
رصيد الميزان التجاري	12310	9610	6700	11100	14300	26500	34100	34200
الاستثمار الأجنبي المباشر	280,1	1107,9	1065	638	882	1145	1795,4	1661,8
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
صادرات	78600	45200	57100	72900	71740	64710	59990	
واردات	37900	37400	38900	44900	51570	54990	59670	
رصيد الميزان التجاري	40600	7800	18200	27900	20170	9730	320	
الاستثمار الأجنبي المباشر	2632,1	2746,2	2300,2	2580	3052,3	2661,1	1488	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, Rapport 2007, P: 10.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2007، ص 15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2015، ص 15.
- إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

استنادا إلى الجدول أعلاه نستخلص الشكل الموالي:

كل رقم (03 - 08): تطورات الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول و الشكل السابقين، يتضح أن الميزان التجاري سجل فائضا تجاريا مستمرا خلال الفترة 2000-2014، فرغم الارتفاع المطرد للواردات بسبب ارتفاع عائدات الصادرات التي بلغت سنة 2000 قيمة 21650 مليون دولار فالصادرات تغطي كل الواردات وتحقق فائضا يقدر 12310 مليون دولار وهذا الفائض راجع إلى المحيط الخارجي المرتبط بارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة والتي بلغت نحو 28,5 دولار للبرميل، ثم في سنة 2001 نجد انخفاض قيمة الصادرات وقدرت بـ 19090 مليون دولار، في حين أن قيمة الواردات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت وقدرت بـ 9480،

1107,9 مليون دولار على التوالي ويرجع ارتفاع التدفقات إلى تعديل قانون الاستثمار الجزائري ومنح امتيازات مهمة للمستثمر الأجنبي سنة 2001، وفي سنة 2002 انخفض رصيد الميزان التجاري إلى 6700 مليون دولار وذلك لارتفاع الواردات إلى 12010 مليون دولار بجانب إلى انخفاض كل من الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و التي سجلت 18710، 1065 مليون دولار على التوالي، وبعدها شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري ارتفاعا مستمر خلال الفترة (2003-2008) حيث بلغ فائض الميزان التجاري ذروته حيث بلغ رصيده 40600 مليون دولار سنة 2008 وذلك نتيجة إلى دخول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي وتجاوز عقبة 100 دولار للبرميل، إضافة إلى زيادة حصة الجزائر في السوق النفطية، وكذا تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين و تشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد و التصدير، كما يمكن ملاحظته أيضا بعد سنة 2007 أصبحت الزيادة في قيمة الواردات تفوق بكثير الزيادة في قيمة الصادرات، مما أدى إلى تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات بصفة مستمرة حتى سنة 2009، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة وهذا أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات الناتجة عن زيادة استيراد المستثمرين الأجانب للسلع والتجهيزات والتكنولوجيا والمواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع التي تحتاجها الشركات الأجنبية خاصة في المراحل الأولى من الاستثمار، وفي سنة 2009 انخفض سعر البترول إلى 62,25 دولار للبرميل وذلك نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وانخفاض سعر صرف الدولار التي أثرت على اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى مما أدى إلى التأثير سلبا على الميزان التجاري التي انخفضت فيه الصادرات من 78600 مليون دولار سنة 2008 إلى 45200 مليون دولار سنة 2009 وزادت فيه كل من الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى 38900 ، 2746,2 مليون دولار على التوالي، ثم تحسن الميزان التجاري سنة 2010 و سنة 2011 وذلك راجع إلى تحسن أسعار النفط العالمية والتي ارتفعت إلى 80.15 دولار للبرميل سنة 2010 ثم 112.94 دولار للبرميل سنة 2011، كما نرى تراجع الاستثمارات عام 2010 لاسيما بانعكاسات الأزمة عام 2008 ولجراة الجديدة للقوانين التكميلية للمالية لعامي 2009 و 2010 والتجميد المؤقت لبعض النشاطات (النقل الجماعي)<sup>1</sup>، ثم زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى 2580 مليون دولار سنة 2011، أما سنة 2012 نلاحظ انخفاض الصادرات والتي قدرت بـ 71740 مليون دولار مع ارتفاع الواردات إلى 51570 مليون دولار والاستثمار الأجنبي

<sup>1</sup> أحمد سمير ابو الفتوح، مرجع سابق، ص 93.

المباشر إلى 3052,3 مليون دولار، ثم واصل الميزان التجاري انخفاضه سنة 2013 وسنة 2014 حيث انخفضت الصادرات إلى 59990 مليون دولار سنة 2014 مع الارتفاع الكبير للواردات حيث قدرت بـ 59670 مليون دولار سنة 2014 مع انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى 1488 مليون دولار سنة 2014، و ذلك راجع إلى تراجع أسعار النفط ليلبلغ 62,93 دولار للبرميل في منتصف سنة 2014.

ومن خلال ما سبق نجد أن ميزان المدفوعات لم يحقق عجز في هذه الفترة ( 2000-2014)، غير أن الجزائر تبقى من الدول التي تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها في الطاقة والمحروقات، حيث نجد أن هناك علاقة قوية بين أسعار النفط والواردات الجزائرية ويرجع هذا إلى ارتباط لكون الموارد المالية التي يتم من خلالها تغطية الواردات الوطنية ناتجة أساسا عن المداخيل المتحصل عليها من الصادرات النفطية، حيث من بين أهداف زيادة الصادرات هو توفير العملة الصعبة لتغطية الاحتياجات من الدول الخارجية، كما ترتبط أيضا الواردات الجزائرية بمدة انجاز العقود الاستثمارية الأجنبية لان ذلك يؤدي إلى زيادة استيراد المستثمرين للمواد الأولية والسلع النصف مصنعة ، ويرتبط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والواردات وعلى الميزان التجاري بدرجة استخدام الشركات الأجنبية لسياساتها التسعيرية والمتمثلة في أسعار التحويل بينها وبين فروعها، ففي حالة التصدير من الفرع إلى المؤسسة الأم يطبق الفرع سعرا أقل من السعر العالمي أما في حالة استيراد الفرع لسلع وسيطية أو مواد أولية من المؤسسة الأم، فإن السعر المطبق يكون أعلى بكثير من السعر العالمي وهو ما يعني في المحصلة تخفيض حجم الأرباح الخاضعة للضريبة بالدول المضيفة وخسارة هذه الأخيرة لمورد مهم كان يمكن استخدامه لتعزيز حصيلة النقد الأجنبي بهذه الدول<sup>1</sup>، كما يرتبط انخفاض صادراتها بانخفاض أسعار البترول بصفة كبيرة ونسبة كبيرة من السلع الجزائرية لا تدخل السوق الأوروبية وذلك لعدم تطابق معايير السلع الجزائرية بالمعايير التي يعتمدها عليها الاتحاد الأوروبي (صحية، بيئية، مواصفات فنية، معيار الجودة...إلخ)، بالإضافة إلى أن أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الآسيوية...)، وهذا ما يجعل

<sup>1</sup> جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص126



الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى في إفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية<sup>1</sup>، ورغم كل هذا حاولت الجزائر من انتاجاتها برامج الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي من أهم أهدافها تنوع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة، ون هنا يأتي دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية من خلال تحرير التجارة الخارجية وتطوير التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وإحداث تغييرات في أسواق عناصر الانتاج وأسواق السلع.

<sup>1</sup>عزيزة بن سميحة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، 156.

### المبحث الثالث: دراسة تحليلية لبرامج الدعم الأوروبية " برنامج MEDA "

1 احتل التعاون المالي أحد أهم الأدوات التي وظفها الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافه الخارجية، ويعتبر البعد المالي للشراكة الأورو جزائرية الدعامة الأساسية لتطوير الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر، وتمثلت الجوانب المالية المتعلقة باتفاقيات الشراكة في برنامج ميديا MEDA و قروض البنك الأوروبي للإستثمار (BEI).

#### المطلب الأول: برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون (ميديا 1 و ميديا 2)

##### الفرع الأول: التعريف ببرنامج ميديا (MEDA)

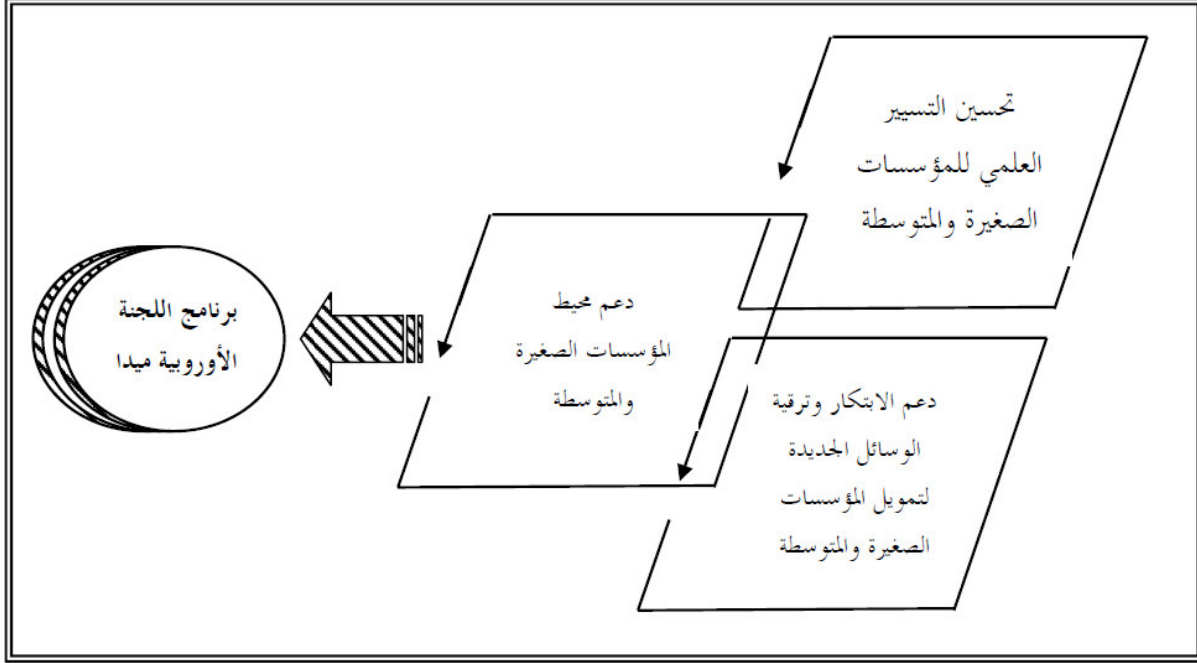
قصد إنجاز مسار الشراكة الأورو متوسطة بأبعادها الثلاثة السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطة الشريكة والاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>، انشأ برنامج ميديا (MEDA) بناء على القانون رقم 1488/96 الصادر بتاريخ 23/07/1996 الذي يحدد كفاءات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية وقد تم تعديله بالقانون 780/98 الصادر بتاريخ 07/04/98. ليعدل مرة ثانية سنة 2000 بالقانون 2698/2000 الصادر في 27/11/2000<sup>2</sup>.

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بهدف المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وعلى هذا يرتكز برنامج الدعم في ثلاث محاور يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> شعيب أنثي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية ، مذكرة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص141.

<sup>2</sup> عدسية شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

الشكل رقم (03-10): أهداف برنامج اللجنة الأوروبية ميذا



المصدر: شعيب أنشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، مذكرة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 142.

1. تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تنفيذ إجراءات تغطي أولا التشخيص والتموضع الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير، وتحسين مستوى كفاءة، وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات والممولين.
3. دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وذلك بدعم هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل المتخصصين في الفضاءات الوسيطة، معاهد التكوين<sup>1</sup>،... الخ.

<sup>1</sup>شعيب أنشي، مرجع سابق، ص 142.

الفرع الثاني: البرنامج المالي ميدا I (1995-2000)

اعتمد الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية وبرنامج خطة اقتصادية هدفها دعم الدول المتوسطة من

اجل

تسهيل عمليات الإصلاح الاقتصادي وإقامة مشاريع إنمائية في هذه الدول بدعم مالي أوروبي كتمهيد لدخولها السوق المشتركة . حيث بلغت مجموع الموارد المالية التي تم رصدتها ضمن برنامج ميدا I للفترة (1995-1999) مبلغا قدره 4.42 مليار يورو .

وجهت 85% من مجموع الموارد المالية في إطار برنامج ميدا I خلال هذه الفترة الى التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط لكل دولة على حدة وذلك حسب تحديد درجة قابليتها للتمويل الثنائي ، كما تم تخصيص 12% الباقية إلى التعاون الجهوي بين الاثني عشر (12). دولة المتوسطة والدول الخمسة عشر (15) للاتحاد الأوروبي وخصت نسبة 2% الى مكتب التعاون التقني<sup>1</sup> .

جدول رقم (03-07): الخطة المالية لبرنامج ميدا 1995-2000 ( الوحدة : مليون يورو )

الدولة/السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	إجمالي
المغرب	30	-	235	219	172	140.6	796.6
الجزائر	-	-	41	95	28	30.2	194.2
تونس	20	120	138	19	131	75.7	503.7
مصر	-	75	203	397	11	12.7	698.7
الأردن	7	100	10	8	129	15	269
لبنان	-	10	86	-	86	-	182
سوريا	-	13	42	-	44	38	137
فلسطين	3	20	41	5	42	96.7	207.7
تركيا	-	33	70	132	140	310.4	551.1

<sup>1</sup> شهرة عدسية ، مرجع سابق، ص 95.

جزائرية

3540	719.3	783	875	866	370	60	المجموع
577.8	156.8	133	46	93	33	113	المساعدات الإجمالية

المصدر: عدسية شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص96.

كانت المبالغ المخصصة في إطار ميديا I الخاص بالجزائر موزعة كالتالي<sup>1</sup> :

- 79% من المبلغ الإجمالي لدعم التحول الاقتصادي وتمثل 129 مليون أورو .
- 18% تسهيل التعديل الهيكلي وتمثل مبلغ 30 مليون أورو .
- 3% موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتمثل 5 مليون أورو .

والجدول التالي يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المحددة والمسددة للجزائر وفق برنامج ميديا I

جدول رقم(03-08) : التوزيع السنوي للمبالغ الموجهة للجزائر في إطار ميديا I ( 1995 - 1999 )

الوحدة : مليون أورو

ميديا (1995 - 1999)					البيان
1999	1998	1997	1996	1995	
28	95	41	-	-	المبلغ المحدد
0.2	30	-	-	-	المبلغ المسدد
0.7	31.5	-	-	-	نسبة التسديد

المصدر: عدسية شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 101.

من خلال الجدول يتبين ضعف نسبة التسديد الفعلية ، كما أن الجزائر احتلت المراتب الأخيرة بين الدول المغربية وذلك حسب حجم الاعتمادات المالية المخصصة له وهذا ما يبينه الجدول رقم (03-08).

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص100.

جدول رقم (03-09): التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميديا 1 تونس والمغرب (1995 - 1999)

الوحدة: مليون أورو

ميديا 1 الخاص بالمغرب					ميديا 1 الخاص بتونس					البيان
1999	1998	1997	1996	1995	1999	1998	1997	1996	1995	
172	219	235		30	131	19	138	120	20	المبلغ المحدد
53.7	41.7	31.4			56.2	9.1	61.3	41.4		المبلغ المسدد
31.2	19	13.3			42.9	47.8	44.4	34.5		نسبة التسديد

المصدر: عدسية شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 101.

ترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر إلى ما يلي:

- إن الوضعية الأمنية خلال التسعينات أدت إلى توقف معظم المشاريع الممولة بواسطة البروتوكولات المالية السابقة، وكذلك غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية والمسؤولة عن مراقبة هذه المشاريع وتقييمها خلال فترة 1994 إلى غاية 1998.

- الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج ميديا ، بالإضافة إلى قلة المشاريع المقدمة من قبل الجزائر خلال فترة البرنامج .
- حادثة توقيع اتفاق الشراكة بين الطرفين الجزائر والاتحاد الأوروبي (في افريل 2002 ) .

### الفرع الثالث : ميديا II للفترة ( 2000 - 2006 )

خصص الاتحاد الاوروبي في اطار برنامج ميديا للفترة ( 2000 - 2006 ) وذلك حسب قرار رقم 2000/2698 لمجلس الاتحاد الأوروبي مبلغ قيمته 5.35 مليار يورو للدول المتوسطة المستفيدة من البرنامج بحيث تشمل البرامج الممولة من خلال ميديا II قطاعات التعاون في مجال البحث العلمي وعصرنة مختلف الإدارات العمومية إضافة إلى الاهتمام بتطوير الخدمات المالية والمصرفية والعمل على دعم الإصلاحات الاقتصادية ، ووضع الإطار القانوني والمؤسسي قيد التنفيذ والذي يسمح لدول المتوسط بالدخول الى اقتصاد السوق .

بالرغم من التحسن الكبير في البالغ المخصصة في اطار ميديا 2 والتي بلغت خلال فترة البرنامج (2000-2006) مقدار 346.2 مليون أورو ، إلا ان المخصصات السنوية للجزائر لا تزال ضئيلة ولا تغطي احتياجاتها من تمويل المشاريع الاقتصادية والتنمية ، والجدول التالي يوضح التوزيع السنوي للمبالغ البالغ في اطار ميديا 2 .

### جدول رقم (03-10): المبالغ المخصصة للجزائر في اطار ميديا 2 ( 2000-2003 )

الوحدة : مليون أورو

البيان	2000	2001	2002	2003	2000-2003	نسبة التسديد بالمائة
الجزائر	30.2	60	50	41.6	181.8	18%
الاجمالي	568.7	603.3	611.6	600.3	2383.9	66.5%

المصدر: عدسية شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص نفود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 101.

من خلال الجدول رقم (03-09) لا تزال نسبة التسديد في إطار برنامج ميذا للفترة الثانية ضعيفة جدا و هذا اذا أخذنا الفترة الموضحة في الجدول (2000-2003)، وخاصة بالنظر الى عدد السكان في الدول المستفيدة بصفة عامة، ومنه فان الهدف من هذه المساعدات لم يتحقق بعد<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: برنامج بنك الاستثمار الأوروبي BEI

#### 1. تقديم عام لهنك الاستثمار الأوروبي BEI:

بنك الاستثمار الأوروبي مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوروبي حيث يركز البنك على الموازنة المالية للاتحاد الأوروبي في تجميع رأسماله ، كما يتمتع بالاستقلالية المالية داخل إطار نظام الشراكة وتتمثل مهمة بنك الاستثمار الأوروبي في تحقيق الأهداف المالية للاتحاد الأوروبي والمتمثلة في التمويل طويل الأجل للمشاريع الأوروبية داخل منطقة الشراكة وخصوصا الجهة الجنوبية لحوض المتوسط ، وذلك بإتباع القواعد المالية التسيير البنكي بشكل صارم .

يساهم بنك الاستثمار الأوروبي في بناء المنطقة الاورومتوسطية ، وخاصة ما يتعلق بالتكامل الاقتصادي ودعم التلاحم الاقتصادي والاجتماعي على غرار التلاحم الذي بني عليه الاتحاد الأوروبي.

يقدم بنك الاستثمار مجموعة من المنتجات المالية الموزعة حسب استحقاقها وحجمها إلى فئات مختلفة واهم الطرق المستخدمة من طرف البنك لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة<sup>2</sup> :

- قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للمشاريع التي لا تتعدى مبلغ 25 مليون اورو .
- تدعيم رأس المال ومواجهة المخاطر Capital Risque
- قروض مباشرة (القروض الفردية) لتمويل المشاريع الخاصة التي تتجاوز مبلغ 25 مليون اورو .
- اليات التمويل الهيكلي .

<sup>1</sup> شهرة عدية ، مرجع سابق، ص103 .

<sup>2</sup> الياس بن ساسي ، يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي مطلبان اساسيان لارساء قواعد الشراكة الاورومتوسطية، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص ص4،5.



2. بنك الاستثمار الأوروبي ودول الشراكة الأورومتوسطية :

يعتبر بنك الاستثمار الأوروبي عامل أساسي للتنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية منذ سنة 1974، ومنذ إعلان برشالونة 1995 ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع هامة في المنطقة ، وخاصة مشاريع الطاقة والاتصالات والبيئة... الخ ، حيث خصص ما قيمته 9 ملايين أورو منها 1,5 مليار أورو بالإضافة الى 7.4 مليار أورو لتغطية الاحتياجات المالية حتى سنة 2007<sup>1</sup> .

ميدانيا ساهم البنك في عدة مشاريع اقتصادية على امتداد جنوب حوض المتوسط منذ نشأته وحتى سنة 2001، حيث تشكلت حافظة القروض على النحو الآتي :

- 27.6 % قروض لدعم القطاع الخاص
- 24.6 % لتدعيم نشاطات حماية البيئة
- 26.4 % لمشاريع استخراج الطاقة وتوزيعها
- 21.5 % لدعم لادعم الاتصالات

والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي لتمويلات بنك الاستثمار الأوروبي:

الجدول (03-11): النشاط التمويلي لبنك الاستثمار الأوروبي في المنطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط

النسبة %	إجمالي القروض: مليون أورو	الدولة أو الإقليم
16.6	1843	الجزائر
17.3	1549	مصر
0.5	44.8	إسرائيل
4.6	408.6	الأردن
5	446	لبنان
16.8	15.08	المغرب
2.4	210.7	سوريا
12.1	1081	تونس

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص06.

جزائرية

16.8	1508	تركيا
5.4	485.8	قبرص
0.4	37.8	مالطا
2.2	193	أخرى
100	9315.7	المجموع

المصدر: بن ساسي الياس ، قريشي يوسف، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان اساسيان لارساء قواعد الشراكة الاورومتوسطية، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص6

أما التدخلات المالية لبنك الاستثمار الأوروبي في الجزائر ، فيمكن تبين بعضها في الجدول التالي :

الجدول(03-12): النشاطات التمويلية لبنك الاستثمار الأوروبي في الجزائر

المنطقة	قيمة القرض: مليون أورو	الميادين	السنة
تكتسبت- الجزائر العاصمة	225	قطاع المياه الصالحة للشرب	2001
الجزء الجديد من الطريق	70	الطريق السريع شرق - غرب	2002
الجزائر العاصمة	50	تنمية المناطق الريفية	
الجزائر العاصمة	45	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الفيضانات	

جزائرية

الجزائر	61.8	تمويل المؤسسات الصغيرة	
الجزائر	408.6	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الزلزال	2003
الجزائر	4.2	تمويل المؤسسات الصغيرة	
	864.6	المجموع	

المصدر: بن ساسي الياس ، قريشي يوسف، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان اساسيان لارساء قواعد الشراكة الاورومتوسطية، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004،ص07.

من خلال نشاطات البنك في المنطقة ، ندرك أن بنك الاستثمار الأوروبي يعتبر أداة فعالة لتنمية التعاون والترابط المالي بين الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة معه بعقد الشراكة الاورومتوسطية ، وكذا التعاون جنوب بين دول جنوب الحوض المتوسط ، ودعم الاستثمار المباشر لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة لما له من آثار ايجابية الهامة على طرفي الشراكة الجنوبي والشمالي.

المطلب الثالث: برامج الدعم الأوروبي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

عملت الجزائر بالإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره محركا أساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الإتحاد الأوروبي في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، حيث تم الاتفاق حول البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ED PME) خلال فترة برنامج ميذا 2، ثم تلاه برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME II)، الذي اندرج ضمن برنامج الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.

الفرع الأول: البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ED PME)

### 1. تعريف البرنامج:

هو عبارة عن برنامج ثنائي ممول بالتعاون بين اللجنة الأوروبية و وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في إطار برنامج ميذا، يمتد فترة 05 سنوات ويسهر على تجسيده فريق مختلط من الخبراء الأوروبين والجزائريين، يسير من قبل هيئة مقرها الجزائر العاصمة، وخمس مرصد موزعة على الجهات (الجزائر، عنابة، غرداية، وهران وسطيف)<sup>1</sup>.

وقدرت الميزانية المخصصة له بـ : 66,445 مليون أورو ، حيث ساهم الاتحاد الأوروبي بما قيمته 57 مليون اورو وتساهم الوزارة المستفيدة بـ : 05,32 مليون اورو، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات الدعم المعنية فتساهم بـ: 4,125 مليون أورو<sup>2</sup>.

### 2. أهداف البرنامج

يتمثل أهداف الأساسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ، قصد المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وفي هذا الإطار يركز البرنامج على تحقيق الأهداف الخاصة الآتية<sup>3</sup>:

- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتنسیر مع التطور المفروض عليها للانتقال إلى إقتصاد السوق؛
- تسهيل الحصول على المعلومات المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الإقتصاديين العامین والخواص؛
- المساهمة في توفير الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين المحيط المقاولاتي عن طريق دعم المؤسسات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

<sup>1</sup> Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, ce que devez savoir, ministère de la pme et de l'artisanat, Octobre 2005, P: 32.

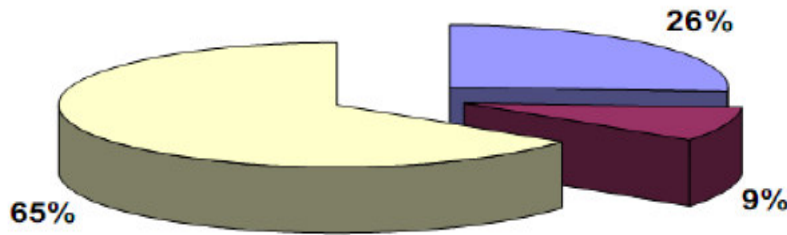
<sup>2</sup> Disposition technique et administrative appui aux développement de PME en Algérie, ministère de la pme et de l'artisanat, P: 19.

<sup>3</sup> منير نوي، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص875.

3. نتائج البرنامج:

تم تسجيل الانطلاق الفعلي لهذا البرنامج في سبتمبر 2002 و إلى غاية نهايته في ديسمبر 2007، تم قبول 685 ملف وفق ما يوضحه الشكل الآتي:

شكل رقم (03-11) : درجة تقدم إجراءات التأهيل بالنسبة لـ 685 مؤسسة.

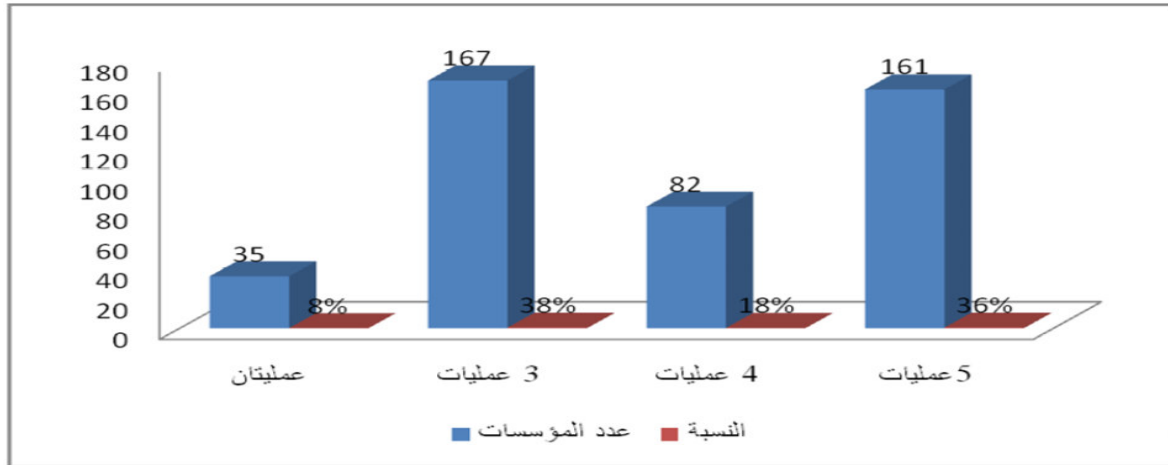


65 % قامت بتنفيذ عملية التأهيل □ 9 % اقتصرت على مرحلة التشخيص ■ 26 % اقتصرت على مرحلة التشخيص الأولي □

Source : Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience à transmettre, Rapport Final, Euro Développement PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Décembre 2007, P 27.

يتضح من الشكل رقم (03-07) أن 61 مؤسسة لم تتجاوز مرحلة التشخيص أي نسبة 9%، و 179 مؤسسة باشرت فعلا عمليات التأهيل، و قد تعود الأسباب الأساسية في مغادرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للبرنامج في مرحلتي التشخيص و التشخيص الأولي إلى ثقل الصعوبات المالية التي تعاني منها، بالإضافة إلى عزوف بعض رؤساء هذه المؤسسات عن المواصلة. و بالتركيز على المؤسسات التي باشرت عمليات التأهيل (445 مؤسسة) و توزيعها حسب عدد العمليات التي تلقنتها سيتم إدراج الشكل الآتي:

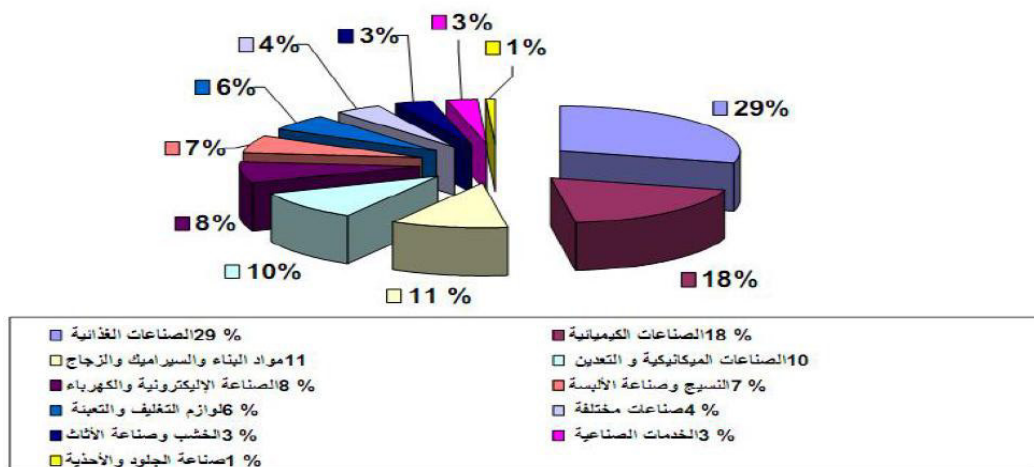
شكل رقم (03-12): توزيع الـ 445 مؤسسة المؤهلة حسب عدد عمليات التأهيل.



المصدر: نزعي فاطمة الزهراء ، آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (تحليل أثر برنامج التأهيل) ، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة تلمسان ، 2010، ص215، بتصرف.

نلاحظ من الشكل رقم (03-08) أن 92 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخطت على الأقل عمليتين للتأهيل ، من بينها 36 % من مجموع المؤسسات التي دخلت في عملية التأهيل تعدت 05 عمليات للتأهيل ، و 18 % أنجزت 04 عمليات ، و 38 % أنجزت 03 عمليات للتأهيل ، بينما 08 % من المؤسسات لم تتعدى عمليتين للتأهيل. ومن هنا يمكن القول أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي دخلت في عملية ومسار التأهيل هي مهتمة بهذه العملية، مما دفع برؤساء هذه المؤسسات إلى مواصلة الاستفادة من خدمات البرنامج (ED PME)، وعن توزيع هذه المؤسسات حسب قطاع النشاط فهي موضحة ضمن معطيات الشكل الآتي:

شكل رقم (03-13) : توزيع الـ 445 مؤسسة المؤهلة حسب قطاع النشاط.



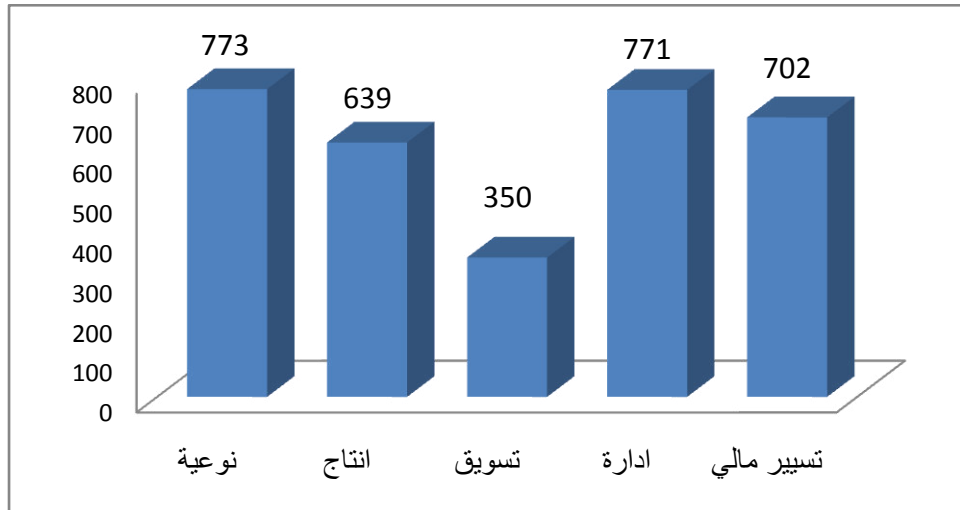
Source : Programme d'appui aux PME/PMI, Op-cit, P:29.

جزائرية

نلاحظ من خلال الشكل (03-09) أنه عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة حسب برنامج (EDPme) بتركيز ب 68 ٪ في أربعة نشاطات رئيسية وهي: الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية، صناعة مواد البناء والصناعات الميكانيكية والتعدين بنسب قدرت بـ: 29٪، 18٪، 11٪ و 10٪ على التوالي ويرجع ذلك إلى بكون الصناعة الغذائية تستجيب للطلب المتزايد جراء النمو الديمغرافي، أما صناعة مواد البناء فتتماشى و إستراتيجية الدولة في دعم قطاع السكن و البنى التحتية، أما صناعة الكيمياء خاصة صناعة الأدوية فهي تمثل موضع اهتمام خاص من قبل السلطات لتجسيد الأهداف الرامية إلى التقليل من الاستيراد.

كما ساهم البرنامج في عروض تكوين تسعى إلى تطوير الجانب المعرفي للموارد البشرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية كما هو موضح في الشكل الآتي:

شكل رقم (03-14): توزيع عدد الإطارات المسيرة المستفيدة من التكوين وفقا لبرنامج (ED PME) حسب نوع العملية.



Source : Programme d'appui aux PME/PMI, Op-cit, P:53.

حيث تم إنجاز 250 عملية تكوين، ساهمت في تكوين ما يقارب 3178 من رؤساء المؤسسات و الإطارات المسيرة في هذه المؤسسات ( 445 مؤسسة)، حيث شملت عمليات التكوين خمس مجالات أساسية هي: التسيير المالي، الإدارة، التسويق، الإنتاج و النوعية، باعتبارها تمثل الحاجيات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الجانب التقني.

## جزائرية

أما فيما يتعلق بالنتائج النوعية المحققة من قبل برنامج (ED PME)، فقد أكد مدير البرنامج السيد "Olivier De Velp" أنها جد مرضية، و ذلك حسب ما أكدته دراسة أجريت على عينة ضمنت قرابة 300 مؤسسة في جانفي 2006 تتمثل أهمها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- حوالي 50% من هذه المؤسسات أدخلت المحاسبة كأداة للتسيير؛
- 40% منها أصبحت تحلل حصتها السوقية بطريقة صحيحة؛
- 25% منها أطلقت عمليات في التسويق و الاتصال؛
- 40% منها أعادت النظر في طريقة التسيير بها.

و قد تعد هذه النتائج ضعيفة إذا ما قورنت بدول أخرى، لكن هي محفزة بالنظر إلى العجز الذي كانت تعانيه هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية فيما يخص الممارسات الإدارية التسييرية.

و إضافة إلى المساهمة التقنية التي تم توضيحها فيما سبق، ساهم برنامج (ED PME) أيضا في الجانب التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية المستفيدة، حيث وضعت المفوضية الأوروبية تحت تصرف وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية مبلغ 20 مليون أورو لتغطية الضمانات المالية للمؤسسات المؤهلة وفقا للعقد المبرم مع صندوق ضمان القروض<sup>2</sup>.

و على الرغم من النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤسسات المؤهلة، إلا أن المساهمة الفعلية تظل ضئيلة جدا، حيث وجه البرنامج إلى حوالي 3500 - 4000 مؤسسة لكنه في الواقع لم يتجاوز 445 مؤسسة فقط، و السبب يعود إلى الشروط الموضوعية و التي ساهمت إلى حد كبير في عزوف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة إلى استثناء غالبية القطاع كونه يمثل مؤسسات مصغرة.

الفرع الثاني: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال

### 1. تعريف البرنامج:

<sup>1</sup> Entretien avec M. Olivier de Velp (directeur d'euro développement pme), PME magazine, N°35, Janvier 2006, P:22.

<sup>2</sup> Union européenne, revue de la délégation de l'union européenne en Algérie, N°11, janvier-Février 2010, P: 08.



## جزائرية

هو عبارة عن برنامج تأهيلي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تم التوقيع عليه في مارس 2008، وقد خصص لتأهيل 500 مؤسسة صناعية وغير صناعية بميزانية قدرت بـ 44 مليون أورو، حيث يساهم الإتحاد الأوروبي بـ 40 مليون أورو وتساهم الجزائر بـ 03 مليون أورو، أما المليون المتبقي فهو يمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج<sup>1</sup>.

### 2. أهداف البرنامج:

يتمثل الهدف الأساسي للبرنامج في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتوسيع تواجدها في السوق المحلية والدولية، أما الأهداف الخاصة فيمكن إيجازها في النقاط الآتية<sup>2</sup>:

- الإهتمام ببرامج التأهيل السابقة أو جارية التنفيذ بهدف نشر أفضل الممارسات المحققة على مستوى مؤسسات القطاع؛
- مساعدات المؤسسات المستفيدات في التأهيل؛
- تطبيق خطة خاصة بالثنائية الجودة/التقييس في برامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض القطاعات النموذجية وذلك يدعم المؤسسات المعينة بذلك؛
- تطوير سوق القطاعات النموذجية وذلك يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساعدات على إنشاء وتعزيز مراكز تقنية صناعية وجمعية مهنية.

### 3. نتائج البرنامج إلى غاية ديسمبر 2013:

سيتم عرض النتائج المحققة لبرنامج (PME II) حسب القطاعات :

#### ❖ قطاع الميكانيك :

خلال الفترة ( 2011-2013) رافق البرنامج 30 مؤسسة تابعة لهذا القطاع هي إعداد عمليات

التشخيص ومخططات التأهيل في مجالات مختلفة ، كما عمد البرنامج إلى التحضير لدراسة تقنية ومالية

<sup>1</sup> Lamia azoui-Nabil, Ali Belouard, La politique de mise à niveau des PME Algérienne: enlissement ou nouveau départ, VI<sup>ème</sup> colloque international sur le thème: Stratégie de développement, 21-23 juin 2010, Tunisie, P10.

<sup>2</sup> Rapport annuel de la coopération EU-Algérie, Délégation de l'union européenne en Algérie, 2009, PP: 14-15.

للمخابر التابعة للمركز التقني المستقبلي لصناعة الميكانيك ودراسة أخرى حول نظام معلومات موجد للبورصات والمقاولة ، كما رافق البرنامج وحدة البحوث التطبيقية في الصلب/ التعدين في اعتماد ( ISO 17025) وذلك في 25 أفريل 2013 أين تم اعتمادها من قبل الهيئة الجزائرية للاعتماد.

وإجمالاً خصص لهذا القطاع ما قيمته 815000 اورو ، مكنت من حشد 930 رجل/اليوم للخبرة وتدخل 45 خبير للمدى القصير في إطار 49 مهمة لإعداد الدراسات ، المساعدة التقنية والتدريب<sup>1</sup> .

#### ❖ قطاع المنتجات الصيدلانية :

من اجل تحقيق أهداف برنامج (PME II) ، تم الاتفاق على شراكة مع الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة ، حيث انجزت دراسة حول احتياجات التكوين الفني للمتعاملين في هذا القطاع سنة 2010.

وخلال الفترة (2011-2013) تم وضع برنامج تكوين في مجالات : القياسة ، مؤشرات الإنتاج ، تحليل المخاطر ، ضمان ومراقبة الجودة ، كما تم إجراء 08 عمليات للتكوين شارك فيها 230 إطار من 22 مؤسسة ضمن القطاع ، كما رافق البرنامج 13 مؤسسة ضمن القطاع لإعداد التشخيص ومخطط التأهيل ، بينها 10 مؤسسات باشرت عمليات التأهيل واستفادت من 20 عملية دعم مختلفة ، بالإضافة إلى مرافقة المخبر الوطني لمراقبة المنتجات الصيدلانية في إجراءات اعتماد (ISO 17025) .

وإجمالاً خصص للقطاع 800000 اورو ، سمحت بحشد 975 رجل/اليوم للخبرة وتدخل 25 خبير في المدى القصير في إطار 31 مهنة<sup>2</sup>.

#### ❖ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال :

خلال الفترة (2011-2013) تم انجاز مايلي<sup>3</sup> :

- استفاد 20 مؤسسات القطاع من شهادة إدارة المشاريع الفنية .

<sup>1</sup> Journée de présentation des actions de mise à niveau le secteur " Mécanique", hôtel El Djazair, Mardi 17 Décembre 2013, PP: 03-04.

<sup>2</sup> Dossier de presse, Journée de présentation des bonnes pratique de la mise à niveau de la filière pharmaceutique PME II, Jeudi 12 décembre 2013, PP: 03-03.

<sup>3</sup> Dossier de presse, les actions de mise à niveau dans le domaine de TIC, PME II, décembre 2013, P: 02;

- تكوين ومتابعة 20 مؤسسة في إطار حصولها على شهادة (ISO9000) صيغة 2008.
- مرافقة 05 مؤسسات لإنشاء نظام إدارة الجودة وفقا إلى (ISO 9000) صيغة 2008.
- وإجمالا تطلب القطاع ما يفوق 800000 اورو سمحت بحشد 1000 رجل / اليوم للخبرة موزعون كما يلي<sup>1</sup>:
- 177 رجل / اليوم في إطار مشاريع مع الجمعية الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات .
- 381 رجل / اليوم في إطار عمليات تأهيل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- 56 رجل / اليوم في إطار العمليات الفردية لصالح مؤسسات القطاع .
- 425 رجل / اليوم في إطار العمليات التي استفادت منها هيئات الدعم .

#### ❖ قطاع المشروبات :

- في إطار تحقيق سعي الجودة والتقييس على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقع البرنامج على بروتوكول اتفاق مع جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات يوم 17 جوان 2010،<sup>2</sup> توج بانجاز دراسة عن قطاع مؤسسات القطاع تتمثل أهمها في<sup>3</sup> :
- وضع نظام نوعية (ISO 22000)؛
  - توسيع تشكيلة المنتجات ؛
  - استعمال المكملات الغذائية ؛
  - اعتماد المخابر المختصة في مراقبة النوعية .

<sup>1</sup> Ibid, P:04.

<sup>2</sup> Union européenne, revue de la délégation de l'union européenne en Algérie, N°14, Juillet/Aout 2010, P: 06.

<sup>3</sup> Union européenne, revue de la délégation de l'union européenne en Algérie, N°25, 3ème trimestre 2013, P:11.

جزائرية

وبالموازاة مع ذلك أطلق البرنامج عدة حملات تحسيسية وإعلامية لتعميم الخبرات الجديدة على جميع مؤسسات القطاع ، كما نظم أياما إعلامية وتحسيسية مع متعاملي القطاع والسلطات الجهوية المكلفة بالتأطير في كل سنة الجزائر العاصمة ، وهران ، بجاية ، وسطيف.

وقد أفضت الدراسة إلى فرض وتحليل مفصل لواقع القطاع وآفاقه المستقبلية . وإجمالا فان البرنامج لهذا القطاع، قد تطلب ميزانية قدرت ب 356000 أورو والتي سمحت بحشد 447 رجل / اليوم كالتالي<sup>1</sup> :

- 203 رجل / اليوم في إطار مشاريع مع جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات .

- 244 رجل / اليوم في إطار عمليات التأهيل لفائدة مؤسسات القطاع .

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج ( PME II ) يختلف عن سابقه ( ED PME ) في كونه برنامج تقني فقط ، بالإضافة إلى انه يشمل المؤسسات الصناعية وغير الصناعية على عكس برنامج ( ED PME ) الذي يخص المؤسسات الصناعية فقط ، كما يركز برنامج ( PME II ) على دعم الجودة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو موجه إلى فئة محددة مسبقا من المؤسسات على عكس برنامج ( ED PME ) الذي يتم من خلاله انتقاء المؤسسات التي تستوفي الشروط .

وإجمالا فعلى الرغم من الانجازات المحققة على مستوى المؤسسات المستفيدة من برنامج ( PME II ) ، تظل المساهمة الفعلية ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالعدد المستهدف من قبل البرنامج وكذا بالعدد الإجمالي لمؤسسات القطاع.

<sup>1</sup> Dossier de presse, Journée de restitution du guide d'utilisation des additifs alimentaires dans les boissons, PME II, Jeudi 20 Février 2010, P: 03.

## خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل إلى دراسة التدفقات التمويلية الأوروبي في إطار الشراكة الأورو جزائرية، حيث يمكن أن نستخلص أن الجزائر قد عملت على تحسين إطارها القانوني لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بعد تحسن الوضع الأمني والسياسي للبلاد، كما وجدنا زيادة معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي بعد تفعيل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية والتي توجهت بنسبة كبيرة إلى قاطع قطاع المحروقات، كما تطرقنا أيضا إلى الإعانات المالية لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انه يبدو أن المساهمة الفعلية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ضئيلة جدا مقارنة بالعدد المستهدف من قبل البرنامج.

الخاتمة العامة

## الخاتمة:

لقد هدف الإتحاد الأوروبي من خلال إقامة شراكة مع الدول المتوسطية توسيع نفوذه العالمي وتحسين مواقفه التسويقية، وكذلك الاستفادة من سيطرة هذه الدول المتوسطية على نسبة يعتد بها من إنتاج البترول، على عكس الأهداف المعلنة للشراكة والتي ركزت على جعل منطقة المتوسط إحدى مناطق الرفاه الاقتصادي في العالم، ووقعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أبريل 2002 وليدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 وقد لامس هذا الاتفاق العديد من المجالات، لإرساء إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين وتعزيز التعاون في المجال الثقافي والاجتماعي والإنساني، وكذا الجانب الاقتصادي والمالي، وهو ما فرض على الجزائر إنشاء بيئة استثمارية مناسبة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية الأوروبية، لأهمية ما قد ينجر عنها من تمويل للمشاريع الاقتصادية، وجلب التكنولوجيا الحديثة ونقلها للمعرفة والتدريب والمساهمة في تنمية الصادرات، وبالتالي الوصول إلى اقتصاد تنافسي بعيدا عن ريع البترول.

وبناء على دراستنا السابقة حاولنا الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها أن نؤكد صحة أو عدم صحة الفرضيات، المعتمدة ضمن دراستنا، والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات والتوصيات الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، بهدف السماح بتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، للنهوض بالاقتصاد الوطني، في ظل تباين اقتصاديات دول أطراف الشراكة.

### ❏ اختبار الفرضيات:

– **الفرضية الأولى:** تعمل الشراكة الأورو جزائرية على تعظيم المنافع الاقتصادية للأطراف المبرمة للعقد، وذلك من خلال تبادل المزايا الاقتصادية، وتحرير كافة مجالات الحياة الاقتصادية من القيود المعرقلة لها، نظرا لأن استفادة الطرف الأوروبي من هذه الشراكة أكبر من استفادة الجزائر منها، ف للمشروع الأورو جزائري يعكس عدم التكافؤ الكبير في علاقات القوة بين الإتحاد الأوروبي من جهة والجزائر من جهة أخرى، فالإتحاد الأوروبي يفاوض ككتلة قوية اقتصاديا يضم 25 دولة أوروبية، والجزائر القوة الوحيدة في مواجهة ذلك التكتل منفردة، بعد فشل محاولات التكتل بين الدول العربية لتحقيق اتحاد عربي يواجه العالم، مما يعني استفادة الطرف الأوروبي من الشراكة أكثر من الجزائر، إلا أن الواقع يقول غير ذلك وهذا يعني أن الفرضية الأولى صحيحة.

– **الفرضية الثانية:** شملت اتفاقية الشراكة الأوروبية على عدة جوانب : الاقتصادي والمالي، السياسي والأمني، الاجتماعي والثقافي والإنساني ، وعمدت دول الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة هذه المواضيع لتوثيق التعاون بشكل أكبر بما يسهل فعالية المشاركة أكثر، لا سيما في المجال التجاري والاستثماري، وذلك بالاعتماد على أساليب تحرر حركة السلع ورؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– **الفرضية الثالثة:** إن حركة رؤوس الأموال تتمثل في انتقال الأموال من بلد إلى بلد آخر، وذلك بالدخول والخروج من دولة إلى دولة أخرى في شكل رؤوس الأموال غير ناجمة عن حصيلة صادرات أو تسديد واردات سلعية أو خدمية ، و تتمثل رؤوس الأموال الأجنبية في صافي التدفقات من القروض بين الدول و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير مباشرة، بالإضافة إلى المساعدات الرسمية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

– **الفرضية الرابعة:** أهم القوانين هي الصادرة في فترة بعد الاستقلال 1963 إلى سنة 2001 من أجل تحسين الأوضاع العامة التي كانت تسود الجزائر حيث حددت هذه القوانين امتيازات وحقوق المستثمر الأجنبي ونسبة ملكية رأسمال المشروع الاستثماري للمستثمر المحلي بـ 51% والمستثمر الأجنبي له الحق في 49% فقط، وجاء القانون 10/90 في هذه الفترة وهو ليس بقانون استثمار ولكنه نص على الاستثمارات حيث يعتبر تغيير جذري للفظام المصرفي ويخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية ، أما القوانين التي صدرت بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية لم تحدث تغييرات كبيرة مثل القوانين السابقة، ومنه يتضح لنا بأن الشراكة الأوروبية لم تساهم في تعديل وتحسين قوانين الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

– **الفرضية الخامسة:** كانت المساهمة الفعلية لاتفاقية الشراكة الأوروبية في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالعدد المستهدف من قبل البرنامج وكذا بالعدد الإجمالي لمؤسسات القطاع، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

#### 📌 نتائج الدراسة:

– يتجسد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي علاقة قوي بالضعيف، حيث أن الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية مؤهلة وجد متطورة تكنولوجيا وتمتلك مؤسسات ذات تنافسية عالمية، بينما نجد الجزائر اقتصادها ريعي يتأثر بأسعار البترول ولا تمتلك مؤسسات تنافسية؛



- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تكمن الدول النامية المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة وتكيفها حسب متطلبات البيئة الاستثمارية للبلد المضيف؛
- يمكن أن تكون آثار تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية ايجابية أو سلبية. فتكون ايجابية من ناحية أن رأس المال الإضافي القادم من الخارج يمكن أن يساعدها في تحقيق فرص للاستثمار وزيادة الصادرات، نقل التكنولوجيا وكذلك توفير عدد كبير من العمالة بمختلف أنواعها... أما بالنسبة للآثار السلبية فنجدها عندما تكون الأسواق المالية ضعيفة فيمكن للتدفقات الرأسمالية الخاصة أن تزيد من درجة تعرض الدولة ذات السوق المالية الضعيفة لأزمات في النظام المصرفي وفي أسعار الصرف، وكذلك الميزة الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات فالشركات المحلية ذات القدرة الضعيفة في الابتكار، قد تضطر إلى الزوال، أو الاكتفاء بشرائح محدودة من الأسواق المهملة من قبل الشركات متعددة الجنسيات...؛
- تعتبر الشراكة الأوروبية كآلية للسيطرة أكثر منها كأداة للتقارب والتعاون بين صفتي المتوسط، وهذا ما تجلى من خلال ما جاء فيها حيث ركزت على جانب التجارة أكثر من على جانب الإنتاج أين يكمن الخلل بالنسبة لمعظم دول الضفة الجنوبية؛
- الشراكة الأوروبية ساهمت بطريقة غير مباشرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك رغبة من الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة، واستثمارات الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة؛
- إن إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي جعل من الجزائر سوقا استهلاكية للسلع والمنتجات الأوروبية وذلك راجع إلى غياب رداءة المنتجات الجزائرية وهذا زاد من إرتفاع قمة الواردات؛
- ارتفاع استثمارات الأقاليم الأخرى في الجزائر بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية نتيجة تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر؛
- يعتبر قطاع المحروقات أكثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما خارج هذا القطاع فتستحوذ الصناعة على هذا النوع من الاستثمارات؛
- الجزائر لا تصرح باستثماراتها غير مباشرة؛

- نستنتج مما سبق أن الشراكة الأورو جزائرية ساهمت في استقطاب الأجنبي المباشر وظهر ذلك خلال الفترة (2003-2008) حيث وجدنا أنها قد عرفت تضاعف بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 مقارنة بالسنوات الماضية.

### 👉 التوصيات المقترحة:

في ظل دراسة تجربة الجزائر في استقطاب الرأس المال الأجنبي و تحليل أهم المعوقات التي تقف أمام تدفقه إليها، وحتى يتم تحسين مستقبل الاستثمار في الجزائر يجب العمل على:

- تنمية العنصر البشري و توعيته و الارتقاء بمستوى مهاراته، و خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية؛
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات و الرسوم و سرعة إصدار و تفعيل قوانين المنافسة و منع الاحتكار و حماية الملكية الفكرية و براءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات و القوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري؛
- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسي؛
- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار و تطوير الأسواق المالية و العمل المصرفي؛
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف و خال من البيروقراطية و الرشوة؛
- توفير الاستقرار السياسي و الأمني؛
- الزيادة في نفقات البحث و التطوير و إعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات؛
- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

### 👉 آفاق الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع و الرهانات التي يركز عليها يبقى المجال مفتوح للبحث حيث نقترح المواضيع التالية:

- أثر منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية على الاقتصاد الجزائري
- دور الشراكة في جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر

- الشراكة مع مجلس التعاون الخليجي.
- هل سيؤثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية

# قائمة المراجع

1. الكتب:

1. أبو الفتوح أحمد سمير ، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015، ص10.
2. ابو قحف عبد السلام ، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
3. أبو قحف عبد السلام ، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 2، بيروت، 2003.
4. أبو قحف عبد السلام ، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
5. أبو قحف عبد السلام ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1989
6. آل شبيب دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر كالتوزيع، عمان، 2009.
7. بهلول محمد بلقاسم حسن ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية، الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
8. حمزة حسن كريم، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2011.
9. الخطيب خالد راغب ، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البادية، الأردن، 2009.
10. الصقر عمر ،العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة،الدار الجامعية،مصر،2003.
11. عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية بالمنصورة، مصر،2007.
12. عجة الجلالي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص ، دار الخلدونة لنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2007.
13. قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

14. القرشي مدحت ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن ،2007.

15. كمال عليوش قريوع ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر،1999.

16. محمد أميرة حسب لله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر،2005.

17. مفتاح صالح، مطبوعة في المالية الدولية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، 2006.

## II. المجلات والدوريات والدراسات:

1. أياد طاهر محمد، الاستثمار الأجنبي غير المباشر وانعكاسه على تداول الأسهم العادية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق لمالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

2. بن سميحة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد9، 2011.

3. بودرامة مصطفى، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 09، 2009.

4. طلفاح احمد، التدفقات المالية العالمية وأشكالها، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2004.

5. عمورة جمال، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الاورومتوسطية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، سنة 2006.

6. مفتاح صالح، بوعابد الله علي، واقع الاستثمار الأجنبي في أسواق الأوراق المالية العربية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع العشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

7. هيل عجمي جميل، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد8، العدد28، جامعة بغداد.

### III. الملتقيات والمؤتمرات:

1. بلاطة مبارك، أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
2. بن ساسي الياس ، قريشي يوسف، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان اساسيان لارساء قواعد الشراكة الاورومتوسطية، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.
3. بن علي بلعزوز، أحمد مداني، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، - دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
4. بوخورس عبد الحميد، بلعبيدي عايدة عبير، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16-نوفمبر 2011.
5. تشام فاروق، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسین مناخ الاستثمار -دراسة حالة الجزائر -، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول " التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر، يومي 8/9 ماي 2004.
6. سوامس رضوان، بوقلقول الهادي، الأبعاد الإقتصادية لتجربة الشراكة العربية الاوروبية في ضل النظام العالمي الجديد، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الاوروبية، ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر ، يومي 08-09 ماي 2004.
7. غراب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الأوروبية الجزائرية ، ملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية

العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 14/13  
نوفمبر، 2006.

8. مرسي محمد، المشاركة الأوروبية مالها وما عليها وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 9/8 ماي 2004 .
9. مفتاح صالح، بن سمينة دلال، اتفاق الشراكة الأورو- جزائري: الدوافع، المحتوى، الأهمية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
10. منير نوي، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أبريل 2006.

#### **.IV .الرسائل والأطروحات:**

1. أو شن ليلي، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.
2. بلورغي نادية ، تداعيات أزمة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
3. بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012.
4. بو عبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
5. بوجلخة إبراهيم ، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأورو جزائرية -دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2013.



6. توفيق بن الشيخ، التمويل الخارجي في ظل اصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود و مالية، جامعة قلمة، 2006.
7. جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
8. خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013.
9. دلال بن سميحة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العموم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
10. زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
11. سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف، 2010.
12. سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.
13. سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
14. سلطاني فيروز ، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية ( دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، رسالة ماجستير، تخصص : اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.
15. سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
16. شامي رشيدة ، المنظمة العالمية للتجارة والاثار المرتقبة على الدول النامية -دراسة حالة الجزائر - رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2006.

17. شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطة - حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
18. شعيب أنشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، مذكرة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
19. عابد أمين، الشراكة الأورو متوسطة و آثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
20. عبد الكريم كافي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بگرداية، 2011.
21. عديسة شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.
22. عقبة خضير، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الدوحة-قطر- للأوراق المالية خلال الفترة ( 2008 - 2013 )، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية: تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
23. عقبة خضير، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الدوحة-قطر- للأوراق المالية خلال الفترة ( 2008 - 2013 )، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية: تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
24. عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطة، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
25. فارس فضيل، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل المالي، جامعة الجزائر، 2004.
26. فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه قسم: العلوم الاقتصادية فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.
27. فاطمة رحال، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر: 2000-2010، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (غير منشورة)، 2011.

28. قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
29. لعلا رمضاني، تدفقات رؤوس الأموال الدولية وأثرها على النمو والتنمية في الدول النامية -دراسة تجربة كوريا الجنوبية وماليزيا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشوره)، تخصص: التخطيط، جامعة الجزائر -3-، 2010-2011.
30. محمد تواتي ، أثر الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري دراسة حالة الصناعة الصيدلانية 1998-2008، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.
31. منير نوي، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أبريل 2006.
32. ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

#### **٧. التقارير:**

1. إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2007
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2015

#### **٧١. القوانين والمراسيم:**

1. قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963، يتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لتاريخ 02 أوت 1963.
2. قانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصادية و طرق سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 35، الموافق ل 31 أوت 1982.
3. الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المتعلق بقانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد، 80 المؤرخة في 17 سبتمبر 1966.

**ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:**

#### **VII. Revues et périodiques:**

1. Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, ce que devez savoir, ministère de la pme et de l'artisanat, Octobre 2005.
2. Disposition technique et administrative appui aux développement de PME en Algérie, ministère de la pme et de l'artisanat.
3. Dossier de presse, Journée de présentation des bonnes pratique de la mise à niveau de la filière pharmaceutique PME II, Jeudi 12 décembre 2013.
4. Dossier de presse, Journée de restitution du guide d'utilisation des additifs alimentaires dans les boissons, PME II, Jeudi 20 Février 2010.
5. Dossier de presse, les actions de mise à niveau dans le domaine de TIC, PME II, décembre 2013.
6. Entretien avec M. Olivier delevp (directeur d'euro développement pme), PME magazine, N°35, Janvier 2006.
7. Journée de présentation des actions de mise à niveau le secteur " Mécanique", hôtel El Djazair, Mardi 17 Décembre 2013.
8. Lamia azoui-Nabil, Ali Belouard, La politique de mise à niveau des PME Algérienne: enlisement ou nouveau départ, VI<sup>ème</sup> colloque international sur le thème: Stratégie de développement, 21-23 juin 2010, Tunisie.
9. Union européenne, revue de la délégation de l'union européenne en Algérie, N°14, Juillet/Aout 2010.
10. Union européenne, revue de la délégation de l'union européenne en Algérie, N°25, 3ème trimestre 2013.
11. Union européenne, revue de le délégation de l'union européenne en Algérie, N°11, janvier-Février 2010.

#### **VIII. Rapports :**

1. Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, Rapport 2007
2. Investissement Développement Conseil S.A (IDC ), Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE, Rapport Final,

Bénéficiaire: Le ministère du Commerce de la République Algérienne  
Démocratique et Populaire, le 3 novembre, Alger, 2009.

**IX. site web:**

1. <http://www.andi.dz/>
2. <http://www.iaigc.net/>